محاضرات في ...

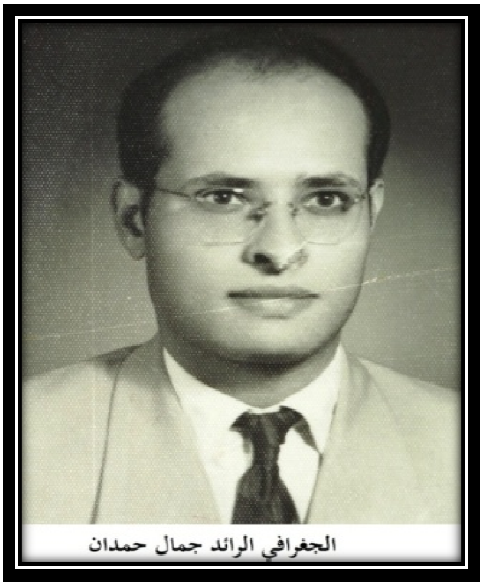

تاريخ وحضارة مصر الحديثة

الفرقة الثالثة – جغرافيا- مميز

أستاذ المقرر

أ.د. فرغلي على تسن هريدي أ.د. عبد الرحيم عبد الهادي محمد سيد إسماعيل

العام الجامعي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥م

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكماله. وعلى كل من سبقه من النبيين؛ من سيدنا آدم – عليه السلام– إلى سيدنا عيسى– عليه وعيهم أفضل صلاة وأزكى سلام . ثم أما بعد،،،

يسرنا أن نقدم لأبنائنا هذا الكتاب عن "تاريخ مصر الحديث "، حيث تأتي أهمية دراسة تاريخنا القومي في تعريف أبنائنا بالحقائق التاريخية وبالشخصيات التاريخية المهمة وما قامت به من أجل مصرنا الغالية. وما يجب علينا تجاه مصر وتاريخها وشخصياتها .قبل الحديث عن تاريخنا الوطني والقومي لمصرنا الغالية، يجب أن نتعرف على معني التاريخ؟ وماهية التاريخ؟ وأهم مدارس التفسير في التاريخ؟ وخصوصاً التفسير الجغرافي للتاريخ؟ ثم نتطرق إلى كيفية تفسير تاريخ مصر الحديث والمعاصر، حتى يتسنى لنا فهم هذا المقرر الذي بين أيدينا، لذلك جاء (الفصل الأول) حول معني التاريخ وماهيته وتفسيره. ثم جاء الفصل الثاني من تلك الدراسة بعنوان (مصر تحت الحكم العثماني) والذي تحدثنا فيه عن ملامح الوجود العثماني في مصر، مع مناقشة هل هذا الوجود كان فتحاً أم احتلالاً؟، ثم نقوم بدراسة أوضاع مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وهل كان هذا الوضع امتداداً للتواجد المملوكي، أم كان فعلاً بداية لتاريخنا الحديث؟

"مصر تحت حكم الحملة الفرنسية" يأتي (الفصل الثالث) بعنوان وجاء الحديث عن قيام الثورة في فرنسا وحاول قادة الثورة ابعاد نابليون عن فرنسا لذلك فكروا في ارساله بحمله إلى مصر لقطع طريق انجلترا لوصولها إلى الهند. ذكرنا أولاً أسباب قيام تلك الحملة الفرنسية؟ ولماذا تم تحديد مصر وجهة لتك الحملة؟ وماذا فعل نابليون مع المصريين لكي يتقبلوا فكرة الآخر ؟ ثم تحدثتنا عن مقاومة المصريين لتلك الحملة حيث ثورتي القاهرة الأولى والثانية.

"مصر تحت حكم محمد على" يأتي بعد ذلك (الفصل الرابع) والموسوم بـ حيث ظهور شخصية محمد على بجندي قادم مع الحملة العثمانية لاخراج الفرنسيين من مصر. ثم يبقي فيها ويتقرب إلى مشايخها. حتى أنهم نادوا به حاكما ووالياً عليهم وأرسلوا إلى السلطان العثماني بذلك. ثم تحدثنا بعد ذلك إلى المخاطر الداخلية والخارجية التي واجهها محمد على في مصر، حيث؛ تخلصه من المماليك والزعامة الشعبية(عمر مكرم) وحملة فريزر، ثم موقفه من الدولة العثمانية والحركة الوهابية وانجلترا وفرنسا. في الفصل الخامس وهو بعنوان (مصر والثورة العرابية) عن أسبابها وأحداثها ونتائجها. بالحديث عن "مصر وثورة عام ١٩١٩م" جاء (الفصل السادس). ثم تم وضع بعض الفصول للطلاب من أجل الاطلاع عليها فقط من باب معرفة تاريخهم المعاصر، وهي؛ الفصل السابع بعنوان (مصر وثورة عام ١٩٥٢م المجيدة)؛ والتي انهت المليكة وأعلنت الجمهورية، وأخيراً وجاء المصريون ليحكموا مصر لأول مرة منذ فترة طويلة جداً. ثم جاء الفصل الثامن بعنوان مصر والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م. ثم جاء الفصل التاسع تحت عنوان وحدة مصر وسوريا ١٩٥٨م. وتبعها الفصل العاشر حرب الكرامة أكتوبر ١٩٧٣م. ثم نختم دراستنا بأهم الشخصيات التاريخية في محافظتنا الموقرة (محافظة قنا) لنختم بالفصل العاشر دراسة تاريخ مصرنا الغالية.

وأخيراً تأتي قائمة بأهم المصادر والمراجع التي يمكن للباحث في تاريخ تلك الفترة الإطلاع عليها؛ ويأتي على رأسها العديد من الوثائق المنشورة وغير المنشورة.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الفهرس

مقدمة.....
الفهرس.....
الفصل الأول: التاريخ؛ معناه، ماهيته، تفسيره.....
الفصل الثاني: مصر تحت الحكم العثماني.....
الفصل الثالث: مصر تحت حكم الحملة الفرنسية.....
الفصل الرابع: مصر تحت حكم محمد علي.....
الفصل الخامس: مصر والثورة العرابية.....
الفصل السادس: مصر وثورة عام ١٩١٩م.....
الفصل السابع: مصر وثورة عام ١٩٥٢م.....
الفصل الثامن: مصر والعدوان الثلاثي.....
الفصل التاسع: مصر والوحدة مع سوريا.....
الفصل العاشر: مصر وحرب الكرامة (٦ أكتوبر ١٩٧٣م).....
الفصل الحادي عشر: مصر وشخصيات تاريخية بمحافظتي....
مصر في عيون أبنائها.....
قائمة المصادر والمراجع.....

الفصل الأول

(التاريخ؛ ماهيته وأهميته، تفسيره)

علم التاريخ هو إعادة صياغة الوقائع حسب ما توفر من مصادر ومعطيات. أو بأبسط معانيه هو (أحداث الماضي الذي نملك عليه دليلاً.). أما عملية التأريخ هي عملية تسجيل وتوثيق تلك الأحداث. وقد اختلف العلماء حول موضوع : هل التاريخ علم أم لا ؟ فذكر البعض أن التاريخ ليس علماً لأن الوقائع التاريخية لا تخضع لما يخضع له أى علم من معاينة ومشاهدة أو اختبار أو تجربة ، وبذلك لا يمكن استخلاص قوانين محددة ثابتة كما هو الحال فى علم الكيمياء أو الطبيعة على سبيل المثال ، وفى رأى هذا الفريق أن هناك عناصر فى التاريخ لا تتوفر فى العلوم الأخرى وهو عنصر المصادفة، وكذلك الشخصية الإنسانية التى تُسير إلى حد ما حوادث التاريخ. أما الفريق الآخر فيرى أنه رغم عدم استطاعتنا استخلاص قوانين علمية ثابتة بالنسبة لعلم التاريخ كما هو فى علوم الكيمياء والطبيعة فإن ذلك لا يجرده من صفة العلم وأنه يكفى أن نعطى صفة العلم لأى موضوع يقوم الباحث بالمضى فى دراسته مع سعيه لإبراز الحقيقة وأن يكون حكمه دائماً ناقداً مع البعد عن الأهواء الشخصية.

التاريخ هل هو علم أو فن أم أدب؟؟؟ فلقد دار جدل طويل حول الكتابة التاريخية ومكانها بين العلم والفن والأدب ، واختلف فيه المفكرون فمنهم من ذهب إلى أن التاريخ علم بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ، ومن هؤلاء الدكتور بيورى الذى ذكر فى محاضرته التى ألقاها فى الثالث من يناير ١٩٠٣ " أن التاريخ علم لا أكثر ولا أقل " ، واللورد أكتون Acton الذى عرف العلم بأنه " اجتماع طائفة كبيرة من الوقائع المتشابهة بحيث تنشأ عن اجتماعهم وحدة عامة على هيئة مبدأ أو قانون " ، وهكسلى الذى قال " أفهم أن المقصود من كلمة العلم أنها نوع من أنواع المعرفة التى تقوم على الدليل والتدليل ، وبمعنى آخر فإن العلم هو " كل معرفة تقوم على الدليل والاستنباط " والدكتور ألكسندر هل الذى قال : " أن كل معرفة معقولة فهى علم ".

يرى البعض أن علم التاريخ هو علم نقد وتحقيق وأقرب العلوم إليه هو علم الجيولوجيا. أما رجال الأدب فيرون أن التاريخ فن من الفنون وأن العلم لا يعطى إلا مخلفات الماضى ولذلك لا بد من تغليفها بالخيال ولا يقدر على ذلك إلا الكاتب الماهر، فمثلاً لا يستطيع العلم الطبيعى أن يفسر لنا حريق موسكو فى عهد نابليون بونابرت فى سنة ١٨١٢ إلا على أساس قوانين الاشتعال ، ولا بد من تدخل المؤرخ لكى يشرح الأسباب والظروف السياسية والعسكرية التى أدت إلى الحريق، علماً بأن المؤرخ أكثر عطاءً فى ذلك خاصة وإن لم يوجد شئ من مخلفات هذا الحريق يقوم بدراسته العالم الطبيعى بينما المؤرخ يعتمد على الوثائق والمخطوطات المودعة بدور الإرشيف المختلفة فى أنحاء العالم.

أما عن العلية أو السببية أو التعليل في التاريخ؛ فهو ذكر سبب الواقعة أو الموضوع المحدد. أما التفسير فهو امتلاك رؤية لفهم مسار حركة التاريخ، والقوانين التي تُسيِّره، واستنباط الحقائق الكلية التي تحدد مساره. عملية تفسير التاريخ هي جزء من منهج البحث، وتلي عملية جمع المعلومات من المصادر ونقدها. وعليه وهي عملية اجتهادية، يتفق الباحثون ويختلفون بشأن مخرجاتها. حيث أنه لا توجد حقيقة تاريخية مطلقة؛ كونها حقيقة نسبية، أو لا أحد يستطيع التأكيد على أن (الحقيقة التاريخية) حافظت على نقائها.

يُرجع البعض أصل فلسفة التاريخ إلى رغبة البشر في أن يجدوا أجوبة لسؤالين جوهريين هما: لماذا حدث؟ وكيف حدث؟ ومن هنا بدأ الإنسان يجتهد من أجل معرفة القوانين المسيرة لهذه الحوادث والتواريخ، ومنذ منتصف القرن ١٩ حدثت طفرة في الدراسات التاريخية في العصر الحديث، نتيجة لحالة الوعي الأوروبي، وكرد فعل طبيعي لسيادة النظرة المسيحية في تفسير التاريخ ووقائعه، حيث اُعتبر أن التاريخ هو تحقق المشيئة الإلهية، وكما الحال في الإسلام. كانت دوافع تطور هذه المدارس التاريخية هي عملية العودة للماضي الإغريقي والروماني والشك فيه، والتطاحن الحربي بين الكاثوليك والبروتستانت، ورحلات الاستطلاع والاستكشاف للعالم الجديد، والصراع السياسي والاجتماعي بين بلدان أوروبا، ثم الأفكار التنويرية بداية من جوفينو فيكو،

مروراً بمونتسيكيو وروسّو وفولتير، كما أدى اكتشاف قوانين طبيعية يسير وفقها الكون إلى التفكير في إيجاد تفسيرات ونظريات يستطيع من خلالها تفسير الماضي واستشراف المستقبل. وبناءً على تباين التفسيرات للتاريخ ظهرت لنا عدة مدارس حديثة لتفسير التاريخ.

إن حركة التاريخ ليست مضبوطة على إيقاع محدد. فأحياناً، وفي بعض المراحل تكون على شكل خط مستقيم. وأحياناً أخرى على شكل دوائر حلزونية. وأحياناً تكون ذات إيقاع سريع. تعاني من هبوط وتراجعات أحياناً. وعليه فقد تتفاعل مجموعة من العوامل والاتجاهات في صياغة أحداث التاريخ. ويكون للصدفة مكانها. وللعناصر المادية آثارها. وللفكر دور. وللتحدي دور. وهو ما يعني أن التاريخ يأخذ شكل نسيج هائل التعقيد من العوامل التي تلعب مع بعضها، وضمن قوانين بالغة الصرامة، ولكنها في الوقت نفسه بالغة الحرية لتصنع التاريخ البشري. ليس بوسعنا أن نضع قانوناً واحداً لحركة التاريخ. وما ظهر من تعميمات ورؤى تتناول عدد من القرون، أو منطقة من الأرض، أو لوناً من ألوان الحضارة. لكن هل معنى هذا أن القانون غير موجود في التاريخ؟ كلا، التاريخ يخضع لقانون، لكن المشكلة هي مقدرتنا على كشف هذه القوانين. وعلى أية حال فإن مسألة عدم وجود القانون لا يُلغي قيمة التعميمات والتفسيرات التاريخية التي اتخذت شكل اتجاهات ونظريات عامة في التفسير.

أهم اتجاهات ومدارس تفسير التاريخ

١- التفسير الديني اللاهوتي.

٢- التفسير التقدمي للحضارة عند فلاسفة التنوير.

٣- الجمع بين التقدم والعناية الإلهية.

٤- التفسير الوضعي للتاريخ.

٥- التفسير المثالي للتاريخ.

٦- التفسير الاقتصادي والمادي للتاريخ.

٧- التفسير البيولوجي للتاريخ.

٨- نظرية التحدي والاستجابة (توينبي).

٩- التفسير البطولي للتاريخ.

١٠- التفسير الإسلامي للتاريخ.

١١- التفسير الجغرافي للتاريخ.

فلسفة تاريخ مصر الحديث والمعاصر

ظهرت مدارس تاريخ مصر فى الفترتين الحديثة والمعاصرة على التوالى، تيارات التحديث الليبرالى، ابتداء من عبدالرحمن الجبرتى ورفاعة الطهطاوى وتيار الأصولية الإسلامية من كتابات محمد عبده وتفرعها فى شتى قطاع التأريخ، والتيار الاشتراكى حول النواة الماركسية منذ الأربعينات حول شهدى عطية الشافعى، والتيار القومى ابتداء من تاريخ الحركة الوطنية لعبدالرحمن الرافعى، وحول نواته الناصرية، كما تجلى فى كتابات رجال ثورة ٢٣ يوليو، إن هذه التشكيلات والأسماء – الرموز ليست مسحاً لساحة تاريخ مصر الحديث والمعاصر وإنما إشارات إلى بعض المعالم لتنظيم الساحة فى هذه الوجهة الأولى، ومن ثم يمكن التعديل والإضافة مثلاً بالتمييز بين الاتجاهين الوطنى المصرى والقومى العربى فى كل هذه المدارس.

يرجع اختلاف وجهات نظر المؤرخين حول الموضوع الواحد إلى اختلاف الثقافة والميول وتعدد القوميات والأديان، وإلى جو الحرية الذى يعيش فيه كل منهم وإلى البيئة التى تؤثر فى أفكارهم، وإلى اختلاف الخبرات بينهم، وإلى القوى الاجتماعية التى ينتمى إليها كل منهم، هذا إلى جانب روح العصر الذى كتب فيه المؤرخ الحادثة، فمما لا شك فيه أن كل هذه العوامل تتدخل فى تحديد أهمية الظاهرة التاريخية أو عدم أهميتها بالنسبة للمؤرخ، مثل: (عندما منع نابليون بونابرت الحجاج المصريين من السفر إلى مكة لآداء فريضة الحج خلال الاحتلال الفرنسى لمصر ١٧٩٨، رأى المؤرخ المصرى عبدالرحمن الجبرتى أن ما جد خطير إذ لم يسبق له مثيل فى التاريخ، وأن الدنيا اهتزت لهذا الأمر، لذلك يجب أن تعد السنة التى حدث فيها ذلك العمل من السنوات المشهورة فى التاريخ على حين نجد المؤرخ الإنجليزى " توينبى" يرى أن ما حدث ما هو إلا حادثة محلية لا تستحق هذه الضجة، وهذا يعنى أن كلا من المؤرخين لم يتحرر من عقيدته، وقيمه، وعاداته، فالمؤرخ المسلم يرى أن الحادث خطير لأنه

يمس عقيدته وقيم، على حين أن المؤرخ غير المسلم يراه أمر عادى لأنه لم يمس عقيدته أو قيمه، لذا اختلف التأريخ المصرى عن التأريخ الأجنبى بالرغم من وحدة الحدث.من المشكلات التى تواجه الباحث فى التاريخ وجود مقولات وأحكام قيمية سبق أن صدرت عن كتاب أو مؤرخين منذ فترة ما بشأن شخصيات لعبت دوراً فى التاريخ أو بشأن تجربة مر بها مجتمع من المجتمعات فى نشاطه السياسى أو الاقتصادى ، ومن شأن هذه المقولات أن تصادر حرية التفكير.

فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر كثير من هذه المقولات والأحكام التى صدر بعضها عن الكتاب الأوربيين ممن احتكروا التأريخ لمصر الحديثة ردحاً من الزمن قبل وجود المدرسة الوطنية فى التاريخ ، وهؤلاء الأوربيين اعتادوا النظر إلى تاريخ مصر على أساس الفعل ورد الفعل تجاه الغرب ، والبحث عن القسمات العرقية والدينية وتضخيم ذواتها خدمة لصانعى القرار السياسى الاستعمارى ٠

عندما نشأت المدرسة الوطنية فى التاريخ فى مطلع الثلاثينات توزعت بين اتجاهات ثلاثة تقريباً، لكل منها مقولاته وأحكامه، اتجاه يعبر عن الأحزاب السياسية ومقولات فى الحركة الوطنية وعلاقتها بالقوى السياسية الأخرى، واتجاه تأثر بالمقولات الأوربية غالباً، ويمثله الأكاديميون بالجامعة الذين تلقوا العلم على يد الأساتذة الأوربيين سواء فى الجامعة المصرية أو فى الجامعات الأوربية نتيجة لسياسة البعثات، وقد انحصر جهد هؤلاء فى شرح تلك المقولات لطلابهم اعتماداً على ما يعثرون عليه من نصوص، أما الاتجاه الثالث فقد نشأ خارج السور الأكاديمى على يد المدرسة اليسارية بمختلف فصولها والتى اعتمدت على المادية التاريخية فى فهم تاريخ مصر.

إن تأريخ مصر الحديث حتى القرن التاسع عشر ، لم يكن للمصريين فيه نصيب، وفى القرن التاسع عشر ظهرت مجموعة لا بأس بها قاموا بهذا العمل التاريخى كالجبرتى والطهطاوى وعلى مبارك ومحمد عبده والكواكبى والنديم وغيرهم. ومن الواضح أن أعمال محمد صبرى وشفيق غربال ولويس عوض تمثل اتجاهاً متماسكاً وهى أيضاً فى ترابط مع العمل الرائد لحسين فوزى الذى يعبر عن الربط بين هذا الاتجاه الليبرالى النهضوى واتجاه الثورة الوطنية – فى تلاقٍ واضح مع صبحى

وحيدة بشكل أساسى ، وكذا فإن أعمال حسين مؤنس وعبدالرازق السنهورى وطارق البشرى تعنى بالإسلام الحضارى فى ترابطه مع محاور الوطنية والقومية والنهضة ، ثم أن تركيز جمال حمدان فى موسوعته الجغرافية التاريخية يتشابك مع العديد من الكتابات الوطنية التقدمية لإبراهيم عامر وأنور عبدالملك وسعد زهران.

إن أهم المشكلات الموضوعية التى تقف عقبة فى سبيل التاريخ الشامل لفكرنا الحديث، هى مشكلة "النصوص" وينبغى أن نفرق بين حاجة القارئ المثقف للنص وحاجة الباحث إليه، فالأول تصل إليه رسالة النص أو جوهرها، فى أى شكل يكون عليه النص، أما الباحث فإنه يرى النص "محققاً " أى مؤكداً نسبة ما به إلى قصد صاحبه، ولعل الأصل أن يكون النص المحقق هو مبتغى القارئ المثقف والباحث على السواء، ومشكلة النصوص الفكرية فى تاريخنا الحديث ، منذ ما يقرب من مائتى عام اليوم ، وابتداء من تاريخ الجبرتى ، مشكلة مزدوجة فمن جهة لا يجد ، لا القارئ ولا الباحث بعض هذه النصوص بل أكثرها، ومن جهة أخرى فإن معظم النصوص المنشورة تظهر فى طبقات سيئة الإخراج ، علمياً ، ورغم ادعاء أنها " تحقيق " و"نقد" إلى غير ذلك.

أما الناحية الأولى، فأين معظم مؤلفات كتاب القرن قبل الماضى، من أمثال الشدياق وأديب أسحق وعبدالله النديم وحسين المرصفى وغيرهم ممن لم يحظوا بالاهتمام رغم أنهم جديرين به؟ والصعوبة الثانية فى وجه كتابة تاريخ شامل للفكر الحديث هو النقص الفادح فى الدراسات الجزئية أو التفصيلية، سواء منها ما يتعرض لموضوع بعينه أو لمفكر بشخصه أو لعصر محدد، والحق أن كاتب التاريخ الشامل لا يستطيع أن يعتبر نفسه متخصصاً فى كل المفكرين وفى كل المسائل التى يتعرض لها.

واستمرت الكتابة التاريخية فى طريقها تساير طريقة الحوليات وإن كانت نغمة الاعتماد على المحسنات البديعية فى الكتابة قد خفت حدتها بشكل غير كبير فكتب "سليم خليل النقاش " البيرونى" مصر للمصريين" أرخ فيه لتاريخ مصر منذ محمد على حتى حوادث الثورة العرابية فى تسعة مجلدات الثلاثة الأول منها من تاريخ أسرة محمد

على حتى خروج إسماعيل من مصر، والثلاثة الثانية من ولاية توفيق إلى انقضاء حوادث الثورة العرابية، أما الثلاثة الأخيرة فشملت محاكمات العرابيين وصور محاضرهم الرسمية.

قد أفاد النقاش تماماً من المادة الوثائقية التى توفرت له رؤيتها فبعد أن وافقت دار المحفوظات على الاطلاع على الوثائق المحفوظة لديه تمكن من رصد الفرمانات العثمانية والديكريتات الخديوية، وتنظيمات الجيش وأوراق عن الأوضاع المالية، وتركيبات تسوية الدين، وأوراق العرابيين، والمحاكمات التى تمت لهم بعد الهزيمة والعديد من الوثائق الدبلوماسية الأخرى، وقد تم نشر هذه الأعمال وقام بنشرها " الهيئة المصرية العامة للكتاب".

الجدير بالذكر أن عرابى فرغ من كتابة مذكراته " كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية " فى ٢٦ يوليو ١٩١٠ ، وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لهذه المذكرات من الناحية التاريخية خاصة وأن قائد الثورة هو كاتبها ، فإن ما بها من معلومات يفيد كثيراً فى دراسة التاريخ ، كما أنه يحتاج من الباحثين إلى تمحيص وتدقيق للكثير مما ورد فيها.

وفى دراسة التاريخ والعلوم الاجتماعية، الحياد الصارم بين الذات والموضوع يصعب اتخاذه ، لأن الباحث وهو ذات بشرية، يعالج تجربة بشرية فى فترة ما ، وبالتالى فمن الصعب التوصل إلى هذا القدر من الحياد بين طرفين ينتميان إلى أصل واحد، ومن السذاجة أن يقول "جوردون شايلد" أن تتوقع تاريخاً خالياً من التحيز، إذ يصعب على المؤرخ أن يتجرد من تأثير آراء ومصالح المجتمع الذى يعيش فيه، أو تأثير الطبقة أو الأمة أو العقيدة التى ينتمى إليها، فمثلاً، لماذا يختار الباحث موضوعاً عن العمال أو الفلاحين أو ملاك الأراضى أو أصحاب الأعمال ؟ ولماذا يختار موضوعاً عن المذاهب والعقائد الدينية أو العلمانية ؟ ولماذا يختار الكتابة عن شخصية تاريخية معينة ؟ الصعوبة تكون أكثر عندما يختار الباحث ألفاظاً معينة لكى يصف سلوكاً ما أو جماعة من الناس فى تجربة معينة أو يقومها ، فما الذى يجعل الكاتب يصف الذين قاموا بالثورة الفرنسية ١٧٨٩ أو الثورة المصرية ١٩١٩ بالثوار؟ وما الذى

يجعل كاتب آخر يصفهم بالمتمردين؟ (رغم أن متمردين تعنى ثائرين) ولماذا تصف عملاً بأنه تضحية وفداء ومقاومة ويصفه غيرك بأنه إرهاب ؟ ولا يمكن أن يهرب الباحث من استخدام الكلمات والاختيار والتفاضل بينها، ومن هنا فإن استعمال اللغة – كما يقول إدوارد كار –يمنع الباحث من أن يكون صياداً . ورغم العقبات الكثيرة التى واجهت الدراسات التاريخية فى القرن التاسع عشر، فإن مصر أنجبت مجموعة مدهشة من الكتاب الذين كانت قدراتهم تتحسن مع كل جيل ولم يتلق أياً منهم راتباً أو حتى تشجيعاً لكتابة التاريخ، وفعلوا ذلك فى ظل متاعب ومصاعب لا يمكن للباحثين الغربيين المعاصرين أن يتحملوها ، فالأرشيفات إذا أخذناها كمجرد مثال – كانت إما غير موجودة أصلاً وإما فى حالة من الفوضى واالاضطراب الكامل فى وقت كانت مهمة تجميع المادة المصدرية التاريخية تجرى فى أوربا منذ وقت طويل لدرجة أن مجموعات هائلة من الوثائق كانت متوفرة فى خمسينات القرن التاسع عشر ، وقد سبق أن أوضحنا مدى قلة وضعف الكتابة التاريخية فى مصر ، وأن الكتابة كانت غالباً من خلال معاصرة الأحداث ، كالمذكرات مثلاً .

مما لا شك فيه أنه من الصعب التفكير فى عائق أساسى للكتابة التاريخية أكثر من عدم توافر المطبعة ، ولقد كان هذا على وجه التحديد هو نوع العائق الذى واجهه المؤرخ المصرى خلال القسم الأكبر من القرن التاسع عشر، ولم تحصل مصر على أول مطبعة حتى عام ١٨١٢ – مطبعة بولاق، التى أصبحت أكبر مطبعة عربية فى العالم ، ولقد كان مصنع الورق شيئاً لازماً لطبع الكتب، ومع هذا فإن مصنع الورق المصرى لم يصبح جاهزاً قبل ١٨٣٤ – ١٩٣٥. أما غياب مادة الفكر الحديث فى جامعات بلادنا فإننا نجده على مستوى الكارثة الحقيقية ، وإن قيام مشروع لتاريخ كامل للفكر الحديث فى بلادنا يتطلب أمراً لم نجد عليه اتفاقاً من المفكرين المصريين ، فإذا نظرت إلى الفكر الفرنسى منذ ديكارت إلى اليوم لوجدت له سمات مشتركة وتوجهات عامة ، وكذلك الفكر الإنجليزى وغيرهما كثير. ورغم ذلك فإن المدرسة التاريخية الأكاديمية فى مصر قد تشعبت إلى عدة اتجاهات أو تيارات منها :

تيار مدرسة نظرية الفرد البطل (دور الصفوة المتميزة فى تفسير التاريخ) ويرى أصحاب هذه المدرسة التى تزعمها الأديب الإنجليزى توماس كارليل أن الزعماء وعظماء الرجال قد ميزهم الله لهداية البشر، وقد ساير هذا التيار – محمد رفعت ومحمد صبرى ومحمد شفيق غربال وحسن عثمان وأحمد عزت عبدالكريم ، علماً بأن تصنيفهم ضمن هذا التيار لا يعنى أن كل ما كتبوه دافعوا فيه عن دور الصفوة ولكن أغلبه. اتجاه مدرسة رانكة الذى يرى أن الصرامة فى تقديم الحقائق هى القانون الأسمى فى إعادة تطوير الماضى كما حدث بالضبط خاصة وأنه يرى أن المؤرخ لا يجب أن يصدر أحكاماً على الحقائق ، وإنما عليه أن يُكيفها التكييف الصادق فى ضوء الوثائق التاريخية مع الاهتمام بالتفاصيل وقد ألزمت هذه المدرسة نفسها بدراسة التاريخ من خلال الدبلوماسية وأحوال الساسة والسياسة ، ومن المؤرخين الذين سايروا هذه المدرسة نذكر محمد فؤاد شكرى ، ومحمد مصطفى صفوت وعبدالعزيز الشناوى ورجب حراز وغيرهم.

تيار مدرسة التاريخ الاجتماعى : وينقسم إلى مجموعات ، منها :(أولى هذه المجموعات التى تعرضت للنظرية الماركسية وانطلقت فى كتاباتها من التفسير المادى للتاريخ ومن أبرز روادها شهدى عطيه الشافعى. ثانيها تلك التى تأثرت بالمدرسة الاجتماعية وإن لم تنطلق فى كتاباتها من التفسير المادى للتاريخ وركزت على طرح قضايا فكرية معاصرة ومن أبرز أفرادها أحمد زكريا الشلق. ثالثها تلك التى تعرض أفرادها لبعض القضايا فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ومن أبرز روادها على شلبى ونبيل عبدالحميد.والمجموعة الأخيرة تعرضت لتاريخ مصر بطريقة يغلب عليها المنهج الوصفى وسرد الوقائع ومن أبرز روادها محمد فهمى لهيطة وأحمد أحمد الحتة وأمين عفيفى عبدالله .

تيار المدرسة التفسيرية : هى المدرسة التى حذرت من أخطار الإفراط فى الرومانسية فى كتابة التاريخ وجمعت بين تسجيل الأحداث والمعالجة التحليلية لها ويمكن تقسيم أفراد هذا التيار إلى مجموعتين الأولى انحصرت معظم كتاباتها فى تاريخ العرب ، ومن أبرز روادها صلاح العقاد وعبدالعزيز نوار ، والثانية سايرت هذا التيار من خلال

كتاباتها لتاريخ مصر ومن أبرز روادها السروجى وعمر عبدالعزيز ومحمود صالح منسى. أما عن التاريخ الاجتماعى، فيقصد به دراسة حركة القوى الاجتماعية فى مجتمع ما، والعلاقات التى نشأت فيما بينها من حيث الانسجام أو التناسق، وعلى المؤرخ الذى يقوم بدراسة التاريخ الاجتماعى لأى مجتمع أن يتعامل معه على أساس أنه ينقسم إلى قوى أو شرائح أو طبقات الاجتماعية، وليس على أساس أنه يمثل قوة واحدة لأن هذا يتنافى مع حقيقة التطور التاريخى ، وفكرة انقسام المجتمع إلى طبقات من عدمه من المسائل الخلافية بين الدارسين للتاريخ الاجتماعى وتفسير الظواهر الاجتماعية.

تتضح مسئولية المؤرخين فى كتابة تاريخ مصر الاجتماعى خلال العصر الحديث والمعاصر من واقع تاريخهم لكل فترة زمنية معينة، فعلى سبيل المثال، أن معظم من كتب عن الحملة الفرنسية تناول الناحية الاجتماعية وأثرها على الحركة الوطنية فى مصر وعدم موائمة ما جاء به الفرنسيين من اجتماعيات غربية مع المجتمع المصرى، فإن الاتصال الاجتماعى كان شائكاً، لأن المصريين لم يستسيغوا عادات الفرنسيين وخاصة عادات نسائهم اللائى خرجن إلى الشوارع وراقصن رجالهن فى المراقص التى أنشأوها فى حى الأزبكية خاصة، الجدير بالذكر أن الحملة الفرنسية حينما جاءت إلى مصر لم يكن برفقتها نساء، وهنا يبدو أنه (عزت قرنى) يقصد نساء الليل أو الساقطات من المصريات، حيث ظهرن مع الجنود الفرنسيين فى المتنزهات ومصاحبتهم فى مراكب النيل للنزهة، وكان ذلك من أسباب ثورة القاهرة الأولى. أما ابن خلدون الذى أُطلق عليه مؤسس علم التاريخ ذهب إلى أن التاريخ فرع نوعى من المعرفة يهتم بكامل مجال الظاهرات الاجتماعية للتاريخ الفعلى ويكشف المؤثرات المختلفة التى تعمل فيه، ولم يكن التاريخ بالنسبة إليه مجرد تسجيل للحوادث، بل وصفاً للعلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية ، وقد أكد ابن خلدون النواحى الاجتماعية للتاريخ ، ولم يستطع أن يغفل حقائق الدين فى المجتمع.

فى تاريخ مصر الحديث لم يكن الجبرتى هو المؤرخ المصرى الوحيد من مؤرخى القرن التاسع عشر الجدير بالاعتبار ، لم يقف وحده فى الميدان بل كان له

الكثير من المكملين النبهاء، الذين أسهموا فى تقدم أفضل لعلم التاريخ ، ولم يكن على مبارك ومصطفى كامل والشخصيات الأخرى موضع اهتمام لكونهم كتاب تاريخ فقط ، وهو دور كان فى أغلب الأحيان ملحقاً لكثير من نشاطاتهم الأخرى ، ولكن لأنهم كانوا ممثلين لحقبتهم ومرايا لمجتمع سريع التغير أيضاً فى تاريخ مصر المعاصر انطلقت كتابات المؤرخين الذين قاموا بدراسة عملية التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى وتعرضوا لتركيبته الاجتماعية وشرائحه ومؤسساته وفئاته المختلفة فتطرقوا إلى العمال والفلاحين والجنود وغيرهم من الطوائف العاملة، وتعرضوا لنظام طوائف الحرف والملكية الزراعية ، وطبقة كبار الملاك والمدارس والمساجد والجامعات وعادات المصريين وتقاليدهم وقيمهم الاجتماعية بطريقة ألقت الأضواء على دور هذه الطبقات والمؤسسات فى عملية تغيير البناء الاجتماعى للأمة المصرية فى كافة مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وهم كثيرون وقد سبقت الإشارة إلى بعضهم٠ من هنا فإنه لا يمكن لأى دراسة علمية اجتماعية جادة أن تستبعد البعد التاريخى، وأن أهمية دراسات التاريخ الاجتماعى تعمل على أن يقدم المؤرخ الاجتماعى الحقائق كاملة وفق منهجه العلمى حتى تكون سنداً لعلماء الاجتماع فى دراستهم وبحوثهم المختلفة، لأن الباحث فى علم الاجتماع يتطرق إلى الجوانب التاريخية بغير تدريب أكاديمى كافٍ على منهج البحث فى التاريخ، وبما أن الباحث فى علم الاجتماع لا يجيد منهج البحث التاريخى، فلا يجب له أن يتطرق إلى دراسة التاريخ إلا من خلال مؤرخ فى الدراسات التاريخية.

الجغرافيا والتاريخ

مما لا شك فيه أن علم الجغرافيا من أهم العلوم المساعدة الضرورية لدراسة علم التاريخ ، وهناك ارتباط وثيق بين الجغرافيا والتاريخ ، لأن الأرض هى المسرح الذى تحدث عليه الوقائع التاريخية ، وللظواهر الجغرافية المختلفة أثر كبير على الإنسان وعلى التاريخ أيضاً ، فالسهول والجبال والغابات والمناخ والموقع الجغرافى تؤثر كلها فى تكوين الإنسان وفى ملكاته العقلية وفى أدبه وفى علمه وفى اهتمامه بالفنون فى حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويلاحظ أيضاً أن

التضاريس تؤثر تأثيراً كبيراً فى المعارك الحربية ، وعلى المؤرخ دراسة هذه الأحوال ليمكنه تحليل المعارك الحربية. وإذا طبقنا أثر الجغرافيا فى دراسة التاريخ على مصر نجد أن النيل هو مصدر الحياة فى مصر ولذلك تركزت حياة المصريين فى هذا الوادى الخصيب وعلمهم فيضان النيل طريقة الرى ، كما أدركوا أن التعاون يؤدى إلى تحقيق المصالح المشتركة ، كذلك كان لموقع مصر الجغرافى بين الشرق والغرب أثره فى مرور التجارة العالمية بأراضيها أثناء العصور الوسطى مما جعلها تجنى ثروات طائلة وتستطيع أن تقف أمام الغرب، وحينما تحول طريق التجارة العالمية تأثرت مصر مالياً من هذا التحول وآل أمرها إلى الوقوع تحت التبعية العثمانية سنة ١٥١٧م، كما أن الموقع الجغرافى لمصر جعلها عرضة للوقوع تحت السيطرة الاستعمارية الأوربية ١٨٨٢ بسبب ضعفت الدولة العثمانية.

الفصل الثاني

" مصر تحت الحكم العثمانى "

كانت مصر والشام والحجاز تحت حكم سلاطين المماليك منذانتهاءالدولة الايوبية ، ووقوف المماليك ضد الخطر الصليبىفى الشاموالخطر المغولى الذى دمر بغداد عام ١٢٥٨م – ٦٥٦هـ ولكن وحدة الشام ومصر تحت حكم المماليك ، استمرت بعد هذيمة المغول عام ١٢٦٠م – ٦٥٨هـ فى عين جالوت حتى الزحف العثمانى ، واحتلال بلاد الشام ومصر.

أصل العثمانيين

دخل الأتراك العثمانيين فى آسيا الصغرى فى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى كقبيلة من القبائل التركية تنزح منمناطق الإستبسفى آسيا متجهة غرباً نحو الأناضول وفي أثناءترحالها أسدت خدمة لعلاء الدين الأول سلطان دولة الروم السلاجقةالتى كانت تحارب فرقة مغولية ، فمنحها علاء الدين الأول منطقة تابعة له فى الأناضول، كما ظفر رئيس القبيلة واسمه " أرطغول "بلقب " أوج بكى " أي محافظ الحدود ، وأخذ يهاجم بأسم السلطانعلاء الدين الأول ممتلكات الدولة البيزنطية فى الأناضول ، وضمإلى المنطقة التى يحكمها مدينه " اسكى شهر " وفي عام ١٢٨٨م توفيأرطغول وخلفه فى حكم الإمارة ابنه عثمان التى سميت بأسمهالدولةالعثمانية . وسرعان ما نمت هذه الإمارة حتى أصبحت امبراطورية مترامية الأطراف امتدت أقاليمها في آسيا وأوروباوافريقيا وغدت من أكبر الدول الإسلامية التى شهدها التاريخ.

خصائص الدولة العثمانية

اتسمت الدولة العثمانية بالطابع الإقطاعي والعسكري والديني .أما كونها دولة عسكرية فلأن الشعب العثماني كان مدربا للحربمطواعا للسلاطين . نظرا إلى الحرب على أنها واجبه الأول،واستأثر الجيش . بالمكانة الأولى من عناية السلاطين، وكان للجيش وظيفتين الحرب والاشتراك فالحكم .فهى تعتمد على الجيش وقت السلم كما هو عدتها

زمن الحرب. أما من حيث كونها دولة إقطاعية ، فقد تمثل هذا الطابع فىنظامين : نظام الإقطاع العسكرى من ناحية ، ونظام الالـتزام مـنناحية أخرى ، وطبقا للنظام الإقطاعىالعسكرى كان رجال الجيش يمنحون أرضا زراعية مساحتها صغيرة لزراعتها والاستقرار فيها .وهى عبارة عن إقطاع صغير يسمى (تيمار) ، وعلى الفلاح الذيكان يملك هذه الأراضي أن يستمر فى زراعتها بصفته أحد رعاياالسلطان وأما من حيث أنها دولة دينية فذلك نظرا لأنـه كـان للبيئـةالإسلامية وضع معترف به فـالدولة ، وكان السلاطين مرضييـنعلى تدعيم سلطة شيخ الأسلام ، كما تركت الدولة مشايخ الطـرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع .

(اللاندسكيب السياسي)

النزاع بين العثمانيين والمماليك :

لقد توفرت أسباب النزاع بين الدولة العثمانيـة وبين دولـة المماليك التى كانت تحكم مصر والشام لها سـيادة علـى إقليـم الحجاز، وكان أول أسباب النزاع الخلاف على تخطيط الحدود بيـن الدولتين فى طرسوس فى المنطقة الواقعة بين الطـرف الجنوبى الشرقى لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام فقد تناثرت فى هذه المنطقة إمارات وقبائل تأرجحت فى ولائها بين الدولـة العثمانية ودولة المماليك، وكان هذا مبعث اضطـراب فى العلاقات بين الدولتين، ومصدر نزاع مستمر وأراد السلطان سليم الأول أولا لأمر أن يحسم مسألة الحدود، بالسيطرة تمامـا علـى منطقتـهاومكانها. وهناك سبب ثان هـو أن السلطان قـانصوه الغورى(١٥٠١ –١٥١٦) سلطان دولة المماليك إداة إليه بعض الأمـراءالعثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم وأراد أن يتخذ وجودهـم لديه آواه لإثارة مزيد من المتاعب فى وجه السلطان سليم. وكـان السبب الثالث والأهم هو السياسة الصبيانية التى اتبعـها السـلطان الغورى أثناء الحرب التى قامت بين السلطان سـليم وبيـن الشـاه إسماعيل الصغرى، فقد وقف الغورى موقفـا غير ودى من العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه اسماعيل، فهو لم يلتزم بالحيدة بين العثمانيين والصفويين، وهو لم يتخذ موقفـا عدائيـاً صريحاً من السلطان سليم، فكان فى استطاعته

لو اتخذ الموقف العدائي أن يقدم المساعدة للصفويين وقت توغل الجيش العثمانىفى اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتين الجيش الصفوي من الأمام، والجيش المملوكى من الخلف، مما يعرض الجيش العثمانى لخطر الإبادة، وكان في استطاعة الجيش المملوكى أن يقطع عليهخط الرجعة إلى بلاده وكان فى استطاعته أكثر من ذلك ان يتقدم عليه أراضى الدولة العثمانية، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعجز عنالدفاع عن بلاده، وعن الإغارة على فارس، ولكن لم يحدث شيء من هذه الخطط العسكرية، واكتفى السلطان الغورى بتأييد شكلى، وأصدر الآوامر إلى الأمير علاء الدولة حاكم إمارة "دلفادر" المشمولة بحماية دولة المماليك منع تقديم المؤن والاغذية اللازمة للجيش العثمانى فى أثناء توغله فى فارس، فأعاق هذا المنع تقدم الجيش العثمانى بعض الوقت واشتد ضيق السلطان سليم على هذا التصرف، وعزم على الانتقام، وفى طريق عودته إلى بلاده أمر السلطان سليم بقتل الأمير علاء الدين، واستولى على جميع أراضيه بما فى ذلك عاصمته "ابلستين"، وبات العثمانيون على مقربة من الأطراف المملوكية، وأصبحت دولة المماليك معرضة لهجوم العثمانيين، وأحس السلطان الغورى بالخطر واندلعت الحربين الدولتين واستطاع العثمانيون إنزال هزيمة ساحقة بالجيش المملوكى فى موقعة "مرج دابق" شمال حلب فى أغسطس ١٥١٦، وقتل السلطان الغورى .

غزو مصر والشام

ولما رأى السلطان سليم عمق الهزيمة التى أنزلها بالمماليك وسع نطاق الحرب وتساقطت تباعا المدن الكبرى فى الشام وحلب وحماه وحمص ودمشق التى أقام بها قرابة شهرين تسابق خلالها الأمراء والأعيان إلى السلطان يعلنون ولائهم للحكم الجديد ،وتشجع السلطان سليم على غزو مصر بعد غزو الشام، وواصل زحفه جنوبا حتى بلغ مصر، وكان الأمراء فى مصر قد اختاروا "طومان باى" سلطانا للدولة المملوكية، وفى موقعة الريدانية فى ضواحى القاهرة التحم الجيشان العثمانى والمملوكى فى ٢٣ يناير ١٥١٧ واشترك فيها السلطان سليم وطومان باى، وقد تمكن الأخير من ذبح سنان باشا الصدر الأعظم معتقدا أنه السلطان سليم، وكانت الخسائر من الجانبين

فادحة، ودخل العثمانيون القاهرة يوم الجمعة ٢٣يناير ١٥١٧ م، وقبضوا على السلطان طومان باى وتم شنقه فى١٣ أبريل ١٥١٧ عند باب زويلة وطويت دولة المماليك ،ودخلت مصر والشام فى نطاق الممتلكات العثمانية .

نظام الحكم العثمانى

فقدت مصر بالدخول التركى عظمتها الماضية إذ أصبحت واحدة منالولايات العثمانية، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه، غير أنه كان يولى إدارتها فئة من الناس قليلة الكفاية والأمانة فى معظم الاحيان. أما الشعبالمصرى فقد بقي كما كان دائما قليل الاكتراث بالفاتحين: يعمل ويزرع ويدفع ويعيش، على نحو ما، فى هدوء وسكون .بقى السلطان سليم فى مصر حتى سبتمبر ١٥١٧ ثم غادرها الى مقر السلطنة، وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر فى نظام للحكومة يضمن به قادمية مصر لتركيا، أذ انه كان قد عقد العزمعلى ان يستقل الشعب المصربالهادىء العامل، ولكن بعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية وقلة ثقة السلطان فى اتباعه الذين قد يوليهم حكومتها، وكان من نتيجة هذا فكر فى تقسيم السلطةبين الوالى، وديوان مكون من ضباط الحماية التركية التراى ان يتركها فى مصر، وكانت كلتا السلطتين تعتمد على الاخرى. وكان الوالى(الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحبالسلطة العليا فى البلاد، يعينه السلطان فى المدة لم تكن تتجاوز فى المتوسط ثلاثة سنوات ، ويشرف على جمع الجزيه، ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة اعضاء الديوان الذين كان لهم الحق فى رفضهم، كما كان لهم الحق فى عزل الوالى اذا اشتبهوفى انه يفكر فى خيانة السلطان .

وقد تركت السلطة التنفيذية فايدى امراء المماليك الذين كانت للديوان حق تعينهم وعزلهم، ولكنهم كان ومسؤلين مام الوالى عن القيام وبالواجبات التى فرضت عليهم .وقد خلف السلطان ابنهسليمان القانونى الذى عدل نظام حكومتها، بان حول الحامية إلى شبه جيش احتياطى، وضمإليه فرقة من المماليك ، كذلك استبدل بالديوان ديوانين أحدهما يسمى الديوان الكبير، ويؤلف من رؤساء فرق الحامية وبعض كبار الموظفين، ومهمته النظر فى الأمور الرئيسية للحكومة، والثانى يسمى الديوان الصغير وينعقد

يوميا فى القلعة مقر الباشا وينظر فى الأمور العادية، ويتألف من رؤساء الفرق ونائب الوالى ، وكان يحضر جلسات الديوانين من وراء ستار ، كما كان العرف المتبع .

التقسيمات الإدارية

كانت مصر مقسمة من الواجهة الإدارية إلى ستة عشر إقليما(مديرية) منها تسعة فى الوجه البحرى هي الجيزة ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والبحيرة، والباقى فى الوجه القبلى وهى أطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا. وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كلا منها مدير يسمى (السنجق) يساعده وكلاء يسمى كل منهم (الكاشف) أما باقي الأقاليم كان يحكم كل واحد منها كاشف وكان السناجقوالكاشف من أمراء المماليك ويعينهم الباشا بموافقة الديوان .

وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستتباب الأمن. فكان عليهم ان يتعهدوا جسورالنيل، ويعملوا على تقويتها قبيل الفيضان وحراستها أثنائه ، علىأن يسخروا فى ذلك الفلاحين، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى اقليمهم طبقا للفئات المفروضة على الأراضى الزراعية، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزانة الدولة فى القاهرة. وعليهم أخيرا المحافظة على الأمن وعلى الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو الذين كثيرا ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم. هذا فيما يتعلق بإدارة الأقاليم. أما الإدارة المركزية فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالى. والدفتردار ومهمته ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى والرزنامجى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها. وأمير الحج وهو يرافق الحجاج ويوزع الصدقات والهدايا التى ترسل سنويا إلى الحجاز. والخازندار الذى يحمل الجزية سنويا إلى الأستانة، وامين العنابر وهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الاهالى كضرائب. وقاضى القضاه وهو المشرف على الأنظمة القضائية وكان فى الغالب تركيا يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاه آخرون يتم تعيينهم لمن يدفع أكثر.

تطور نظام الحكم

كانت الهيئات الثلاث، الوالى وأهل الديوان والمماليك تتنازع فيما بينها مما أدى إلى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ما قصده السلطان سليم الذى كان غرضه الأول من هذا النظام هو ضمان تبعية مصر لتركيا والحصول على الجزية بغض النظر فى مصلحة البلد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، ومع مضى الزمن قويت سلطة المماليك على حساب ضعف هاتين الهيئتين الأخريين فسيطروا على البلاد. وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يختط سياسية اصلاحيته فصار همه أن يجمع أقصى ما يمكن جمعه من الاموال للسلطان والسلطات الحاكمفى تركيا ولنفسه كذلك اضعف الولاه نزاعهم الدائم مع الديوان والمماليك . أما الديوان فقد بدأ يضعف على ممر الايام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى، واندماج أعضائه بالمصاهرة مع المماليك حتى صار الديوان أخيرا مكونا من زعماء المماليك، كما أفقدت قلة اشتباك الحامية فى الحروب ضباطها كثيرا من صفاتهم الحربية. هكذا أضعفت هيئتان من هيئات الحكم، بينما الهيئة الأخيرة، المكونة من امراء المماليك قد طغت طغيانا كبيرا عليهما، فأصبح المماليك أصحاب الكلمة العليا فى البلاد وزادت قوتهم. ولم يكنلأمراء المماليك نظام متبع للرئاسة فكانت الغلبة للأقوي، وكان رئيس المماليك المسمى "شيخ البلد" يصل إلى مركزه بالقوة، واصبحت سلطته لا تدانيها سلطة اذ كان زعيم حكام الأقاليم واعضاء الديوان. وكان هم المماليك جمع المال لا من المصرييفحسب بل من المماليك الاقل قوة وسلطانا ،حتى شبهها احد العلماء بالسلطة التى يكتسبها الفاتح من اهلى البلاد المفتوحة، ولهذا ترى ان هؤلاء المماليك لم يراعوا قواعد الحكم السليم فى الشئون المالية العامة. فقد خلطوا بين انواع الضرائب المختلفة حتى بين الغنيمة والفئ. فالغنيمة والفئ مختلفان وان كانا يؤديان الى معنى واحد: وهو المقدار من الاموال التى تستولى عليها جيوش الدولة فى حروبها. والغنيمة هى ما اغلب عليه المسلمين حتى ياخذوهعنوة،والفئ هو ما صولحوا عليه ، وبينما كان المسلمون يخمسون الغنائم والفئ فيحصل الذين حضروا المعركة اربعة اخماس ويرسل الخمس الى بيت المال، اخذت المماليك فى وضع يدها على كل انواع الضرائب باختلاف أصولها ومواردها .

على بك الكبير

لم يكتف المماليك بما فى ايديهم من السلطة بل عملوا على التحرير نهائيا من السيادة العثمانية فى عهد زعيمهم " على بك الكبير" الى صار شيخا للبلد سنة ١٧٦٣، ثم انتهز فرصة ضعف تركيا فأعلن استقلال مصر عام ١٧٦٩ وطرد الوالى، وامتنع عن فع الجزية التى كانت الصلة الباقية بين مصر وتركيا ، وضرب النقود باسمه، واراد توسيع حدود بلاده ففتح الحجاز واليمن وأرسل جيشا بقيادة محمد بك ابى الدهب زوج ابنته لفتح الشام ،فلما فتحها حرضته تركيا على خيانة قائده وسيده ، ووعدته بمشيخة البلد، فعاد الى مصر وحارب على بك الكبير وهزمه ومات على بك متاثرا بجراحه اثناء القتال فى ٨ مايو ١٧٧٣ م. وعين السلطان ابا الدهب شيخا للبلد وارسل واليا عثمانيا الى مصر، فعادت البلاد الى الفوض وبعد موت ابا الدهب استتب الامر من بعده لاثنين من المماليك؛ ابراهيم بك شيخا للبلد، ومراد بك قائدا للجند، وقد تلاشى بجانب نفوذهما نفوذ الوالى التركى. واستمر هذا النظام الثنائى فى الحكم حتى مجئ الحملة الفرنسية الى مصر سنة ١٧٩٨م. ومما يدل على هذا النفوذ ان بريطانيا عقدت اتفاقا تجاريا فى سنة ١٧٧٩م مع ابو الدهب مضمونه السماح للسفن الانجليزية بالمرسى فى ميناء السويس وتفريغ البضائع بها نظير رسوم جمركية وكذلك حاول الفرنسيون ان ينالوا فى سنة ١٧٨٥ بعض امتيازات تجارية من المماليك ، وفعلا عقدو اتفاقية مع بعضهم فى سنة ١٧٨٥ بان ترسوا مراكبهم فى السويس وان تعامل معاملة المراكب المصرية تماما على ان تتقاضى مصر رسوما بواقع٣% من ثمن البضائع وان تضمن مصر عدم تعدى العرب عليها.

الحالة الاجتماعية

كان عدد السكان يبلغ نحو ثلاثة ملايين ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافا بينا ويمكن تقيسيمهم الى العثمانيين والمماليك والمصريين .

١- **اولا العثمانيون :**

كان من العثمانيين الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبارالموظفين، وكان هم الوالى ينحصر فى جمع ما يمكن جمعه منالاموال فى المدة القصيرة التيبقاهافىالحكم ، وقد

كان بقاءالوالىفى منصبه يتوقف على رضاء السلطان وكبار رجال حكومته . فكان عليه إذن أن يغمرهم بالهدايا، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة. ومن الولاه من كان يتغالى فى استنزاف أموال الارامل واليتامى، ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة. وكان الوالى كثير العناية بمظاهر الحكم. فقد وصل الى القاهرة بعد تعيينه تضرب له الدافع ويسير ممتطيا جواده فى موكب يحيط بع عدد كبير من الفرسان والمشاه وزعماء المماليك.أما اعضاء الديوان فبعد ان فقدوا ثقتهم الحربية لقلة اشتغال الحماية بالحروب اخذوا يستهزئون بالمماليك واختلطوا بهم بالمصاهرة، وعاشوا عيشة الترف والكسل والخمول ، وابتدأوا يقتنون الاراضى ويعيشون على دخلها.

٢- **ثانيا : المماليك :**

كان عدد المماليك لا يزيد على عشرة الاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخويقتنون الجوارى والغلمان ليدربوهم على الحرب والفروسيةويعلموهم مبادئ القآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاهإلى رتبة بك وجعله من أتباعه وانصاره ويدين له بالولاء طولحياته ، وينحاز الى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماللیك من المشاحنات والمنازعات التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر ، وكان الدافع اليها ارغبةفى السيادة والوصول الى سلطة الحكم الت اصبحت حين ضعفت تركيا فى ايدى اقوى المماليك واكثرهم انصارا وقد بسط امراء المماليك ايديهم على معظم الأراضي،ففى بعض الاحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب امير واحد. وهم مع ذلك قد أهملوا الزراعة فساءت حالتها فقلت المحصولات، وارتفعت الاسعار، وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من افراد الشعب فتقتل الأيدي العاملة. وكان لابد للماليك من الحصول على الاموال ، فأرهقوا الزراع والصناع بالضرائب ، كذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر ، وكذلك على التجار المقيمين بالديار المصرية . ومع هذا كله فقد كان امراء المماليك اكثر الحكام اتصالا بافراد الشعب مما جعل الأهالي يشعرون نحوهم بحب المسود لسادته.

٣- **ثالثا : المصريون :**

كان المصريون هم الطبقة المنتجة فى الزراعة والصناعة والتجارة الاهلية ، ومع انهم اغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضرورى من الماكل والملبس والمسكن . ويرجع سوء حالة المصريين الى قلة ثروة البلاد ، وقلةانتاجها نظير الإهمال فى الاعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية فى مصالح الشعب فى مجموعه ، كما ان ثروة البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستعملونعلى النسبة العظمى من داخل اللاد مع قلة عددهمبالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هى انحطاط مستوى المعيشة .

الظواهر الاقتصادية ونتائجها

كان الفلاحون والعمال يلبسون اردية من القماش الرخيص ويسكنون فاكواخ ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة إذا كانت المجاعات والاوبئة تنتشر بين آن وآخر فتحصر الآلاف من السكان ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن فى البلاد طب ولا اطباء، وانما كان الناس متروكين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين وغيرهم . وكان الجهل متفشيا بحكم فلم يكن فى البلد معاهد للتعليم اذ اهملت واستولى على دخل او قافها الحكام ، فتخربت مبانيها وتشرد معلموها ، وكان من الممكن ان تفقد مصر كل صلة عملية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الازهرالذى قاوم كل عوامل الفناء .وقد كان الحكام من العثمانيين والمماليك ، يعتبرون ان حالالمصربهى حالة طبيعية وانه مسخر للعمل من اجلهم ، وقد ادى ارهاق المصريين وعد العناية بشئونهم الى نتائج سيئة عديدة. منها :١ – عدم مقدرتهم على دفع الضرائب وادى ذلك الى تحملهم صفوف الاذى والذل التى كان الحكام يستعملونها معهم. ٢ – قلة مقدرتهم على اللانتاج ، إذ فترت همتهم على العمل ، كما ان انخفاض مستوى المعيشة ادى الى تفشى الضعف والمرضوانحطاط قوى العمال الجسمانية التى لها نصيب كبير فى القدرة على العمل المنتج المجدى. ٣ – تفشى الامراض الاجتماعية بينهم ، فقد اصابهم ضعف الارادة والافتقار الى الشجاعة الادبية وعدم الشعور بالمسئولية وغير

ذلك من الصفات المرذولة كالجبن والكذب والتخلق والغش والنفاق مما هو اشد فتكا من الامراض البدنية ، مما هة نتيجة طبيعية الانتشار فى مجتمع تضيع فيه الحقوق وتنقض ابسط قواعد العدل .

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض المصريين يتمتعون بالغنى والترفه، ومن هؤلاؤ التجار والعلماء وطبقة العلماء ،بالرغم من ثقافتها واجتهادها فى التقرب من الحكام ورجال الادارة خوفا من الظلم الذى كان يحتمل ان يلحقهم فيما لو خالفوهم ، كان اكبر الاثر فى تلبية المصريين وقيادتهم الى الحرية فى المدة التى تلت دخول الحملة الفرنسية.

الحالة الاقتصادية

أدى نظام الحكم العثمانى الى ضعف الحكومة المصرية وإهمال الاعمال العامة وتاخر الحالة الاقتصادية ونعنى بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أي فى أحوالهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستملاكها .

الزراعة :أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى إهمال مشروعات الريوالصرف فتأخرت الزراعة واستحالت أخصب البقاع إلى ما يشبهالصحارى الجرداء .

١ – **ملكية الاراضى :**

كانت النظرة السائدة فى مصر منذ القدم ان الحاكم هو المالك لجميع الاراضى . يتصرف فيها على احد وجهين : فأما ان يقسمها على اتباعه واعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من خدمات ، واما ان يقسمها بين الزراعيين الذين يستثمرونها نظيردفع الضرائب المفروضة عليها نقدا كانت او محاصيل زراعية .كان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما اعطى لهم من الاراضى على اتباعهم ، وهؤلاء يقسمونها مرة اخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الارض نهائيا على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وهذا يشبه ما كان يسمى فاوروبا " نظام القطاع " . وقد أبقى السلطان سليم _ حين فتح مصر _ هذا النظام وبذلك أصبح المماليك لجميع الاراضى وقد استخدمته فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية . غير ان السلطان كان

يعطى الاراضى للناس لاستثمارها لان يستردها منهم ، وكان مستثمرو الاراضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم .

ويمكن تلخيص نظام الملكية الزراعية فيما يلى :

١ – هناك بعض الاراضى معفاة من الضرائب كاراضىالوقف .

٢ – توزيع الحكومة الاراضى على ملتزمى جمع الضرائب ،اى الذين يتعهدون بتحصيلها وذلك نظير ما يسمى " ثمن الالتزام " .

٣ – يوزع الملتزمون الاراضى على الفلاحين سيتثمرونها نظيردفع الضرائب التى يحصلها الملتزمون ، فالملتزم يعتبر مالكا لحينجمع الضرائب ،ويمكنه بيع هذا الحق او توريثه لورثته والفلاح يعتبر مالكا لحين الانتفاع بالارض ويمكنه توريث هذا الحق لورثته غير انه اذا لم يكن للملتزم ورثه ، او توقف عن جمع الضرائب عادت اراضيه للملتزم ، وبهذا كان حق ملكية الارض نفسها محفوظا للحاكم. وقد امر السلطان سليم بمسح الاراضى ، كما امر بتسجيلها ،وتسجيل اسماء مستثمريها ، وكانت الضرائب تحصلها عمال الحكومة تحت اشراف حاكم الاقليم ، غير انه فى اواخر الحكم التركى اضطرت الحكومة الى اتباع نظام جديد فى تحصيلها هو نظام الالتزام .

٢ –**<u>اراض الوقف :</u>**

نظام الوقف نظام متبع لادارة الاراضى الموقوفة، وفى كل من نوعى الوقف _ الخير والاهلى_ يعين الناظر الذى يدير الاراضى، من بين المستحقين فاذا انقرضوا كان للقاضى ان يعين ناظرا ، وكان النظار عادة يعينون من بين طائفة العلماء.وقد كان النظار من العلماء يستغلون الاراضى الموقوفة وينتفعون بداخلها كما لو كانت املاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاونالحكومة فى مراقبة الحالة. كانت بعض الاراضى المصرية موقوفة، والوقف هو تخصيص ربع الارض لغرض معين تبعا لادارة من يمتلك هذا الربع . وقد يخصص الواقف ربع الارض للصرف على عمل او اعمالل خبرته وهذا ما يسمى " الوقف الخيرى " . وقد يخصص الربعلافراد عائلة الواقف بشرط ان يصرف عند انقراض المستحقين الى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى " الوقف الاهلى " وميزة الوقف ان الوارث لايستطيع التصرف فى الارض ،وانما له

الحق فى الانتفاع بريعها فقط .وقد قام المماليك فى اول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض اراضيهم على المساجد وغيرها من وجود الخير ، كما ان الاتراك انفسهم اقبلوا على وقف بعض ما فى حيازتهم من الاراضى يدفعهم فى ذلك اعتقادهم انهم يعملون بذلك عملا صالحا يتقربون بهالى الله ، ويمكننا تفسير هذا الاتجاه اذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من تاثير على افكار الحكام والاهالى من سكان البلاد الاسلامية ،غير انه فى اواخر ايام الحكم العثمانى حيث عمت الفوضى ، خلف كثير من الناس على اراضيهم من الضياع ، نتيجة لطمع الحكام ، فاقبلوا على وقفها ، خصوصا وان اراضى الوقف كانت معفاة من الضرائب

٣ – **نظام الالتزام :**

فى بداية الحكم العثماني، كان يجمع الضرائب عمال الحكومةتحت اشراف حكام الاقاليم من السناجق والكشاف، ولكن لما ضعفت تركيا اصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، فقلت حصيلتها مما الجا الحكومة الى اتباع نظام الالتزام.

والالتزام هو ان يتعهد من يشاء من عظماء البلد بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقة معينة تسمى "دائرة الالتزام " وكان الالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتزم ،واما بطريقة المزايدة بين راغبى الحصول على حق الالتزام ، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنه واحدة مقدما ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما شاء من الضرائب فى دائرة التزامه ،وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتزم يتسلم " عقد الالتزام " من شيخ البلد ، وبهذا العقد يصبح الملتزم اشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، له الامر ، وعلى الاهالى طاعته وتادية ما يطلبه من الضرائب .وكان الملتزم ان يبيع حق التزامه اذا شاء على شرط ان يخطر بيت المال وشيخ البلد واذا مات الملتزم ورثه فى الالتزام ورثته او من يوصى لهم بشرط ان يطلبوا تجديد عقد الالتزام. وبهذا اصبح النظام المالى العام اساسا للنظام الادارى ، كما كان له ان يستولىعلى غلات قسم من اراضى دائرة الالتزام _ يعرف بارض الوسية_ يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم الى جانب هذا يتصرف فى جباية ما يشاء من

الاهالى بدلا من "ثمن الالتزام " الذى كان يطرح للمزايدة بثمن اساسى يقدر بخمسة اضعاف الضريبة المقدرة على الارض التى ستعطى "وسية " للملتزم.واصبح الملتزم الموظف المكلف بتوطيد الامن، وادارة قرى دائرة الالتزام، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته. ويمكننا ان نحدد من بين الموظفين :

شيخ البلد :ويقوم بالاشراف على الاراضى ، ويراقب اهل القرية ، ويبلغ اوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ، ويقوم مقامه حين غيابه ،واذا عين الملتزم اكثر من شيخ كان اكبرهم سنا يسمى " شيخ المشايخ " .

الشاهد :ويختص بحفظ سجل الاراضى الذى تدون فيها مساحتها واسماء مستمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها .

الصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدونبسجل الشاهد وتسليمه ما يجنيه من الاموال عينا كانت او نقدا للملتزم .

الخولى : ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (اى ملكيته)،وهو الحكم فيما يقوم من المنازهاتفى هذا الشان ،وعليه فوق هذا ان يقوم بادارةاراضى الوسيه .

٥ –المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب او يحجبون عن اداء ما يطلب منهم من عمل فاراضىالوسية او يهملون فى هذا العمل ،وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون .

٦ –الكلاف : ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسية ويقوم بتطبيبها ، كما يقوم بعلاج مواشى الفلاحين التابعين لدائر الالتزام .

والى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء واما ونجار وحداد وحلاق ، يتناولون مرتبا من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الاهلى ،كل بقدر ما تسمح به مهنته .

الصناعة :

قبل الفتح العثمانى كانت الصناعات فى مصر بدووية ، ومن اهم عوامل نجاحها قرب السوق اذ كانت المنصوعات توزع فى الاسواق المحلية. والذى ساعد على تقدمها خضوعها لنظام الطوائف اذ كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون افرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم . وكانت الحرف فى مصر وراثية

تنتقل من الاب الى ابنه، فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة اسرته، وقد ادى تدخل الاتراك فى نظام الطوائف الى تحولها من الغرض الذى انشئت من اجله _ وهوالتخصص والرقى للحرفة _ الى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وادارتهم طبقا لرغبات الحكومة التى كان ما يهمها الحصول على الاموال باى سبيل.
ويمكننا تلخيص عوامل اضمحلالهذا النظام وانحلاله فيما يأتى :

١ – وضعت الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسربت سلطتها الى قوانينها الداخلية، واصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب، فاصبح فى امكانه ان يرهق مرءوسيه ان اراد بهم ظلما. وقد ادى هذا الارهاق الى خروج جماعة من مهرة الصناعمن زمرة المحترفين بحرفتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم. وبعد ان كان الشيخ رجلا فنيا يعمل طبقا لتقاليد الحرفة اصبح اشبه بوظف حكومى ينحصر غرضه فى ارضاء موظفىالادارة ورجال الحكم الذين لا يهمهم امر الصناعة، كما ان التزامه يجمع الضرائب ، وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة . ٢ – اصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الايام عرضه لان يشتريها من يدفع فيها اكبر ثمن، واصبح هم المشايخ تحسين اموالهم بدلا من تحسين حال الحرفة فتاخر الصناع واضمحلت الصناعة. ٣ – كان للشيخ فى البداية سلطة معاقبة افراد الطائفة (اى طائفته)، اذا خرجوا عن تقاليد الحرفة ، ولكن حين اصبح عمله اداريا اهملت هذه الناحية ، فبقى افراد الحرفة دون مراقبة جدية ، فتهاون الكثير منهمفى عملهم وفى معاملاتهم وباحوا باسرار مهنتهم وقلت حماستهم .

٤ – اصبح نظام الطوائف اداريا محضا بعد ان كان فنيا مما ادى التكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلينوالمغنيين والحلاقين والسقايين وغيرهم من اصحاب الحرف وكان من نتيجة هذاان فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتاخرها ايام الاتراك وفقدانها لما كان لها من المكانة قبل هذا العهد، وبانحلال هذا العامل مع عوامل اخرى وصلت الصناعة الى درجة يرقى لها منالانحطاط الذى كان فاتحته ترحيل امهر الصناع البالقسطنطينية ، اذ ان السلطان سليم اخذ معه حين رجوعه الى

مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من اقدر ارباب الحرف للاستعانةبهم فى ترقية مستوى الصناعة فى بلاده . وكان لضعف الحكومة اثرهفتاخر موارد الانتاج التى منها الصناعة ، فقد اهمل الولاة العثمانيون امر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية الاجنبية التى طغت على المصنوعات المحلية ، وانتصرت عليها فى ميدان المنافسة .وكان الجيش والاسطول فى عهود الاستقلال التى سبقت الدخول العثمانى، اساسا لكثير من الصناعات الحربية ، كالاسلحة والسروجوالتروس والدروع والخيام وصناعة السفن فلما فقدت البلاداستقلالها واضمحل جيشها واسطولها تاخرت الصناعات التى كانت تقوم على وجودها والتى كانت من اهم فروع الصناعة . كما ان انتقال مقر الملك الى القسطنطينية ادى الى الانصراف عن كثير من مظاهر الترف التنهى من لوزامالملك ،فتاخرت الصناعة الخاصة بالكماليات

*__التجارة :__ فى هذا العهد تاخرت التجارة نتيجة لتحول طريقها فى مصر الى طريق راس الرجاء الصالح ،التى خسرت البلاد من جرائهموارداً من اهم موارد ثروتها ان لم يكن اهمها كلها وبذلك قلت قوة البلاد الشرائية وقل الاقبال على منتجات الصناعة ، واصبح منالعسير تصريف المصنوعات المصرية التى كان فى الماضى تلاقى رواجا فى كثير من الاسواق الاجنبية .

موقف (جمال حمدان) من العثمانيين[1]

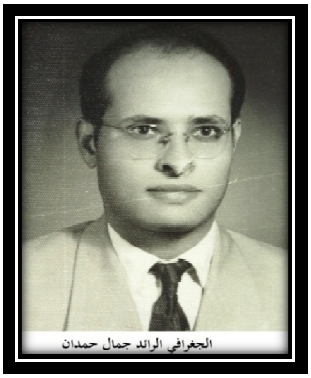
الجغرافي الرائد جمال حمدان

رصد الجغرافي المصري الرائد/ جمال حمدان في العديد من كتاباته التاريخ الأسود للعثمانيين في البلاد العربية والإسلامية منذ أقدم العصور، ومن أشهر تلك المؤلفات؛ "استراتيجية الاستعمار والتحرير" و"شخصية مصر دراسة

(1) https://3thmanly.com/ar/article/همج-بلا-تاريخ-جمال-حمدان-يفضح-تاريخ-الأتراك-الأسود؟fbclid=IwAR0UcoOvgWAvjP-_TE48O6oISiO8lUd_nQu9CODScb0fHcoWzoFzYtg6i5I بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٢٠م

في عبقرية المكان"، و"شخصية مصر[٢] وتعدد الأبعاد والجوانب" و"مذكرات في الجغرافيا السياسية."

أكد جمال حمدان في كتابه "استراتيجية الاستعمار والتحرير" أن الأتراك كانوا وبالاً على الدولة العباسية، وسبب ضعفها وسقوطها في النهاية، يقول: "كانت الموجة الغزنوية التركية أول ما وصل المنطقة العربية من برابرة العالم الإسلامي، في القرن الـ١١، وانتزعت فارس وما جاورها، ثم بدأت قوة الأتراك السلاجقة الوافدة من آسيا تتسلل وتظهر في الدولة العباسية، حتى استطاعوا أن يقتطعوا منها أجزاء كثيرة في غرب آسيا، فأقاموا قاعدتهم في كرمان وهمدان ثم في آسيا الصغرى." ويضيف :"انقلب الأتراك السلاجقة على الحكم العربي في بغداد ودمشق، حتى امتد سلطانهم إلى الشام والأراضي المقدسة، لكن قوة السلاجقة لم تلبث أن تضعضعت تحت طرقات المغول في القرن الـ ١٣ على يد جنكيز خان، وفي الوقت الذي كان العالم الإسلامي يواجه خطر الحروب الصليبية، خرج تيمورلنك من عاصمته سمرقند ليكتسح فارس والعراق وشمال سورية حتى دمشق، ولكنه عجز في التقدم جنوبا بفضل المقاومة المصرية."

وتابع عالمنا الجليل: "الأتراك قوم همج، لم يتحدوا في دولة متحضرة، فهم يحاربون بعضهم من أجل الكلأ والمراعي، وفي مطلع القرن الخامس عشر أظهر الأتراك بربريتهم وغباءهم السياسي، حينما اتجه تيمورلنك إلى الأناضول لمحاربة العثمانيين، وانتصر تيمورلنك على العثمانيين في معركة أنقرة عام ١٤٠٢، حين انكسرت قوات بايزيد الأول وسقط في الأسر."كما يقول أيضاً :"أن الاستعمار الديني المسيحي لم يكد ينحصر عن الساحل الجنوبي حتى ورثه استعمار ديني آخر "وإن اختلف الدين"، فلقد جاء الاستعمار التركي استعماراً سياسياً بغطاء ديني". ويمكن القول أن أ.د. جمال حمدان يشير بشكل أو بآخر إلى أن "الدولة العربية انتهت على يد الغزو التركي، وليس الغزو الصليبي، بعدما جاءوا للبلاد العربية في مسوح الدين الإسلامي وتحت

---

[٢] (شخصية مصر، "دراسة في عبقرية المكان").والذي كان عبارة عن مقالات كُتِبت في مجلة "المجلة" ثم في مجلة "الهلال"، ثم صدرت في صبيحة هزيمة ٥/ ٦/ ١٩٦٧م على هيئة كتاب واحد، إلا أن أستاذنا الراحل جعل منها موسوعة مكونة من مليون كلمة في (٤٠٠٠) صفحة من ألف مرجع –عربي وأجنبي– في (٤) أجزاء.

قناعه، فهو نوع من الاستعمار الديني، ولولاه لعد مماثلا للغزو المغولي الوثني الذي سبقه.". كما أشار أ.د. جمال حمدان في موسوعته الأعظم "شخصية مصر؛ دراسة في عبقرية المكان" (لقد كانت المواجهة بين المماليك والعثمانيين لقاء بين حضارة مستقرة عريقة وبين غزاة أشبه بمتبربري الامبراطوريات القديمة). واستطرد عالم الجغرافيا قائلا :"نوايا الأتراك السيئة تجاه البلاد العربية الإسلامية تأكدت في القرن السادس عشر، حينما اتجهت الدولة العثمانية إلى الشرق العربي، واتجه الزحف التركي إلى مصر رأسا، عن طريق سورية التابعة للدولة المملوكية المصرية، التي أصبحت مفتاح المنطقة العربية، خاصة بعد أن انتقل ثقل الدولة العربية الإسلامية كاملا ونهائيا إلى مصر بعد تدمير العراق على يد المغول.". ويضيف: "كانت قوات سليم الأول أضعف من أن تنتصر على المماليك في معركتي مرج دابق والريدانية، لكنهم استخدموا طريقتهم التركية الأصيلة، فعن طريق الرشوة والخيانة استطاعوا استمالة خاير بك وجان بردي الغزالي، وسقطت مصر في عام ١٥١٧ في يد رعاع الاستبس."

رصد صاحب "شخصية مصر" الطابع الاستعماري للاحتلال التركي الذي نهب ثروات البلاد العربية، لتلبية نفقات السلاطين والحرملك وسهرات الفجر والمجون، بقوله: "كل مظاهر الاستعمار الاستغلالي الابتزازي لا تنقص الدولة العثمانية، فقد كانت تركيا دولة استعمارية تعتصر موارد وخيرات الولايات بلا مواربة، لتحشدها في خزانة السلطان، الذي ينفق منها على نزواته الشاذة."

وفضح المؤلف سياسات الأتراك البربرية في حكم البلاد العربية، صاحبة التاريخ والحضارة العريقة، وطبقوا في حكمهم السياسي طريقتهم الاستبسية في معاملة الحيوان، هم انتقلوا من رعي قطعان الحيوان إلى رعي قطعان البشر، فكما يفصل الراعي بين أنواع القطعان، فصل الأتراك بين الأمم والأجناس المختلفة، عملا بمبدأ فرق تسد، وكما يسوس الراعي قطيعه بالكلاب، كانت الإنكشارية كلاب صيد الدولة العثمانية، وكما يحلب الراعي ماشيته، كانت الإمبراطورية بقرة كبرى عند الأتراك للحلب فقط

سيادة مصرية:

يلقي جمال حمدان الضوء على قضية سياسية مازالت ساخنة ومطروحة حتى يومنا هذا، وتنبأ العالم الشهير بنزعة الكراهية التي تنتهجها تركيا تجاه مصر، حينما تساءل في كتابه "مذكرات في الجغرافيا السياسية" قائلا :"القرن الـ ٢١ لمن؟، فالعالم الإسلامي يتنازعه أكثر من قوة دولية متنافسة، مصر وتركيا وإيران، لكن مصر هي الأقدر على زعامة المسلمين، لأنها رأس المسلمين والعرب، بحكم تاريخها العريق، وصدارتها في المنطقة، فهي قدس أقداس السياسة والجغرافيا السياسية، وهو ما سيجلب عليها عداء أنقرة وطهران."

رد حمدان على ادعاء تركيا للتحضر، ومنافستها لمصر في المنطقة "ليس أكثر من تركيا نقيضا تاريخيا وحضاريا لمصر، فتركيا بلا تاريخ، بلا جذور جغرافية، انتزعت من الاستبس كقوة شيطانية مترحلة، واتخذت لنفسها من الأناضول وطنا بالتبني، وهي بلا حضارة، بل كانت طفيلة حضارية استعارت حتى كتابتها من العرب."

ويقول جمال حمدان في وصف الدولة المشوهة، ومنزوعة التاريخ: " إنها تمثل قمة الضياع الحضاري، في تغيير جلدها أكثر من مرة، الشكل العربي استعارته ثم بدلته باللاتيني، والمظهر الحضاري الآسيوي نبذته، وادعت الوجهة الأوروبية، هي كغراب يقلد مشية الطاووس، وعلى النقيض تماما من مصر، ذات التاريخ العريق والأصالة والحضارة.

ويتابع صاحب "مذكرات في الجغرافيا السياسية" أن "مصر ظلت وستظل تمثل للأتراك كل العقد، وليس عقدة وحيدة، فهي الدولة التي يحتسب عمرها بعمر هذا الكون، بينما تركيا بلا تاريخ أو هوية، ويرجع تاريخ العداء التركي لمصر منذ القرن الثالث عشر، وبعد احتلال مصر عام ١٥١٧، اتبعت الدولة العثمانية سياسات قمعية تجاه الشعب، تعويضا لعقدة النقص التي يشعر بها الأتراك تجاه المصريين."

وأوضح مؤلف "عبقرية المكان" أن "جيش مصر العظيم يمثل أبرز العقد للأتراك، فقد أعطى دروسا قوية في الفنون العسكرية للجيش التركي، وسحقه أكثر من مرة في معارك ضروس، والبداية كانت عندما سحق الظاهر بيبرس الأتراك المتحالفين مع المغول في الأناضول، في معركة الأبلستين عام ١٢٧٧، وتجدد الصدام في عام

١٤٨٨ عندما قاد السلطان قايتباي جيوشه وهزم السلطان بايزيد الثاني في معركة أضنة."

أصبحت مصر القوة الضاربة في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر، على يد مؤسس الأسرة العلوية، ويضيف: "عندما قرر محمد علي باشا ضم الشام إلى الأراضي المصرية في عام ١٨٣١، وزحف الجيش المصري وحاصر عكا، المحصنة بأسوارها العالية، ونجح في كسر جيوش السلطان محمود الثاني، وسيطر على فلسطين ودمشق، ثم التقى بالجيش العثماني من جديد عند أسوار مدينة حمص ولقنه درسا قاسيا، واستولى على حمص، وباقي المدن السورية." وتابعت مصر ضرباتها المتواصلة للجيش التركي بعدها بـ ٨ سنوات، يقول :"ولن ينسى الأتراك ما فعله الجيش المصري بجيوش السلطان محمود الثاني في معركة نصيبين عام ١٨٣٩، عندما لقن نظيره التركي درسا في فنون الحروب الحديثة، مستخدما قوته المفرطة، حينما أفنى كل الجيش العثماني في تلك المعركة، وأسروا ١٥ ألف جندي وضابط، واستولوا على كل الأسلحة والمؤن."

ويضيف حمدان: "وعندما بلغ السلطان العثماني أمر الهزيمة المنكرة، وفناء جيشه مات حزنا، ولم يكتفِ الجيش المصري بسحق العثمانيين، وإنما حاصر إسطنبول، واستسلم الأسطول التركي لمصر في الإسكندرية، وأصبحت الدولة العثمانية بلا سلطان أو جيش أو حتى أسطول، ولولا التدخل الأوروبي، لكانت تركيا من بين ممتلكات مصر."

وتحت عنوان "دنيا العالم الإسلامي" هاجم جمال حمدان جماعة الإخوان المسلمين الذين وصفهم بأنهم "عبئا على الإسلام والمسلمين"، واتهم الأحزاب الدينية بأنها "عصابات طائفية، مافيا الإسلام، المطاريد، دراويش القرن الـ٢٠"، واشترط لتقدم مصر والعرب والعالم الإسلامي "شنق آخر الجماعات الإسلامية بأمعاء آخر إسرائيلي في فلسطين."

لم يكن جمال حمدان يدري أن تركيا ستتخذ من جماعة الإخوان المسلمين أداة لمحاربة البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط، خصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية المعروف بميوله للجماعة الإرهابية، واستخدمها إردوغان لاحتلال البلاد العربية في

القرن الحادي والعشرين، في محاولة منه لتكرار تجربة سليم الأول، حين خدع العرب والمسلمين واحتل أرضهم تحت ستار راية الدين الإسلامي.

إسرائيل التركية:

فضح جمال حمدان أكذوبة أن اليهود الحاليين هم أحفاد بني إسرائيل، الذين خرجوا من فلسطين قبل الميلاد، وأثبت في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا" بالأدلة العملية أن "اليهود المعاصرين يرجع أصلهم إلى إمبراطورية الخزر، التي قامت بين بحر قزوين والبحر الأسود، ثم اعتنقت الديانة اليهودية في القرن الثامن الميلادي."ويضيف: "إسرائيل ليست دولة سامية، وسكانها ليسوا يهودا، ولكنهم متهودون، أصولهم من الترك الرعاع، والإمبراطورية العثمانية كانت آخر طبعة خزرية استعمارية، خرجت من رحم الدولة السلجوقية التي أسسها يهود الخزر." لم يكن جمال حمدان يعلم أن رأيه في دولة إسرائيل المتحالفة مع تركيا سيكون سببا في اغتياله في شقته عام ١٩٩٣، ذلك التحالف الذي يعود للأجداد والنسب التاريخي، ثم لتشابك المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط، لكنها يد الخيانة الآثمة التي جمعت إسرائيل وتركيا هي نفسها التي قتلت العالم الجغرافي الكبير جمال حمدان.

بعد قراءة هذا الفصل من الدراسة، والاستماع إلى المناقشات العليمة التي تمت في المحاضرات. كيف يمكن وسم الحكم العثماني لمصرنا الغالية.؟ هل كان فتحاً كما يردد البعض؟ أم كان احتلالاً أخَّر البلاد وأرهق العباد؟

في إجابتك جنب العاطفة، وقُم بإعمال العلم والأسباب والعقل، حتى يتسنى لك الإجابة على هذا السؤال المهم.

الفصل الثالث

مصر تحت حكم الاحتلال الفرنسي

أغراض الحملة والأراء حولها

تعددت الأسباب في خروج الحملة الفرنسية؛ فهناك من يقول ان حكومة الادارة وقد صارت تخشى نفوذ بونابرت نتيجة لانتصاراته الباهرة فى ايطاليا، ارادت ان تتخلص منه بابعاده عن باريس، وهناك من يقول ان بونابرت نفسه قد بات لا يرضى بعد ما احرزه من، فصار بونابرت يهدف الى السيطرة فى فرنسا، ولما كان دستور سنة ١٧٩٥ يمنع الرجال دون الاربعين من ان يصبحوا اعضاء فى تلك الحكومة، فقد تحتم الانتظار على بونابرت حتى يبلغ سن الاربعين وعلى حد قوله حتى تنضج الكمثرى، بالإضافة إلى اتجاه فرنسا نحو احياء المستعمرات الفرنسية القديمة او بناء امبراطورية استعمارية جديدة حتى اذا كان ذلك متعذرا حتى اذا عجز الفرنسيون عن عقد الصلح مع انجلترا التى ناحيتهم العداء منذ اعدام الملك لويس السادس عشر والبت عليهم الدول، ونجحت فى تكوين المخالفة الدولية الاولى ضد فرنسا ١٧٩٣ فصمم الفرنسيون على الانتقام منانجلترا سواء يغزو الانجليز فى بلادهم أو أهم مستعمراتهم، فكان فتح ميدان الاستعمار الجديد فى الشرق التي لجا اليها الفنسيون للاقتصاص من خصومهم

<u>الاتجاه نحو مصر :</u>

كان لتقارير وكتابات رجال السياسة الفرنسيين الذين خدموا فىالقسطنطينية او القاهرة ، ثم اولئك الرحالة الذين زاروا اكبر الاثرفى كشف القناع عن حالة الامبراطورية العثمانية من جهة وتوجيهانظارمواطنيهم الى مصر احدى ولايات هذه الامبراطورية من اخرى ، وقد اقبلوا على دراسة هذه التقارير وقراءة هذه الكتب بشغف عظيم عندما تجددت الرغبة فى الاستعمار، وكانت تقارير سانت بريست سفير فرنسا فى القسطنطينية والدمور قنصلها فى مصر ثم كتابات الرحالة الثلاثة دى توت وسناربوفولتى اهم ما عن الفرنسيون بدراسته فى السنوات التى سبقت مجيء الحملة الفرنسية الى مصر. فقد

شهد " سانت بريست " الحرب الروسيةا لتركية التى انتهت بمعاهدة " قينارجه" فى سنة ١٧٧٤ م، واعتقدان انحلال تركيا بات امرا لا مفر من الاعتراف به ، ومع انه كان ينبغى ان تبذل فرنسا قصارى جهدها للمحافظة على كيان تركيا وهى الدولة التى توطدت اواصر الصداقة بينها وبين فرنسا منذ زمن طويل ، فقد كان من رايه اذا تعذر اقناع كل من روسيا والنمسا بالعدول عن مناصبة الدولة العداء طمعا فى ممتلكاتها فانالواجب يقتضى فرنسا محافظة على مصالحها ان تشترك مع هاتين الدولتين فىاقتسام ممتلكات تركيا حتى اذا تقرر ذلك كانت مصر من نصيب فرنسا من التركة العثمانية ، وقد بنى بريست اختياره على اعتبارات عدة اهمها ان مصر " اخصب بقاع الارض كلها "تنمو بها المحصولات التى تنو بالمستعمرات الفرنسية فى امريكا " وذلك دون مشقة او تعب، كما انه من الممكن ان يجلب العبيد لفلاحة ارضها وزرعها بنفقات تقل كثيرا عما يحدث فى تلك المستعمرات الامريكية ، علاوة على ذلك ان مصر بلد صحى المناخ لا يبعد كثيرا عن شواطئ فرنسا الجنوبية ،ولا تستطيع دولة اوروبية ان تنازع فرنسا فى امتلاكه ، ولما كان من السهل ان تصبح ممرا ومركزا لتجارة العالم اجمع فان ذلك قد يؤدى اذا تم الى اضعاف شوكة انجلترا او هدم سيطرتها على الهند .واعتقد بريست ان فرنسا لن تلقى صعوبة اذا هى حاولت الاستيلاء على هذه البلاد لان الاسكندرية مدينة مفتوحة ، ولا وسائل للدفاع عنها، كما ان حكومة مصر لا قدرة لها على الدفاع بسبب ضعفها والفوضى المنتشرة بها ، فضلا عن ذلك فان البكوات المماليك الذين يؤلفون حكومة هذه البلاد من الرقيق الاجانب الذين يكرههم المصريون كراهية شديدة ، وعلى ذلك فان الاستيلاء على مصر امر لا مفر منه لخدمة المصالح الفرنسية اذا بات مقرر انهيار الامبراطورية العثمانية

*__اراء مـور :__ كان دور القنصل الفرنسى فى مصر يشاطر سانت بريست الاعتقاد بقرب انهيار الامبراطورية العثمانية ويتوقع انتقتسم النمسا والروسيا مملتلكاتها فيما بينهما ، ولا يريد ان تدع فرنسا الفرصة تمر دون ان تاخذ نصيبا لها من هذه التركة العثمانية ، بل ان مور كان يخشى ان تبادر النمسا الى امتلاك مصر ذاتها ، حتى اذا تم لها ما ارادت استطاعت ان تسد حاجتها من تلك المنتجات التى كانت تستوردها من

الاسواق الامريكية ، بل وصار فى وسعها كذلك ان تصدر ما يفيض عن حاجتها من هذه المنتجات نفسها الى اوربا . اضف الى هذا ان وجود النمسا فى مصر سوف يمكنها من المشاركة فى تجارة الهند ويجعلها قادرة اذا هى انشات اسطولا صغيرا فى ميناء السويس على السيطرة على البحر الاحمر ، ولا شك فى ان ذلك كله سوف يضمن لهذه الدوله الاستعلاء على غيرها من الدول والتفوق فى حلبة السياسه الاوربية . ولذلك فان خير ضمان لمصلحة فرنسا ان تاخذللامر عدته من الان ، وحتى اذا انهارت الدولة العثمانية سهل على فرنسا احتلال مصر .

واوضح مور مقدار ما تجنيه فرنسا من فوائد محققة اذا هى اقدمت علىضم مصر اليها فقال ان استغلال موارد البلاد سوف يفيد التجارة والصناعة الفرنسية فائدة كبيرة ، وان الاستيلاء على مصر سوف يكون من نتائجه احياء طريق التجارة البرى القديم عبربرزخ السويس واستخدامه فى نقل تجارة الهند ، واحياء هذا الطريق يوفر نفقات طائلة ومتاعب عظيمة . كما اوضح لحكومته ان الاحتفاظ بمصر امرا سهلا ميسورا اذا انشئت قلعتان قويتان عند الشلال الاول لمنع اعتداءات شعوب النوبة على الحدود الجنوبية . واختتم " مور " تقريره بقوله اذ كان من المعتذر ان تنجح المفاوضات السياسية فى منع الاعتداء على تركيا وغزوها ،فالواجب يقتضى فرنسا ان تبادر فى هذه الحالة بالاستيلاء على مصر اذ بفضل ذلك وحده تستطيع فرنسا ان تحرز مكانه عاليه تضمن لها السيطرة والتفوق بين الدول التجارية والبحرية ، بل ويصبح فى مقدورها ان تؤكد هذه السيطرة وتعمل على تعزيزها. واضح مما تقدم ان السفير الفرنسفى القسطنطينية والقنصل الفرنسفى القاهرة كانا يعتقدان ان انحلال الامبراطورية العثمانية بات قريبا ، كما اشار على قادتهما بضرورة احتلال مصر ، غير ان الحكومة الفرنسية لم تاخذ بهذه الاراء بل اعتقدت ان الامبراطورية العثمانية ما زالت بعيدة عن الانهيار ، ورات فى تركيا على البقاء على الرغم من تلك الحروب الطويلة التى خاضت غمارها ،وتمسكت فى سياستها الشرقية بمبدأ ثابت هو المحافظة على كيان تركيا ومنع تقسيم ممتلكات الامبراطورية العثمانية .على ان تمسك الحكومة

الفرنسية بسياسة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية لم يكن معناه ن الفرنسيين قد تخلوانهائيا عن فكرة الاستعاضة عما فقده من املاكهم فى الغرب بانشاء مستعمرات جديدة فى الشرق عامة ومصرخاصة ، وقد ظلالكتاب والمفكرون يشيرون الى مصر على انها الميدان الذى تستطيع فيهفرنسا ان تجد فيه حاجتها من القطن وقصب السكر علاوة على ذلك فقد كان لكتابات الرحالة الذين زاروا مصر ونشرت اسفارهم وقتئذاكبر الاثر فى توجيه انظار مواطنيهم نحو الشرق عامة ومصر خاصة باعتبارها خير ميدان يصلح لتشييد امبراطورية فرنسا الاستعمارية الجديدة .

البارون دى توت : كان البارون " دى توت " من بين اولئك الرحالة الذين زاروا تركيافى مهمات رسمية ومالطة وكريت ومصر وغير ذلك من الاقطار والبلدان ، وقدم تقارير عدة الى حكومته ، وقد نشرت فىعام ١٧٨٤ مذكراته التى دونها اثناء رحلاته . واعتقد دى توت كما اعتقد سانت بريست والقنصل مور ان الدولة العثمانية آيله الى السقوط لا محالة وفى وقت قريب ، كما كان يرى ان الواجبيقتضى من فرنسا ان تحتل مصر اذا شاءت الاستئثار بتجارة حوض البحر الابيض الشرقى بل ان فى استطاعة فرنسا ان تسيطر على تجارة الهند كذلك اذا هى انشات قناة تصل بين البحر الاحمر والنيل عند فرع دمياط . واعتقد " دى توت " ان احتلال مصر يكفى لتعويض رنساعن كل خسارة قد تصاب بها اذا قدر لها ان تفقد جميع مراكز تجارتها وان مصر مستعمرة مثالية لخصوبة ارضها وصلاح مناخها لاقامة المستعمرين الفرنسيين وقربها من فرنسا ، وقلة النفقات اللازمة لانشاء العلاقات الوثيقة بينها وبين فرنسا وسهولة الدفاع عنها .وبفضل ما يهيئه لها موقعها الجغرافى من امكان تركيز النشاط التجارى بها فلا توزع فرنسا قواتها فى اماكن بعيدة متفرقة بل يصبح فى استطاعتها آنئذ ان تشرف من مصر ذاتها على بيوت تجارتها وطرابلس وتونس والجزائر . فضلا عن ذلك فان فرنسا لن تلقى مقاومة من جانب تركيا او الدول الاخرى ، وذلك ان تركيا مشغولة بنضالها المستمر مع روسيا وهو نضال انهك قواتها حتى باتت عاجزة عن الدخول فى حروب اخرى عديدة ولن يقدم الانجليز على مناوأة فرنسا بسبب ما تكبدوه من خسائر فى اثناء نزاعهم الطويل مع الولايات المتحدة الامريكية ، وان الاستيلاء على مصر سوف يفوت

على روسيا من جهة اخرى فرصة الاستئثار بتجارة الجنوب ويحد من اطماعها اذ ان استقرار الفرنسيين فى هذه البلاد من شانه ان يصرف روسيا عن محاولة التوسع ومد نفوذها الى البحر الابيض بعد محاولة الاستيلاء على القسطنطينية وبحر الارجنيل

***سافارى :** نشر سافارى رسائله المشهورة فى سنة ١٧٨٦ ، وقد ذكر سافاربالشئ الكثير عن تاريخ مصر فى عهد سيطرة البكواتالمماليكايام على بك الكبير ومحمد بك ابى الدهب ، ووصف تلكالفوضى التى انتشرت فى مصر بعد وفاة ابى الدهب ، على ان اهم ما فى رسائل سافارى انها كانت تتضمن وصفا شائعا لخصوبة ارض مصر وارض الدلتا والفيوم بوجه خاص ووفرة غلاتها .

***فولتى :** وبعد عام واحد من نشر رسائل سافارى ظهرت رحلة فولتى فى مصر وسوريا، ويختلف فولتى عن سافاربفى ان هذا الاخير نظر بعين المتفائل الى حالة مصر على الرغم من الفوضى التى اضرت بالبلاد على حين كان فولتى متشائما اذ عهد فى ذلك الجزء اليسير الذى حققه من فصول كتابه لدراسة جغرافية هذه البلادوشئون حكومتها وتجارتها ووصف سكانها والامراض المنتشرة بها ، واظهار ما كان عليه الفلاح من بئس وشقاء بسبب حدوث المجاعات والاوبئة . والواقع ان مصر فى نظر فولتى خالية التحصينات العسكرية . وكان من رأي فولتى انه لابد من اصلاح هذه الاحوال وان تتحرر مصر من سيادة العثمانيين حتى تتولى تدبير شئونها دولة اخرى تشعر بالعطف على المصريين ، وتحمل لهم ودا وصداقة على شريطة ان تكون دولة متحضرة ذات نهضة ادبية علمية فنية حتى يمكنها ان تهتم بتراث المصريين القديم وتعنى بالبحث عن اثارهم المدفونة فى الدلتا والصعيد وتكشف عن رموز الكتابة الهيروغليفية .وذاع الاعتقاد بعد نشر هذه الرحلة ان صاحبها انما كان يقصد فرنسا عندما تحدث عن تلك الدولة المتحضرة والمتمدينة التى يجب ن تحتل مصر حتى تنتشل الفلاحين والمصريين منحياة البؤس والشقاء التى ذاقوا مرها فى ظل السيادة العثمانية .واخذ فولتى يدحض دعاوى الراغبين فى امتلاك مصر " لا جدال فى ان مصر تنتج الحاصلات التى تحتاج اليها فرنسا كالشعير والارزوالقطن والعنب

وقصب السكر وغير ذلك وصحيح انها قريبة من فرنسا والدفاع عنها ضعيف سئ وفى وسع الفرنسيين ان يعتبروابرزخ السويس فيصوا بطريق مصر الى تجارة الهند ويعطلوا طريق راس الرجاء الصالح ، ولا شك فى ان احتلال مصر سوفيمكن الفرنسيين من الحصول على السلع المجلوبة من افريقية كالعاج والمطاط والرقيق ، وفى امكانهم كذلك ان يجمعوا فيها العمال الذين تستخدمهم فرنسا الان فى جزر السكر " سان دومنجو وغيرها من جزر الهند الغربية ، وذلك اذا استطاعت فرنسا الاحتفاظ بهذه الجزر فى النهاية وعلى الرغم من كل هذه المزايا فإن صعوبات عدة سوف تواجه الفرنسيين ولا مانع من ان يتغلبوا عليها قبل احتلالهم مصر واستعمارها ذلك ان فرنسا سوف تجد نفسها مرغمة على خوض غمار حروب ثلاثة من الاترالكوالانجليز واهل البلاد انفسهم ، ومن المتوقع ان يعظم اقبال الوطنيين على محاربة الفرنسيين دون اى تردد لاختلاف الفرنسيين عنهم فى الدينوالمذهبوفضلا عن ذلك فان انتصار الفرنسيين فى هذه الحروب كلها ليس معناها _ اذا قدر لهم النصر _ ان فى وسعهم ان ينجواكذلك فى استعمار مصر لاختلاف الدين والعادات ، ثم تساءل كيفيرجو الفرنسيين النجاح وهم الذين اخفقوا فى الهند ومدغشقروجوايانا وحوض المسيسيبى ثم فشلوا كذلك فى سان دومنجو لانالفضل فى استعمار هذه الجزيرة انما يرجع الى المغامرين الاوائل دون اى تدخل من جانب الحكومة الفرنسية ، وكان من رافولتان تقصر فرنسا جهودها على تحسين الانتاج فى داخل بلادها عندماكان حوالى سدس اراضيها الصالحة للزراعة بورا ولا يلقى عناية ،وذلك بدلا من التفكير فى التوسع الخارجى .على ان انصراف الفرنسيين عن استعمار مصر كما طلب فولتى كان معناه ان يرضى الفرنسيون عن طيب خاطر النزول عن ذلك المركز الذى ارادوا ان تشغله بلادهم موضعها دولة كبرى لاغنى لها عن امتلاك امبراطورية استعمارية كبيرة ، وقد رفض الفرنسيون ان يفعلوا ذلك فى وقت كان العداء فيه مستحكما بينهم وبين الانجليز الذين استولوا فى الحروب الماضية على اكثر مستعمراتهم القديمة ونجح استعمارهم نجاحا ملحوظا على الرغممن فقد الولايات المتحدة الامريكية ، وعلاوة على ذلك فقد كان من المتعذر على الفرنسيين ان ينبذوا فكرة الامبراطورية الاستعمارية عندما كانت

ممتلكاتهم الباقية في جزر الهند الغربية مهددة بالضياعلانهيار نظام استعمارهم القديم بهذه الجزر ولم يصرف الفرنسيين عن الاستعمار في السنوات التالية الا اشتعال الثورة الفرنسية١٧٨٦ وما ترتب علي ذلك من حوادث كان اهمها تألب الدول ضدالثورة منذ سنة ١٧٩١ ،ثم تكوين التحالف الدولي الاول ضد فرنساعقب اعدام الملك سنة ١٧٩٣م وقيام الاضطرابات والثوارات في جزيرة دومانجو واحتلال الانجليز لاهم موانيها في العالم التالي ،فقدعزم الفرنسيين علي التفكير في احياء امبراطوريتهم القديمة او انشاء اخريجديدة حتي وقع من الحوادث بعد ذلك ما جعلهم يتحررون من ذلك الفتور الذي ثبط عزائمهم .وقد اتيحت الفرصة لتوجيه انظار الفرنسيين الي الاستعمار بصورة جدية في اثناء المفاوضات التي بدات بين بونابرت وحكومة الادارة من جانب وبين النمسا من جانب اخر بعد انتصارات بونابرت الباهرة في اثناء حملته الايطالية ، وقد استمر الاهتمام بالمسالة الاستعمارية وقتئذ كما اسفرت الرغبة في الانتقام من انجلترا التي صممت علي النضال بمفردها ضد الجمهورية بعد انحلال الحالة الدولية ، وارغام النمسا علي طلب الصلح عن تقرير ارسال بونابرت علي راس جيش كبير لغزو مصر ووضع اسس لتلك الامبراطورية الاستعمارية العظيمة التي شاء الفرنسيون الان ان ينشئوها في ميدان الشرق الجديد .

الانتقام من انجلترا :

كان اهم ما عنيت به حكومة الادارة منذ ان خلص لها الامر في اكتوبر سنة ١٩٧٥ الاقتصاص من النمسا وانجلترا اللتين صممتا بالاشتراك مع بيدمنت علي الاستمرا في النضال ضد الجمهورية علي الرغم من تحطيم المخالفة الدولية الاولة وخروج هولندا وروسيا واسبانيا وتسكانيا من الحرب فاعد " كارنو " عضو حكومة الادارة خطة عسكرية لتدبير هجوم واسع النطاق علي النمسا عن طريق المانيا والدانوب ثم عن طريق ايطاليا الشمالية ، وفي مارس ١٧٩٦ تسلم بونابرت قيادة الحملة المعدة لغزو ايطاليا فوصل اليها في ٢٦مارس١٧٩٦، ولم يمر شهر واحد حتي كان نابليون قد هزم جيوش بدمنت في مونت نوت واديجو وارغم ملكها "اميدوس الثالث" علي عقد الهدنه

في "تورين" واستطاع بونابرت بعدئذ مطاردة النمساويين وانزل بهم خسائر فادحة (٩ مايو ١٧٩٦) ودخل ميلان وزحف بونابرت علي النمسا وانتصر علي جيوشها ، ٧ ابريل ١٧٩٧ وصل الي " لوين " وعندئذ طلب النمساويين الصلح وعقد بونابرتمعهم هدنة "لوين " في ١٨ابريل ١٧٩٧ تمهيدا لعقد الصلح النهائي .

وقد قضي هذا لانتصار السريع علي المحالفة الدولية ووقع عبء النضال ضد فرنسا علي كاهل انجلترا وحدها ولذلك فقد رغبت حكومتها في عقد الصلح مع الجمهورية الفرنسية ولكن المفاضاتاخفقت بسبب اصرار فرنسا علي ضرورة نزول انجلترا عن مستعمرة الكاب الهولندية في جنوب افريقية ، وكان الانجليز قد استولوا عليها منذ ان خرجت هولندا من المحالفة سنة ١٧٩٥م ،ومهما يكن من امر فقد انتهى الصراع الطويل بين فرنسا والنمسا بعقد صلح " كامبوفورميو " في اكتوبر سنة ١٧٩٧م ، وكان من نتائج هذا ان اجتمعت الاسباب بان الاستعمار في الشرق خير من الاستعمار في افريقيا الغربية ، وان مصر افضل اقطار الشرق التي تصلح ميدانا للتجربية الاستعمارية الجديدة . لقد كتب بونابرت الي تاليران في ١٨ اكتوبر سنة ١٧٩٧ يبسط من جديد المبادئ التي استرشد بها عند عقد الصلح مع النمسا ويدلى بالحجج التى سوغت فى نظرة عقد الصلح وفقالشروط التى صار يرجو الان اقناع الجميع بقبولها وتصديق حكومةالادارة عليها ، وكان اهم ما جاء فى هذه الرسالة قول بونابرت انهقد انفرط عقد المحالفة الدولية ضد فرنسا بخروج النمسا نهائيا من هذه المحالفة فان الواجب يقضى على الفرنسين جميعا ان يوحدواجهودهم حتى يستطيعوا التفرغ لمنازلة انجلترا غريمة فرنساوعدوتها الكبرى .

واما اذا ظهر تهادن فى هذه المسالة الخطيرة من جانب الحكومة الفرنسية فان انجلترا سوف تجد الفرصة سانحة للمضفى نشاطها المعروف فتعمل على انتزاع المستعمراتالفرنسية ومستعمرات هولتدا واسبانيا وتعطل تجارة الجمهورية وتحول دون القيام باى عمل لاصلاح البحرية الفرنسية وتقويتها زمنا طويلا ، فضلا عن ذلك فقد بات من الواجب على الحكومة ان تبذل قصارى جهودها للقضاء على الملكية الانجليزية قضاءا مبرما وذلك حتى تحول دون تدمير الجمهورية على ايدى هؤلاء

الانجليز الذين دأبوا على تدبير المكائد واشاعة الفساد فى فرنسا بغية الوصول الى تنفيذ مآربهم . ولما كان بونابرت يعتقد ان الوقت الحاضر هو اكثر الاوقات مناسبة للقضاء على هذه الملكية ، فقد طلب ان تبذل حكومته كل ما فى وسعها من جهد لاحياء البحريةالفرنيسة ، وتعمل ناشطة فى سبيل القضاء على انجلترا حتى اذا استطاعت ذلك وقعت اوربا باسرها تحت اقدام فرنسا .

الحملة الكبرى :

وكان لهذه الاراء والحجج التى بسطها بونابرت فى رسائلهآثر حاسم فى اقناع حكومة الادارة بقبول المعاهدة _ المبادرة بالتصديق عليها _ وتم التصديق على المعاهدة فى ٢٦ أكتوبر ١٧٤٧ م ويرجع التصميم على ارسال حملة لغزو انجلترا فى مقر دارها الى شهر يونيو ١٧٩٦ حيث ان العزم كان قد عقد على انزال حملة فىكرنوت احدى مقاطعات ايرلنده الغربية لغزو انجلترا فى عقر دارها ولم يفسد هذا المشروع سوى اصرار حكومة الادارة فى الوقت نفسه على ارسال حملة الى الهند لمساعدتهم فى نضاالهم ضد الانجليز .

وعلى ذلك فانه بينما كان بونابرت يقوم برحلته التفتيشية فى الشواطئ الشمالية كانت حكومة الادارة قد شرعت تدرس جديا موضوع الاستعمار فى الشرق عندما صارت تقدم اليها التقارير المؤيدة لذلك . وكان اول التقارير التى تلقتها حكومة الادارة ذلك التقرير الذى قدمه شارل مجالون قنصلها القديم فى مصر حيث بسط فيهالمساوئ التى شكا منها الفرنسيون فى عهد سيطرة البكواتالمماليك من ايام على بك الكبير وما لحق بالتجارة الفرنسية على ايدى هؤلاء البكوات من اضرار كما اشار الى الفوائد التى ينتظر ان تجنيها فرنسا من فتح مصر وامتلاكها واستيلاء فرنسا على منتجات مصر وتجارتها، هذا علاوة على ان فرنسا يمكنها العمل على طرد الانجليز مع الهند ويستأثرون بهذه التجارة من دونهم . وبعد أيام قليلة من تقديم جالون لتقريره حتى تلقت حكومة الادارة تقريرا من ثاليرون وزير خارجيتها عن مسالة فتح مصر ويمثل هذا التقرير مكانة كبيرة فى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر . واختتم تقريره بقوله لقد بات

من واجب حكومة الادارة ان تاخذ على عاتقها تاديبالبكوات المماليك ووضع حد للمظالم والمساوئ التي تلحق بالتجارة الفرنسية ، هذا علاوة على ان احتلال مصر واحياء طريق السويس من شانه ان يحدث انقلابا فى تجارة اوربا وتلحق اضرارا عظيمة بانجلترا لان هذه الدول انما تعتمد فتايبد نفوذها وتفوقها السياسفاوربا على تجارة الهند

غزو مصر

اولا : الاستيلاء على مالطة :

وصلت الحملة الفرنسية الى شواطئ مالطة فى ٩ يونية ١٧٩٨، وبادر بونابرت بانزال الجند الى البر رغم رفض رئيس فرسان الجزيرة السماح لهم بالنزول ، واخيرا سلمت قوة الفرسان الجزيرة ، وتنازلوا على سيادتهم على الجزيرة كما تنازلوا عن جميع ممتلكاتهم فى مالطة وضع بونابرت دستور للجزيرة ينظم حكومتها .

الوصول الى مصر :

وفى صبيحة ١٩ يونيو غادرت الحملة مالطة فى طريقها الى الشوطئ المصرية بعد ان ترك نابيليون " سانت جان دانجلى "قومسيرا" فرنسيا عاما بالجزيرة وعمد بونابرت اثناء سيرة تغيير اتجاهه ، وابحر صوب كريت بدلا من الابحار جنوب الاسكندرية مباشرة وذلك حتى لا يفاجئه الاسطول الانجليزى .واصل بونابرت سيره حتى وصل الى الاسكندرية ، وصممحاكمها السيد محمد كريم على مقاومة الفرنسيين والدفاع عنها،ولم تسفر مقاومة السيد محمد كريم عن شئ ، وتابع بونابرت سيره حتى بلغ القاهرة بعد هزيمة المماليك فىموقعتشبرخيت وامبابة " والاهرام " فى ٢١ يوليو ١٧٩٨م ولم يكن زحف الحملة العسكرية صوب القاهرة نزهة عسكرية بل لقى الجنود فى اثنائه شدائد من صعاب فانهكهم بالقيظ واستبد بهم العطش ونال منهم الجوع واعترف بونابرت نفسه بمبلغ ما تكبده الجنود من مشقات عظيمة فى اثناء هذا الزحف المضنى .

كان " برويس " قد ابحر باسطولهمن مياه الاسكندرية الى ابى قير فى ٧ يوليو ١٧٩٨ وذلك بعد اناصر بونابرت على استبقاء الاسطول فى الشواطئ المصرية ، ووجد " برويس " انه من المتعذر على ان تواجه دخول ميناء الاسكندرية القديم وفى خليج ابى قير فاجا " نلسن " امير البحر الانجليزى الذى ظل يبحث عن العمارة

الفرنسية فى البحر الابيض بعد ان سبقها فى الدخول الى الاسكندرية فانزل بالفرنسيين هزيمةبالغة يوم اول اغسطس سنة ١٧٩٨ وكان لهذه المعركة نتائج خطيرة .ذلك ان تحطيم اسطول " بروبس " فى ابى قير كبد البحرية الفرنسيةخسارة جسيمة وقضى على كل امل فى امكان احياء هذه البحرية التى كانت قد ضعفت ضعفا كبيرا فى اثناء الحرب الاخيرة فى المياه الاوروبية وفى المياه الامريكية وفى مياه الهند الغربية خاصة فظل الانجليز اصحاب السيطرة على البحار .كان من اثر تاييد سلطتهم فى البحر الابيض المتوسط بعد ان حطموا اسطول " بروبس " ان فرضوا حصارا شديدا على الشواطئ المصرية حتى بات من المتعذر تماما على فرنسا ان ترسل النجدات والعتاد الحربى او اية امدادات اخرى الى جيش الشرق فمصر . ولم يسع الفرنسيين حينئذ الا ان يعتقدوا اعتمادا كليا فىتدبير شئونهم وسد حاجات حملتهم فى هذه البلاد على موارد القطر الداخلية وحدها . وكان لذلك اكبر الاثر فى تلك السياسة الاسلامية الوطنية التي ارشد اليها " تاليردن " فى تقريره الى حكومة الإدارة فى ١٣ فبراير ١٧٨٩ ووطد بونابرت العزم على اتباعها وكان غرضها استمالة المصريين الى تاييد الحكم الفرنسى واقناعهم بان الفرنسيين ما حضروا الى بلادهم الا ليعدلوا بينهم ويهيئوا لهم سبل العيش السعيد فلا يشعر المصريين انهم انما استبدلوا بحكم البكوات المماليك حكما لا يقل عنه ظلما وعدوانا او قد يفوقه فى شرورهواثامه ، فاصبح غرض هذه السياسة الاسلامية الوطنية الان توفير اسباب الحياة للفرنسيين انفسهم وترويض المصريين بشتىالاساليب على قبول حكم اجنبى عنهم ، ولم يكن هناك مفر من ان يسبب لهم ارهاقا عظيما فثاروا بين المصريين والفرنسيين حتى انعدم كل امل فى حدوث اى تفاهم بين الفريقين او امكان تعاون هذه البلاد مع حكامها الجدد على الرغم من كل الاساليب التى ابتكرها بونابرت عند تطبيق سياسته الاسلامية الوطنية فى مصر.

سياسة بونابرت الاسلامية الوطنية

استندت سياسة بونابرت الاسلامية الى قواعد ثلاث : احترام الدين الاسلامى والمحافظة على تقاليد اهل البلاد وعاداتهم الدينية ، وانتزاع العثمانيين من احضان

الخلافة العثمانية ببذر التفرقة بين المصريين والعثمانيين والقيام بدعاية واسعة بين الشعوبالاسلامية فى الاقطار المجاورة لاظهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الاسلامى ، ولاقناع كبار حكامهم بان انشاء صلات الود والصداقة مع الفرنسيين فى مصر واستئناف النشاط التجارى بين بلادهم وبين مصر سوف يعود بفوائد كبيرة على هؤلاء الحكام ،واخيرا انشا حكومة وطنية تكون اداة تمكنه من معرفة رغبات المصريين ، والوقوف على حقيقة نياتهم وارائهم ويتخذ منها وسيلة لاذاعة اوامره وتحقيق ماربه بصورة تتضمن استقرار الحكم الجديد ، وقد كانت هذه ولا شك وسائل تدل على الحكمة . وقد بدأ بونابرت يتخذ العدة لتنفيذ سياسته الوطنية الاسلامية وهو على ظهر " اوريان " بارجة القيادة فادر منشورا الة جندةفى ٢٢يونيو ١٧٩٨ يوضح لهم عقائد الشعوب التى سوف يعيشون بينها ، فقال ان المصريين شعب اسلامى ينطق بالشهادتين ويجب الايخطئ الفرنسيون عقائدهم بل وعليهم ان يسلكوا معهم نفس الطريق التى سلكوها مع شعوب اليهود والطليان من قبل فيحترموا ائمة المسلمين وكبار علمائهم ، وان يظهروا لهم جانب التسامح فى اعيادهم وان يحترموا مساجدهم كما احترموا دور عبادة اليهودوالمسيحيين . كما كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله بونابرت من عناية وجملة فى تفهم نفسية تلك الشعوب التى جاء لغزو بلادهم وعقليتها كما اشار بجلاء ووضوح الى القواعد العامة التى اعتزم بونابرت ان يبنى عليها صرح سياسته الاسلامية الوطنية ، وعلى ذلك فقد حرص على اظهار اسلامه واكد اعتناقه الدين الاسلامى فدفع عن نفسه ما قد يصفه به اعداؤه من تعمده القدوم الى هذه البلاد حتى يزيل دين اهله بانه " اكثر من المماليك يعبد الله سبحانه وتعالى ويحترم نبيه والقرآن الكريم " ومهما يكن من امر فمن الثابت ان بونابرت لن يشهر اسلامه مثلما فعل " مينو " . وبعد ان تاكد نابليون انه فشل فى تحقيق الاغراض التى من اجلها جاءت الحملة الى مصر فراى ان يعود الى بلاده التى صارت فى هذا الوقت حاجة اليه ، اذ اصبحت عرضهلمهاجمات الدول ، وقد عاد سرا الى فرنسا تاركا جنوده ، الذين قل عددهم بموت الكثيرين منهم فى الحروب والثورات ، نتيجة للامراض . وقد تولى امر الحملة بعد نابليون القائد " كليبر " الذى اراد ان يرحل عن القطر المصرياذذا

اعتقد بفشل الحملة نهائيا ، فاتفق مع الاتراك على ان تجلوا الحملة عن مصر ، بمعداتها واسلحتها على نفقة تركيا . ولكن كاسرى حرب فلم يقبل " كليبر " وفضل البقاء فى مصر ولكنه قتل بعد ذلك . ولما قتل " كليبر " تولى امر الحملة بعده القائد " مينو " واخذ يتحبب الى الاهالى ، واراد ان يبقى هو وجنوده فى مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها ، ولكن الانجليز اتفقوا مع الاتراك على ان يشتركوا معهم فعليا فى اخراج الحملة ، ونزلت في ارض مصر الجيوش الانجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها ، فاتفقت على مغادرة البلاد ، وغادرتها باسلحتها على سفن انجلترا فى ٨ سبتمبر ١٨٠١ بعد ان مكثت فى مصر حوالى ثلاثة اعوام .

نتائج الحملة

اخفقت سياسة بونابرت الاسلامية فى جلب مودة المصريين وذلك لاسباب عدة اهمها: اعتماد الفرنسيين على موراد البلادفحسب للاتفاق على تجربتهم الاستعمارية الجديدة وما ترتب على ذلك من التجائهم الى ابتكار مختلف الاساليب والحيل التى استطاعوا بها ابتزاز اموال المصريين وتجريدهم من مملتكاتهم واقواتهم ثم سخط المصريين ونقمتهم على المستعمرين الجدد بسبب تلك الاساليب الجديدهالتى حاولوا ادخالها على حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة فصاروا يتدخلون فى اقصى شئونهم يفتشون مساكنهم ويهدمون جوامعهم ، ويستولون على بيوتهم ، ولا يستطيعون ان يعوضوهم شيئا عن تلك الخسائر التى اصابتهم فى عقائدهم واخلاقهم واموالهم وانفسهم فلم يروا فى التنظيم الفرنسى الجديد الا سلسلة من الشرور متصلة الحلقات. وبلغ اخفاق الفرنسيين فى محاولة فهم الخلق المصرى او ادراك حقيقة ما كان لدى المصريين من مثل عليا يسترشدون بها فى حياتهم العامة والخاصة، هذا ما جعل الغزاة المستعمرين يسيرون فى طريق بينمايسير الاهلون فى طريق اخر .

<u>الاثر الاقتصادى :</u> قد كان لارغام الفرنسيين على ان يعتمدوا فى بناء مستعمرتهم الجديدة على موارد البلاد فحسب اثار خطيرة ذلك انه ما كان يتسنى بتاتا انجاز كل تلك المشروعات التى عقدوا على نجاحها الامل فى انشاء مستعمرتهم الغنية دون توفر

المال لديهم فينفقون فيه على المؤسسات والتنظيمات العديدة التى كان لا مفر من وجودها لاستقامة شئون الادارة والحكم واستتباب الامن وضمان الحياة المستقرة الهادئة لعلمائهم ودفع الاضى عن جنودهودفع رواتب هؤلاء الجنود وتوفير سبل العيش لهم وامدادهمبالاقوات والملابس ، فضلا عن تشجيع التجارة وزيادة ثروة البلاد سواء بالعمل على انتاج الغلات الكثيرة وتحسين انواعها ام بمحاولة احياءالصناعة الوطنية القديمة وتحسين اساليبها بادخال غيرها فى الصناعات الجديدة .والمال دائما من اقوى الوسائل التى ابعدت عن الفرنسيينقلوب المصريين وحركت كوامن الحقد ضدهم وحرمتهم تعاون المصريين معهم ذلك التعاون الذى لا غنى عنه لنجاح مشروعاتهم فى النهاية ، وبقاء هذه المستعمرة الناشئة فى حوزتهم وعلى ذلك فقد كان تدبير المال من اولى المفصلات الشائكة التى واجهت الفرنسيين عند دخولهم القاهرة، وكان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة للحصول على المال بكل وسيلة ،وسرعان ما اثارت هذه الوسائل لجمع المال سخط المصريين وتذمرهم ليس فقط لانهم فقدوا اموالهم التى اغتصبها الفرنسيون منهم اغتصابا بل هؤلاء لحرصهم على جمع كل ما يمكن من اموال واتبعوا فى ذلك وسائل عنيفة سببت استياء المصريين الشديد فقد عمدوا الى اقتحام البيوت وتفتيتها .ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد اختل الامن اختلالا كبيرا عندما اكثر العربان من الاغارة على القرى واطراف المدن الكبيرة وعظم طغيانهم حتى اضطر نابليون الى تاليف فرقة من طوائف الاجناد برئاسة برشليمى وكانت مهمته منع اعتداء العربان ومن يلوذ بهم من العامة وصون الامن والسلام حول القاهرة .

*__**الاثر الاجتماعى**__ :واقع الامر ان الفرنسيين فى مدة اقامتهم بهذه البلاد لم يحاولوا ان يتعرضوا على المصريين او يشتغلوافى اوساطهم حتى يقفوا على حقيقة شعورهم وما كان يجول باذهانهم او ما كانت تحدثه اصلاحاتهم العديدة والسريعة التى ارادوا منها الى جانب الحصول على المال لسد نفقات الحملة ان يخلقوا من عاصمة البلاد بلدا اوربيا يضارع عاصمتهم باريس فبهائها وكثرة ملاهيها واندیتها وملاعبها .ولا جدال فى ان بعض هذه الاصلاحات التى تستلزمها عناية الفرنسيين بشئون الصحة العامة فى القاهرة والمدن الكبيرةخصوصا حرصا منهم على عدم انتشار الاوبئة وفتك الامراض

الخطيرة بجنودهم كانت اصلاحات ضرورية ولعل اكبر ما يأخذ على الفرنسيين فى هذا الشان انهم حاولوا ان يفرضوا فرضا على المصريين نوعا من الحضارة الاوربية وكان مقضبا عليها بالفشل لسبب بسيط ظاهر هو ان نابليون وانصاره التجربة الاستعمارية فى مصر لم يكن فى وسعهم ان يعنوا بغير مظاهر هذه الحضارةالاوربية فى وقت كانت بحوث علمائهم لم تكتمل بعد .ولقد كان من مقتضيات السياسة الاسلامية الوطنية التى وضعنابليون اصولها واتبعها خلفاؤه ان يحتفل الفرنسيون باعياد اهل البلاد العربية ويحترموا شعائهم وعاداتهم وان يحاولوا جذب المصريين اليهم باستمالتهم والتقرب منهم عقدوا اواصر المحبة والصداقة مع كبرائهم ومشايخهم ومحاولة الاختلاط مع عاداتهم حتى يطمئن اليهم سواد الشعب ويرضى الناس بما قدر عليهم .وهذه ولا شك كانت سياسة حكيمة ولا مناص من نجاحها فى النهاية فى كسب مودة المصريين والقاهريين منهم على وجه الخصوص لو ان الفرنسيين حاولوا معرفة شئ عن نفسية هذا الشعب الذى فرضوا عليه سلطانهم قهرا وكانوا غرباء عنه لا يربطهم به دين او جنس او لغة ولا يزال افراده متمسكين بتقاليدهم وعاداتهم التى ورثوها عن ابائهم واجدادهم ولم يطرا عليها ابتغيير من اجيال طويلة ولكن الفرنسيين الذين كانوا قد نبذوا دينهم منذ اشتعال الثورة الكبرى فى بلادهم لم يكن فى وسعهم مهما حاولرجال من طراز نابليون اخدوا على عاداتهم تنفيذ سياسة اسلامية واضحة المعالم ان يتحرروا من ذلك الالحاد الذى جعلهم يعيشون فى عالم مادى فباتوا ينظرون الى الموالد والمواسم المصرية ذات الصبغة الدينية نظراتهم الى احتفالاتهم واعيادهم الفرنسية فينتهزوها فرصة للترفيه عن انفسهم .

<u>الاثر السياسى :</u> تضافرت كل هذه العوامل لاثارة غضب القاهرين وسخطهم فكان لابد من اشتعال الثورة ضد الفرنسيين بسبب سياستهم المالية من جهة ثم بسبب تلك التدابير التى اتخذوها لمكافحة وباء الطاعون وارغام الصريين على حمل شارة " الجوكار " وما حدث من استعلاء " النصارى واليهود على المسلمين واستهتارهم بالعادات والتقاليد ثمبفضل تلك المساعالتى يبذلها الباب العالىوالبكوات والمماليك لاشعال نار الثورة فى

مصر فضلا عما كان يرتكبه الفرنسيون واعونهم وطبقات العامة من المعاصى وليس من شك فى ان الفرنسيين لو وفقوا فى اساليبهم المالية والإدارية وحرصوا على احترام تقاليد المصريين وعاداتهم بدلا من استصدارالاوامر واذاعة المنشورات والقاء الخطب لاقناع المصريين عننواياهم ثم حاولوا فهم سيكولوجية تلك الشعوب التى رغبوا فى استعمارها لاستمالوا المصريين اليهم ولما حدثت الاضطرابات والثورات على ان القاهرة لم تكن وحدها ميدان هذه لاضطرابات والثورات بل امتدت الى الوجهين القبلىوالبحرى . فقد قامت الثورات فى الدلتا واشتدت المقاومة فى الصعيد واجه الفرنسيون صعوبات فى اخضاع اهل الصعيد بعد ان قرر مراد بك المقاومة عقب هزيمته فى موقعة الاهرام ورفض الاتفاق مع الفرنسيين على ان اخماد الثورة فى القاهرة وحرق القرى فى الوجه البحرى بالصعيد وادخال الرعب فى قلوب اهل الاسكندرية لم يكن معناه ان البلاد قد دانت لسلطان الفرنسيين وان الامن قد استتب فى المستعمرة الجديدة . وهكذا عجزت الحملة عن بلوغ غايتها وتنفيذ اغراضها .

الاثر العلمى : مع ذلك فان نصيب الحملة لم يكن الاخفاق كله ولا شيء غير الفشل فان اولئك الرجال الذين اختاروا لمرافقة الحملة كانوا نخبة من علماء فرنسا زودهم بكل ما يحتاج اليه الغزو العلمى منكتب والات علمية وادوات. وحرص بونابرت وكليبر على انتستمر بحوث علمائه ، وان تستمر دراستهم لكشف النقاب عن تاريخ واثار هذه البلد التى جاءوا ليستعمروها ودراسة مناخها وطبيعة ارضها وحيوانها ونباتها واجناسها وعادات شعوبها وغير ذلك فان هؤلاء الرجال جميعا سرعان ما جنوا ثمرة غرسهم بفضل نشاط علماء الحملة وانتشروا فى طول البلاد وعرضها يفحصون ويكشفون ، ورغم ما قاسوه من عناء الاضطرابات والثوراتوالعمليات العسكرية وانتشار الاوبئة والامراض واجه العلماء صعوبات اثناء بحوثهم ودراستهم فان ميادين نشاط هؤلاء العلماء كانت متعددة فقاموا بدراسة اثار البلاد القديمة وتاريخها وطبيعة ارضها وغلاتها الزراعية وصناعاتها وعادات اهلها وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية وكل ما يتعلق بماضى البلاد وحاضرها . ولعل ابرز نشاط العلماء وضع مصور جغرافى مفصلا للقطر المصرى وكتاب وصف مصر

وكشف حجر رشيد وانشاء المجتمع العلمى واهتمامهم بالمطبعة الاهلية وكانت صحيفة لوكوريهدوليجيبت اول الصحف التى اخرجتها المطابع الفرنسية فى القاهرة وكذلك انشاء صحيفة ادبية تحمل اسم صحيفة " التنبيه " .

الحملة الفرنسية والصعيد؛ قنا نموذجاً (العيد القومي لقنا ٣ مارس)

اهتم أبناء محافظة قنا بتاريخ محافظتهم، فنجد منهم السيد أحمد الجارد عمار، والذي قام بجمع واعداد كتاب تحت عنوان "أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر"، كما نشرت بوابة الأهرام في الرابع من مارس ٢٠١١م مقالاً بعنوان اكتشاف وثائق تاريخية عن المقاومة المصرية ضد نابليون في قنا، والذي أكد فيه الأستاذ محمود الدسوقي؛ أن السيد/ ضياء العقباوى قد عثر على وثائق تاريخية جديدة لها أكثر من ٣٠٠ عاماً، تلك الوثائق التي سردت انتظار أهل محافظة قنا للفرنسيين، ومراقبة حركة الجيش الفرنسي المقتحمة لمنطقة سوهاج وبالأخص مدينة البلينا التي وصفتها الوثيقة بـ "المحروسة"، وكانت من أشهر الأسماء التي ذكرتها الوثيقة حسن الجدوى وهو الشخص الذي قام بتمويل المقاومة في الحرم المكي حيث أورد الجبرتي أن الحرم المكي كان يضج بالبكاء لسقوط مصر تحت براثن الفرنساوية وأن حسن المغربي قام بالتطوع للقتال، حيث كان يقود الجيش العربي بجانب الشريف حسن. ومن خلال هذه الوثائق لم يتم تحديد جنسية حسن الشريف الذي تولى قيادة الجيش العربي مع المقاومة المصرية ضد الاحتلال الفرنسي بعد استشهاد حسن المغربي، وكيف أنه استطاع هو ومجموعة من المقاومة إغراق السفينة "إيطاليا" في قرية البارود وقفط وأنه قام يذبح الفرنسيين على أنغام نشيد الثورة الفرنسية ولكن وثائق العقود الزراعية والأملاك التي تم العثور عليها تثبت أنه من محافظة قنا وأنه اختار السفر لبلاد الحجاز بعد انتهاء دوره القتالي ..حدثت الوثيقة عن ٣ مدن وهى: سوهاج وأسوان وقنا مما يدل على أن كاتب الوثيقة المجهول كان يتلقى معلومات من جهة أخرى وأن تجميع المعلومات كان يتم في وثيقة واحدة .

الفصل الرابع

(مصر تحت حكم محمد على باشا)

بعد جلاء الفرنسيين فى مصر عام ١٨٠١ اصبحت مصر ميداناللتنافس بين المماليك والاتراك والانجليزاما المماليك فقد ارادوا ان يستعيدوا نفوذهم القديم ، ولكنطول كفاحهم مع الفرنسيين اثناء وجودهم بالبلاد اضعفهم ، كمااضعفهم انقسامهم الى احزاب ، كحزب الالفى وحزب البرديسى. واما الاتراك فقد استردوا البلاد بقوة جيشهم فارادوا ان ينفردوابحكمهم وان يقضوا على نفوذ المماليك خشية ان تعود اليهم السلطةالتى كانت لهم قبل الحملة الفرنسية . واما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين فى طرد الفرنسيين ، ولم يكن غرضهم من ذلك خدمةتركيا ، وانما ارادوا ان يمثلوا مصر حين ظهرت لهم أهميتها لواصلاتهم الى الشرق ، ولذلك اخذوا يماطلون فى الجلاء كمااخذوا يساعدون المماليك فى كفاحهم ضد الاتراك .هذه القوى الثلاث المختلفة الاغراض اخذت تتنافس علىالانفراد بالسلطة ، لكن كان من اثار الحملة الفرنسية انها اثارتقوى الشعب المصرى وايقظتها ،وكان من ذلك ان طغت هذه القوةالجديدة على القوات الثلاثة الاخرى وتغلبت عليها .وكان محمد على اثناء ذلك يتحبب الى الشعب والى زعمائهمن العلماء والاعيان ، فاجتمع هؤلاء فى مايو سنة ١٨٠٥وقرروا خلع الوالي التركي وتعيين محم على واليا ، ولم يجدالسلطان بدا من اجابة مطالب الشعب الذى كان مستعدا ان ينفذهابالقوة ، وبذلك ولى اول والى تركى بإرادة المصريين ، وقد اصرالزعماء المصريون على خلع الوالي التركي لأنه رفض اجابتهم الما طلبوه من ان تكون الضرائب المفروضة على الأهالي وفقالرغباتهم ، ومن هذا نرى ان السبب الاول في خلع الوالي (خورشيد) وتولية محمد على كان سببا ماديا صرفا .حقق محمد على اذن امله في ان يصير واليا . ولكن الطريقلم يكن معدا امامه ، اذ قامت في سبيله عقبات منها ، اضطرابمالية البلاد ، وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود ، هذا الجانب عدم رضاء السلطان عنه لأنه عينه مضطرا اجابة لمطالبالمصريين ، كما ان

المماليك اتحدوا ضده وشرعوا في محاربتهوعضدهم في ذلك الانجليز ، وكان يدفعهم في هذا رغبتهم فياحتلال البلاد بعد ان تبينوا اهميتها لمواصلاتهم .وقد توصل محمد عل الى حل للمشكلة المالية بان استعانبزعماء المصريين منالعلماء والاعيان على جمع ضريبة جديدةوكذلك راجع دفاتر الصيارفة وارغمهم على دفع ما في ذمتهم مناموال الحكومة . فتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتبالجنود المتأخرة وامن بذلك من ثوراتهم التي كانت طريقتهم فيالمطالبة بمالهم قبل الحكومة .وحين اراد السلطان ان يتخلص من محمد على ، الذى بدا يظهر نفوذه في مصر امر السلطان بنقله الى ولاية جدة وكان هذا بعد شهرين من ولايته . فكان ان وصل في ١٧ يوليو ١٨٠٥قبطان باشا _ عبد الله رامز باشا _ في عماره حربية نقل ٢٥٠٠ من الجنود ليراقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ،ويتخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقا لمصلحة تركيا .

كما خولته السلطة في تثبيت محمد على في باشوية مصر او عزله منها او نقله الى ولاية جده . وفى يوليو ١٨٠٦ وصل اسطول عثماني اخر بقيادة صالح باشا قبطان يحمل فرمانا بنقل محمد على الى ولاية سلانيك بناء على تحريض من انجلترا ضد محمد على ،وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، واذا كان محمد على قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانية وبمساعدة اعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا ايضا الذى عاد بالوالي موسى باشا ، بل ويرسل الباب العالي فرمانا بتثبيت محمد على واليا على مصر .اما المماليك فقد اعد محمد على جيشا لمحاربتهم وساعده الحظ بموت اكبر زعمائهم ،الألفي والبرديسى فهزم جيوشهم واضطرهم الى الفرار الى الصعيد .

ولما ارادت انجلترا ان تحتل مصر لترغم تركيا على التخلي عن محالفة ولتحقيق اطماعها في الشرق ارسلت حملة بقيادة " فريزر " احتلت الاسكندرية في سنة ١٨٠٧ ثم ارادت ان تحتل رشيد فهزمها الاهالى ، فارسل فريزر جيشا اخر ليحتل المدينة ،ولكن جيش محمد على هزمه عند "الحماد " بالقرب من رشيد واضطر الانجليز الى

الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية .بهذا انتهى محمد على من العقبات التى كانت تعترض طريقه، وابتدا يحقق برنامجه السياسى الذى يتلخص فى انشاء امبراطورية مصرية عظيمة ، تخلف الامبراطورية العثمانية المضمحلة.

ولكن محمد على لم يكن ليترك الزعماء المصريين يتدخلون فى حكمه المنفرد لمصر ، ومن ثم اعلن العصيان ضد مشورة العلماء . ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثارة الراى العام ضده فقد عمل على اعداق الارزاق عليهم ليلهيهم بالأموال عن مراقبة اعمال الباشا ، واثارة التنافسبين العلماء حول الاوقاف وحول منصب شيخ الجامع الازهر .ونتيجة لذلك انقسم المشايخ فى خلافات شخصية واعمال دنيوية ادت _ كما ذكر الجبرتى _ الى زوال هيبتهم ووقارهمفى النفوس وانهمكوا فى الامور الدنيوية والوساوس الشيطانية ، والمسارعةالى الولائم فى الافراح والماتم ، وبذلك سهل على محمد على ان يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التى كانت لهم فى الزام الوالى بالاستمتاع الى مشورتهم . ومن ثم استطاع محمد على ايضا ان يضرب ضربته فى الزعامة الشعبية دون تذكر فاصدر امرا فى التاسع من اغسطس ١٨٠٩ بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الاشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل تعيين شيخ الازهر فى يده لا فى يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى التنافس للتقرب اليه ، ونتج عن كل ذلك نفوذ الزعامة المصرية ، ولم تعد تمثل خطرا على محمد على وانفراده بحكم مصر .

***<u>سياسة محمد على الداخلية :</u>**

بعد ان خلصت مصر لمحمد على واصبح الحاكم الوحيد الذى لا ينازعه احد فى شئون الحكم اخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية ليبنى مصر الحديثة على النسق الاوربى ، وقد جاءت سياسته الداخلية اساسا متاثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الاول من قواعد واجراءات لحكم فرنسا . كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه بإقامة كتلة عربية يكون قبلها مصر .وعلى هذا الاساس جاء التنظيم الادارى لمصر مشابها للتنظيم الادارى لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات _ ٧ مديريات فى مصر _ وكل مديرية الى مراكز ، والمراكز الى اقسام والاقسام الى قرى ،

واذا كان محمد على من دعاة الحكم المطلق وهذة نقطة ضعف فى تاريخه ، فقد كانت ميزته انه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما انه كان يميل الى مشاورة مستشاريه فىالأمور قبل ابرامها .وتبعا لذلك فقد اسس محمد على عدة مجالس ودواوين ، يرجع اليها فى مختلفشئون الحكم ، كالديوان العالى الذى مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء فى التنظيم السياسىالمعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم الديوان الخديوى ثم ديوان المعاونة ، والى جانب هذا المجلس او الديوان ظهرت دواوين او وزارات بالمفهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ،والمدارس ، والاشغال والشئون الخارجية ، ووضع على راس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام ١٨٣٤ سماهالمجلس العالى ، واصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت بالسياستنامة عام ١٨٣٧ م .وكان محمد على قد اوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام ١٨٢٩ ، جعل على راسه ابنه ابراهيم باشا واعضاؤه منرؤساء العشائر والعائلات وكبار الاعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحريوالقبلى الى جانب اعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ومن ماموري الاقاليم . ولم يكن هدف محمد على من انشاء تلك المجالس والدواوين ان تكون مجرد هيئات ادارية للمعاونة فى ادارة الحكم فقط بل كان غرضه منها كذلك ان تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم ، ويتعودون على مناقشة الامور التى تعرض عليهم وان يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات .اراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليما متخصصا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظام الاوربية وبخاصة النظم الفرنسية فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التى اشرف هو شخصيا عليها ، فقد انشامحمد على ديوانا للمدارس تابعا لديوان الجهادية الذى يخضع لاشراف الباشا المباشر .وكان محمد على فى هذا الصدد يسعى الى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والاسراف فى التقيد بها الى الاخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب او الزراعة او الصناعة او فى اساليب الحرب ، فاخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير .وفى هذا السبيل

تاثر محمد على بافكار جماعة " سان سيمون " الفرنسية واستفاد من افكارها التى تعتمد على ان العلوم يجب ان تمثل المكانة الاولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين . وان التعليم هو اساس بناء المجتمع ، وانه يجب ان تنتقل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم .ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الاقطار العربية راجعا فقط مجئ " السان سيموتيين " الى مصر بافكارهمالتى اعتنقها محمد على ، انما يرجع ايضا الى تشجيع الاوربيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الاوربيين على الهجرة استتباب الامن فى عهد محمد على ، بالاضافة الى ميل محمد على للاخذباسباب الحضارة الغربية .

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاث اتجاهات رئيسية هى :

الاتجاه الاول : يتمثل فى ارسال البعثات الى فرنسا والمانيا بصفة خاصة.والاتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الاوربيين في مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها _ الفرنسيين بصفة خاصة_ الى حين عودة البعثات لتولى الوظائف والمهام التى اعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين . والاتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة فى اللغات الاجنبية ليستفيد منها طلاب العلم المصريين .وعندما اراد محمد على ان ينشئ نظاما تعليميا فى مصر تركالتعليم الدينى والمتمثل فى الجامع الازهر وغيره من المساجد وانشا تعليما حديثا على النسق الاوروبى من اجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك .ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لانه استطاع انينقل مركز او محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم . كما استقدم العلماء من فرنسا وايطاليا لتعليم ابناء مصر . وبدا ارسال البعثات منذ عام ١٨٠٩ الى فرنسا وايطاليا ، واعتمد فى اختيار اعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الازهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وانشا المدارس بحاجة الجيش ، وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية اول الامر قبل ان تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم " ديوان المدارس " .وكان السلم التعليمى الذى انشاه محمد على للتعليم الحديث يبدا من اعلى الى اسفل ، فقد انشا المدارس

العالية اولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية او التحضيرية ،واخيرا انشا " مكاتب المبتديان " التنهى المرحلة الاول للسلم التعليمى ، وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة هى انه اصبح التعليم الرسمى للدولة اى انها هىالتى انشاته ونظمته واشرفت عليه وضحت له بالقوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن ان نسميه بالتعليم الحر او الاهلى .وقد اخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة اعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتاليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الاجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، اذ ان من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد ان يستعين بثقافات وحضارات شعوب اخرى اكثر تقدما . ولقد كان محمد علىيدرك ان الاجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها ابناء مصر " لهذا وضع نصب عينيه الا يطول اعتماد البلادعلى الاجانب ، حتى اذا ان أن يستبدل بهم اهل البلاد فلا يجب التوانىفى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشات الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها" .وكان محمد على يعتقد على الرغم من كفاءة الاجانب الذين استخدمهم انهم غير ملمين باحوال البلاد ويتلقون اموال كثيرة ،وان ولاءهم للادهم التى جاءوا منها ياتى اولا وقبل كل شئ وان وجودهم بمصر موقوف ، ولذلك كان محمد على يشعر بالسرور كثيرا حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فالا حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الاجانب " طالما ان غرض الباشا هو " تعليم وتثقيف ابناء العباد " . وقد ظلت سياسة محمد التعليمية تسير على هذا المنوال ،وبعد ان كان المصريون يتهربون من ارسال اولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجندية اقبلوا على ارسال هؤلاء الابناء بعد ان راوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وبروتوكول لندن ١٨٤١ لم تعد تسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم ابناء العباد . لان المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده ونقصت المصانع

.وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية فى منطلق ان الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية والعمران ، ومن هنا اتبع محمد على فى سياسته الاقتصادية مبدا الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على ان تكون مصر اكثر من واردتها حتى يكون الميزان التجاريفى صالح مصر.ولما كانت الزراعهفى مصر هى اساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما منشانه التنمية الزراعية بدء من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة اراضىالبكواتالمماليك والغاء نظام الالتزام ، حتى اصبحت الدولة هى المالك الوحيد لاراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ .وفى هذه الزراعة كان لابد لمحمد على من استقلالها بانواعه مبتكرة من المحصولات المنتجة التى تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس اشجار التوت لتربية دودة القز ، واختار لهذا المشروع اراضى وادى الطميلات بالشرقية واحضر له الاخصائيين من الشام واعد كل ما يلزم لهذا المشروع من مراوى وعمائر ولك حتى عام ١٨١٦ ، وفى عام ١٨٢٠ انتشرت زراعة التوت فى اقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .كما ادخل محمد على انواعا جديدة من القطن الامريكى الى جانب الانواع الحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ،حتى اصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للاقطان العالمية خاصة الهندية والامريكية ، واقبلت مصانع النسيج فىاوربا على شرائه " ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة ١٨٢٧ ما يبلغ من ٣٤٤ الف قنطار ، واصبح القطن على توالى السنين اساس ثروة مصر الزراعية .ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة الزيتون والتيلة الهندية _ التى استوردها من زراع لها فى الهند _ والخشخاش وقصب السكر ، والى جانب الخضر والفواكه والنخيل ، بالاضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والارز والفول والبرسيم وغير ذلك . وكان على محمد على ان يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الاراضى المستصلحة فى الانتاج ولذلك شق محمد على الترع والقنوات كترعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية او خليج الاشرفيةلاحياءالاراضى

الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا . وقد بدئفى حفر هذه الترعة فى ابريل عام ١٨١٧ واحتفل بافتتاحها فى يناير ١٨٢٠م .ومن مشروعات الرى ايضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترع . ولعل اهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جوانب مرور السفن عن طريق الاهوسه الملحقة بهذه القناطر . وكان مشروع القناطر الخيرية كما يذكر المسيو سيلو فى كتابه النيل والسودان ومصر "يعد فى ذلك العهد انه اكبر اعمال الريفى العالم قاطبة ، لان فى بناء القناطر على الانهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ،فاقامة القناطر الخيرية بوضعها وضمانتها كان يعد اقداما يداخله شئ من المجازفة .ولا شك ان اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعيساعد على تحويل اراضى الوجه البحرى من رى الحياض الى رى دائم عن طريق حج المياه امام هذه القناطر التى اختير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تتفرعمن امام هذه القناطر هىالتى عرفت باسم الرياح الشرقاوى والرياحالمنوفى والرياح البحيرى والرياح الاول تبدل اسمه الى الرياحالتوفيقىنظرا لان انشاءه تم فى عهد الخديوى توفيق .واما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ، فقد كانت حكومة محمد على هى التاجرالتوحيد الذى يشترى منتجات الفرلاحينبالاسعارالتى تحددها ، كمااحتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا .وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية باجراءاتالامن التى اتخذتها حكومة محمد على سواء فى الداخل او فى طريق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر الاحمر من القرصانوتشجيع انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الاحمر نظرا لانه اقصر الطرق واكثر امنا من طريق راس الرجاء الصالح .وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد الخام فى مصر كمصانع الغزل والنسيج ومصانعالجوخ ، والصوف والحرير ، والطرابيش ومعمل سبك الحديد ،ومصانع الواح النحاس ، ومعامل السكر فى الوجه القبلى ،ومصانع التيلة .

وقد اهتم محمد على بالعمران بانشاء القصور ودور الحكومةمثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجد بها . وقصر شبرا وقصر راس التين والدفترخانة بالقلعة (وهى دار المحفوظات الان) ودار الاثار ومرصد ، وانشاء الترسانة بالاسكندريةالتى اتسعت وزاد عمرانها ، كما انشا مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر "التسعة عيون " على بحر مويس وغير ذلك من وسائل الاتصال والعمران .والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة العينية والنقدية .وقد اهتم محمد على بالجيش فعمل على انشاء جيش وطنى ووضع محمد على كل اسباب النهضة التى شملت نواحى الحياة فى مصر من اقتصادية وتعليمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذى ادرك ان بقاءه فالبشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدينالداخلوالخارجى لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الاساليب الاوروبية ومزود بالاسلحة الحديثة .وكان جند محمد على المكونين من فرق متنافرة تركية (باشبوزق)ان غير نظامين متطورين على التمرد والعطصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على ذلك انه عندما اراد محمد على ادخال الاساليب الحديثة فى تدريب الفرقة الالبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق فى حروبه الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفى مطاردة المماليك وايتخدامهمفى حراسة الحدود و الثغور .وبدا انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية فى اسوان عام ١٨٢٠ لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشرافعليها الى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) والذى استخدم عددا من الضباط الاوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسةوتدريبهم .وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وانشاء المعسكرات لهم في أسوان وبنى عدى وفرشوط بالوجه القبلي ، وارسلت بعثات منهم الى اوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك . واذا كان المصريون قد شكلوا امام الباشا صعوبة فى بادئالامر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فانهم " القوا بسرعة حياتهم الجديدة . وبعد ان كانوا معتادين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانسة واخذوا يفخرون بانهم جنود محمد على .ولم تكن مدرسة اسوان هى المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك

مدارس عسكرية اخرى فى الخانكة ودمياط وابزعبلوالقصر العينى والفرسان بالجيزة ، والدفعية بطره ، وغيرها الى جانب مصانع الاسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببولاق ثمالاسكندرية لبناء سفن للاسطول . واحواض الى جانب القلاعوالاستحكامات ، كل ذلك دليل على الاهتمام بالجيش المصرى .السياسة الخارجية :واما سياية محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيقمشروعات عربية ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالىفى عزل الولاة من ان نمتد اليه اذا لم يبد من القوة والاستعدادللحرب ما يقنع السلطان بان محمد على يمكن ان يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .

وكان محمد على يعتقد ان مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الاقطار العربية ، ولكن تحقيق تكتل عربى تكون مصر فلبه امرحيوى لضمان سلامة هذه الكتلة من اى تدخل اجنبى ، ولاعادة مجدهذه الكتلة العربية التى كانت فى مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق وهى اقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها ان تصبحقوة كبرى يحسب حسابها .وكانت الفرصة الاولى لحقيق هذه الكتلة العربية استنجاد السلطان العثمانى سليم الثالث عام ١٨٠٧ بمحمد على لاخمادعصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الاولى الذى فشلت القوات التركية فى ابقائه ، وكان السلطان العثمانى _ الذى يضمر العداء لمحمد على _ يامل ان تضعف قوة محمد على نفسه .وقد راى محمد على فى دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات ١٨٠٨ و ١٨٠٩ و ١٨١٠ فرصة لتنفيذ خططه ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التى كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة للتخلص من الفرقة الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيات له القوة البحرية والحربية اللازمة ارسل الحملات المتتالية اى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك فى هذه الحملات ابناه طوسون وابراهيم ، واشرف على بعضها محمد على بنفسه وقد بدات هذه الحروب عام ١٨١١ وانتهت عام ١٨١٨ بالقضاء على الدولة السعودية الاولى وتخريب عاصمتها الدرعية . وكان السلطان العثمانى قد فشل فى

القضاء على هذه الحركة فاستنجد بمحمد على الذى قبل القيام بهذه المهمة كسبالرضاء السلطان وارضاء للعالم الاسلامى بكسر شوكة الوهابيين ،وقد راى محمد على فى ذلك فرصة للتخلص من الجنود الالبانيين الذين كانوا يتمردون عليه من حين لاخر ، كما راى ان فى ضم شبه الجزيرة العربية للممتلكات المصرية توسيعا لحدود مصر ومفذا للمنتجات المصرية فى الاسواق القريبة بل وتنفيذا لهدفهفى اعادة نظام تركيا .وقد انشا محمد على اسطولا صنعت اجزاء سفنه فى بولاق ،ثم ارسلت الى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريقالبحر الاحمر واستمرت الحرب بين المصريين والهابيين خمس سنين تناوب القيادة المصرية اثناءها طوسون وابراهيم ، ابناء محمد على ، ومحمد على نفسه فى بعض الاحيان وفى اثناء الاستعداد للحملة راى محمد على ان يقضى على المماليك ، وذلك نتيجة تامرهم ضده ومحاولتهم قتله ، مما دفعهان يهتز فرصة سفر الحملة المصرية الى الحجاز ويدعوا العلماء والاعيان والمماليك الى القلعة للاحتفال بتوديع ابنة طوسون قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعوا حتى امر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فافنوهم رميا بالرصاص ، وبذلك تخلص منهم ، وقدكانوا دائما عقبة فى سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحيات فى الجيش والتعليم والمرافقة الاقتصادية ، وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت اغراض محمد على من دخولها . اذ استولوا على شبه جزيرة العرب . وكون اول نواة للاسطولالمصرى ، كماتخلص من لالبانينن الذين ساهموا فى القضاء على المماليك بالقلعة . وقد ضمت بلاد العرب الى مصر وعين السلطان ابراهيم باشا حاكما عليها وصارت بذلك جزاء من الامبراطورية ومنفذا لجزء من منتجاتها .كان من نتائج الحروب الوهابية ان تحسنت العلاقة بين السلطان العثمانى ومحمد على اذ تاكد السلطان ان محمد على هو

يدةالتى يبطش بها ضد الخارجين عليه ، كما كان من نتائجها ايضا ان امتد النفوذ المصرى الى الخليج العربى بل والى اليمن التى استطاعت القوات المصرية ان تزحف من جده وتحتلها فىأوائل العشرينات من القرن التاسع عشر ويبقى بيها حتى عام ١٨٣٩عندما تازمت الامور امام محمد على واستحكمت المؤتمرات الدولية ضده .ورغم

ان الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الاموال و الضحايا الا انها كانت وسيلة لتوطيد مركز محمد على ، كما انهاسبيل لرفع شان مصر واعلاء مكانتها.ثم تطلع محمد على الى السودان وكان محمد على يريد انيكون لمصر شخصية مستقلة . ويريد لنفسه ان يكون راس تلك الشخصية . وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فالنواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة منذ اقدم العصور ، وان النيل شريان يربط القطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم السلطان العثمانىبوافقته . وكان يدفعه فى هذا رغبته فى ضمان مياه الريللاراضى مصر بالاستيلاء على منابع النيل فالسودان ، والاستفادة من هذا فى توسيع مساحة الاراضى الزراعية ، هذا الى ان ضم السودان لمصر فتحا لاسواق جديدة لترويج منتجات الزراعةوالصناعه المصرية وتوسيعا لنطاق المبادلة بين البلدين ،واستخدام السودانيين وتجنيدهم فى جيش مصر والبحث عن الذهب المتوفر فى السودان وتعقب فلول المماليك الذين فروا جنوباواسسوا لانفسم مملكة معادية لمحمد على ، والرابعندى هو انهلا يمنع ان تكون معظم هذه الاراءهى الاسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته فى تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر .ولعل رغبة محمد على فى تامين مصر من الجنوب وتامين وصول مياه النيل اليها من اهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد ايضا ايضا ان يكون من اسباب فتح السودان رغبة محمد علىفى التخلص من بقية الفرق العسكرية الغير نظامية كالارناءوطالذين لم يملكوا فى الحرب ضد الوهابيين .وقاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فارسل محمد على جيشين اخرين احدهما بقيادة ابنهابراهيم باشا والاخر بقيادة صهره محمد بك الدفتردار. وقد خرجت الجيوش المصرية فى هذه الحرب منتصره فضم السودان الى مصر، وكشفت البعثة العلمية المرافقة للحملة منابع النيل ، واصبحت البلدان وحدة سياسية واقتصادية ، وسيطرت مصر على مياه الرى، فامكن التوسع فى المشاريع الزراعية . وهكذا كانت هذه الحملة

اقتصادية فى اسبابها ونتائجها ايضا .وقد طبق محمد على فى السودان التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وبنى مدينة الخرطوم وجعلها عاصمة للسودان فى عام ١٨٣٠ وكانت مقر للحكمدار الذى يعينه الباشا ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للاقسام او المراكز ومشايخ للنواحى او القرى .تلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت اقدامه ارض مصر واستطاب اله العيش فيها ، وتمسك بالاقامة فيها ورسم خططه لتنفيذ حركته الاستقلالية عن الدولة العثانية ، وكان محمد على يؤمن بان هناك قوى واقطارا تقف امام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد استطاع ان يتخلص نت القوى المحلية بالقضاء على المماليك وتدخل المشايخ والاعيان فى شئون الحكم والفرق العثمانية غير النظامية فان عليه مواجهة القوى الاجنبية الخارجية وكان على راس هذه القوى انجلترا ، التى كانت دائمة التحريض للباب العالى لكى يتخذ موقفا اكثر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لمحمد على .ورغم ذلك فان مشروعات محمد على الطموحة كان لابد وان تؤدى به الى الصدام مع الدولة العثمانية وهو الصدام الذى سوف ينتهى بتقلص ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الاوروبية وخاصة انجلترا ضده .

☒ **محمد على والدولة العثمانية :**

وفى ضوء العلاقات الودية بين محمد على والدولة العثمانية حدثت ثورة اليونانيين فى ابريل ١٨٢١ ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال التام عنها ، وقد انتصر الثوار فى جميع المعارك التى خاضوها ضد الاتراكفى البر والبحر مما دفع السلطان العثمانى محمود الثانى الى الاستنجاد بمحمد علي ، وقد وجد محمد على فى استنجاد السلطان به لاخماد ثورة اليونانيين فرصة لتحقيق مشروعاته ، واظهار قوته امام الدول الاوروبية ارسل محمد على جيشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، واسطولا بقيادة صهرة محرم بك ، وهزم الاسطول المصرى الاسطول اليونانى ، ونزل الجيش الى المرة واستولى على مواقع الثوار الحصينة ، وكان الثورة تنهى لولا ان تدخلت الدول الاوروبية ضد محمد على والسلطان ، خصوصا وان بعض زعماء الثواراليونانيين عقدوا قرضا فى لندن فى

اوائل سنة ١٨٢٤ ليجعلوا للانجليز مصلحة شخصية فى تدخل ، كان انتصار الجيش المصرى ، واستيلاء محمد على علىالمورة وكريت ، خطرا على الدول بمنعها من تحقيق اغراضها فى شرق البحر الابيض المتوسط ، فعقدت انجلترا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن وبها قررت ان تمنح اليونان الاستقلال الداخلى ، وان تبقى لتركيا السيادة عليها فى الشئون الخارجية ، وارسلت الدول الثلاث اسطولا الى اليونان لتنفيذ المعاهدة بالقوة اذ رفضها السلطان ، وقد وقف ابراهيم القتال انتظار للمفاوضة ، ولكن تركيا رفضت شروط المعاهدة . وقد وصل اسطول الحلفاء الى " نوارين "حيث كان الاسطول المصربالتركبراسيا ، وقد وقع سوء تفاهم بين الاسطولين ادى الى هجوم اسطول الحلفاء وتحطيم الاسطول المصرى التركى فى ثلاث ساعات وراى محمد على بعد الموقعة من البعث الاستمرار على مقاومة الحلفاء فامر ابنه ابراهيم بالجلاء عن المورە ، اما تركيا قفد اثرت على المقاومة ، ثم اضطرت اخيرا للاعتراف باستقلال اليونان استقلالا تاما . وكان من نتائج هذه الحرب ان ارتفع شان الجيش المصربفاوروبا . وصبح لمصر كيان دولى . اذا فوضت الدول محمد على دون الرجوع الى السلطان . وكان من نتائج هذه الحرب ايضا انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطانالعثمانى وهذا ادى الى سوء العلاقة بين محمد على والسلطان .وفى الوقت الذى غضب فى السلطان من انسحاب محمد على من بلاد اليونان دون موافقته قفد اصدر فرمانا فى سبتمبر ١٨٣٠منح محمد على بمقتضاه حكم جزيرة كريك كمكافاة على اشتراكه فى حرب المورە ، ولكن هذه المكافاة لم تكن تعويضا كافيا لما بذلهمحمد على من جهود فى هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل وليست تعويضا حتى لفقد اسطوله ، ومن ثم اخذ محمد على يستعيد توازنه بعد نوارين البحرية ويجهز جيشه واسطوله بمساعدة سنوية من فرنسا ليكون الجيش والاسطول على استعداد لتحقيق امال وطموح محمد على بضم بلاد الشام والعراق اذا امكن الى ملكه . وطلب من السلطان العثمانى ان يمنحها ولاية " عكا " تعويضا على خسارته فى بلاد اليونان ، ولكن السلطان رفض ، فاراد محمد على ان يستقل بالقطر المصرى تشبها

بما فعلته اليونان ، وان يستولى على الشام ، التى تعتبر جزءا متمما لمصر اذ انها تحميها من اغارة الجهة الشرقية ، هذا فضلا ان فيها الاخشاب اللازمةللاسطولالمصرى ، وانها تصلح ان تكون سوقا للمنتجات المصرية وموردا للموارد الاولية التى من امثلتها الحرير والزيت .وقد قاد ابراهيم جيش مصر واستولى على عكا ، ثم تقدم فاستولى على دمشق ، واستمر فى التقدم حتى وصل الى قلب اسيا الصغرى واستولى على اطنه ثم على قونيه بعد سحق الجيشالتركى . كان من هذا ان خافت الدول ان يستولى محمد على القسطنطينية وينشئ فيها حكومة قوية ، فتوسطت بينه وبين السلطان ، وعقد بينهما صلح كوتاهيه ، وضمت الشام بمقتضاه الى مصر وعين ابراهيم واليا عللباطنه . وهذا ما يعرف بحرب الشام الاولى (١٨٣١ _ ١٨٣٣) .ولكن النزاع بين محمد على والسلطان لم ينته ، فاخذ ينتهزان ان الفرصة للدخول فى حرب جديدة . وقد قامت فى سوريا ثورة ضد الحكم المصرى ترجع اسبابها الى النظم الجديدة التى ادخلها ابراهيم باشا كالتجنيد واحتكار بعض الحاصلاتالتى منها الحرير ، وحرمان الاهالى من حمل السلاح ، وتيسير مهاجرة الصناع الى مصر وقد اعلن السلطان الحرب على محمد على بحجة انه خائن ،وذلك بمناسبة انه طلب منه ان يكون حكم مصر والبلاد التابعة لها وراثيا فى اسرته ، وابتدا الجيش التركى الحرب ، ولكن الجيش المصرى هزمه فى " نصيبين " وفى هذه الاثناء حدث ان تغيرت الحكومة التركية وكان قائد الاسطول التركى عدوا لرئيس الحكومة الجديدة فابحر الاسطول الى الاسكندرية وانضم الى محمد على .اصبحت تركيا بذلك تحت رحمة محمد على اذ انتصر على جيوشها وانضم اليه اسطولها ، وتدخلت الدول الاوروبية خوفا من محمد على ، وقد كان من نتيجة هذا التدخل ان عقدت انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا معاهدة لندن ١٨٤٠ م .وكان لانجلترا مصلحة تجارة فى القضاء على محمد على اذ انها تعاقدت مع السلطان فى عام ١٨٣٨ على ان تكون مجارتها مع تركيا حرة ، وان تدفع الواردات الانجليزية لجميع الممتلكات العثمانية ضريبة لا تزيد على ١٢ % .وتتخلص شروط معاهدة لندن فى ان يمنح محمد على ولاية مصروراثية ، وولاية عكا طول حياته ، اما البلاد الاخرى فيعيدها الى تركيا ، وان تحصل مصر على الاستقلال

الداخلى على ان تدفع الجزية وتحددوحدات جيشها واشطولها ، وان يعامل محمد على بالقوة اذ رفض شروط المعاهدة . وللدول مارب اقتصادية تختلف عن اهداف محمد على باشا . ولكن محمد على رفض هذه المعاهدة ، واخذ يعيد جيشه واسطوله لحرب جديدة . وهذا ما يعرف بحرب الشام الثانية .ولما رفض محمد على مفاوضته الدول الاوروبية بتحريض فرنسا التى تتعارض مصالحها مع المصالح الانجليزية ، رات هذه الدول ان تخضعه بالقوة ، فساعدت على قيام الثورة فى الشام ،وارسلت اساطيلها المحاصرة الشواطئ المصرية والسورية ، وابتدا الحلفاء يحتلون الثغور وبعد قليل سقطت " عكا " فى ايديهم ، ورای محمد على انه من العبث مقاومة الحلفاء ، فقبل المفاوضة معهم ، وامر جيوشه بالجلاء عن سوريا وكريت وبلاد العرب.وعقدت الدول ما عدا فرنسا مؤتمرا لحل المسالة ، فاجتمعمندوبو النمسا وروسيا وبروسيا وانجلترا فى لندن واخذوا يدرسون المسالة من جميع وجوهها ، وفى النهاية ابرمت " معاهدة لندن " مع الدولة العثمانية فى ١٥ يولية ١٨٤٠م بدون اشترالك فرنسا ،وتتلخص اهم شروط هذه المعاهدة فيما ياتى :

١ – يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وولاية عكا طول حياته ، ويتعهد باخلاء ذلك من املاك الدولة العثمانية ، وارجاع الاسطول العثمانى الى الاستانة .

٢ – اذا رفض محمد على هذه الشروط يكون للدول الحق فى ارغامه على ذلك القوة ويكون لها الحق فى حصار الموانى المصرية والسورية ، ومساعدة كل من يريد ترك مصر والاقامة فى ولاية الدوةلاخى

٣ – اذا تقدمت قوات محمد على نوالقسطنطينية ، واصبحت هذه البسفور للدفاع عن الدولة ، ولا يكون لها هذا الحق ما دامت هذه الجهات بعيدة عن الخطر .

٤ – يعمل بنصوص هذه المعاهدة فورا دون انتظار تصديق الحكومات المختلفة عليها لاقتضاء ذلك .

٥ – تعرض شروط المعاهدة على محمد على باشا ، فاذا قبلها فى مدة عشرة ايام اعطى مصر وراثية وولاية عكا مدة حياته ، واذا رفض فمصر فقط ، واذا رفض ذلك

فى مدة عشرة ايام اخرى نظر السلطانفى الامر من جديد مسترشدا باراء الخلفاء . وفى اوائل سنة ١٨٤١اصدر فرمانا كانت شروطه مجحفة بمحمد على ☹١ – ان يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وان يكون صاحب حق الوراثة اكبر افراد اسرته سنا من الذكور ، على ان يذهب الوالى الجديدالى مقر الخلافة لتسلم فرمان التولية بنفسه وقد تعدل الشرط الاخير . ٢ – ان تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٠٠٠و٤٠٠ جنيه وقد تعدلت الى ٠٠٠و٢٣ جنيه .٣ – ان يقدر عدد الجيش المصرى بمقدار ٠٠٠و١٨ جندفى وقت السلم ، وان يحرم محمد على من حق انشاء السفن الحربية الا بعد موافقة السلطان .٤ – ان تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية تركية.٥ – ان يضم السودان الى مصر على ان يقد محمد على لتركيا ميزانيةسنوية بايراداتهومصروفاته ، وقد اصبح السودان فىمصريتهكمصرفىتركيتها . وبهذه التسوية خابت امال محمد علىفى انشاء الامبراطورية التى كان يريد انشائها ويرجع ذلك الى ان الدول الاوروبية تدخلت وحرمته ثمار انتصاراته المتعددة . وقد ادى فشل الامبراطورية المصرية الى انهيار معظم اعمال الاصلاح التى انشاها محمد على ، ولذلك ساءت حالة البلاد فى اواخر ايام محمد على . واجتمع عليه مع هذا المرض والشيخوخة فترك حكم البلاد لابنه ابراهيم الذى عينه السلطان فى سنة ١٨٤٨م ولكنه مات فى نفس السنة .وقد توفى محمد على فى ٣ اغسطس ١٨٤٨ م بعد حياة حافلة بالاعمالالتى انهار معهظمها امام عينيه قبل موته . واصبحت معاهدة لندن فى اوائل يونية سنة ١٨٤١م هى الوثيقة السياسية التى قام عليها استقلال مصر فى سنة ١٨٤٠م حتى سنة ١٩١٤م ولو انه كان استقلالا مقيدا ببقاء السيادة التركية من جهة وتدخل الدول فى الشئون الاقتصادية من جهة اخرى .

" **محمد على والدول الاجنبية** "

كانت مصر دائما مجال التنافس بين الدول الاوروبية الطامعة فى هذا الموقع الممتاز والرغبة فى استغلال خيرتها للمصلحة الاستعمارية . ورغم كون مصر ولاية عثمانية منذ اوائل القرنالسادس عشر فقد شهد القرن الثامن عشر محاولات انجليزية وفرنسية وروسية باستقلال موقع مصر بفرض النفوذ الاستعماريعليها . وحدث تنافس بين هذه

الدول حول الاستئثار بالنفوذ الاعلى فمصر .واذا كان التنافس على اشده بين انجلترا وفرنسا حول النفوذ الاعلى فى مصر فان الدولتين كانتا حريصتين على بقاء الامبراطورية العثمانية وعدم تمزيقها . بينما كانت روسيا تعمل على تمزيق هذه الامبراطورية العتيدة ، ولذلك كانت روسيا يسعدها قيام اى حركة استقلالية للانفصال عن الدولة العثمانية .

اولا :انجلترا :

زادت اهتمامات انجلترا بمصر فى اواخر القرن الثامن عشر بعد قدوم حملة نابليون بونابرت . وكان موقف انجلترا من هذه الحملة ايجابيا والتى انتهت بالانسحاب من مصر بجهود انجليزية عثمانية مشتركة وبقاء القوات الانجليزية فى مصر حتى خرجت عام ١٨٠٣م بعد ان تم توقيع صلح اميان بين فرنسا وانجلترا .وعندما تولى محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥م واتضح موقفه من المماليك ومنهم اصدقاء وعملاء للانجليز ، اعلنت انجلترا عدائها لمحمد على واخذت تحرض السلطان ضده بحجة ان توليته سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى فى مصر مما قد يعرضها لغزو فرنسى اخر ، بل سوف " يجدد الفتن ويستفز المماليك الى استئناف الحرب والقتال ويحفزهم الى الزحف على القاهرة لاسترداد سلطتهم القديمة ، فيضطرب حبل الامن " .وجاء انتصار الاسطول الانجليزى على الاسطول الفرنسى دافعا جديدا للسياسة الانجليزية المناوئة لمحمد على حيث جدد القنصل الانجليزىفى القاهرة " مسيت " مساعيه بتاليب المماليك الموالين لانجلترا ضد محمد على ومشاركة السفير الانجليزىفىالاستانة " تشارلس اربثنوت " ، بالضغط على الباب العالى لعزل محمد على وتولية محمد الالفى الزعيم المملوكى عميل انجلترا بحجة المحافظة على استقرار الامور .واذا كان الباب العالى قد استجاب للضغط الانجليزى واصدرفرمانا بتولية موسى باشا ولاية مصر ونقل محمد على الى ولايةسالونيك فى مايو ١٨٠٦م فان سياسة محمد على وتاييد الزعماء المصريين له قد حول موقف الباب العال من محمد على وجعله يصدر فى سبتمبر ١٨٠٦م فرمانا اخر بتثبيت محمد على فى ولاية مصر ، بل وان يتخذ الباب

العالىموقفاً اكثر مودة مع فرنسا ظهرفى الاعتراف التركى بلقب نابليون الامبراطور رسميا منذ فبراير من نفس العام .ونتيجة لاحباطمساعى انجلترا ضد محمد على ثم وفاة محمد الالفى عميلها فى القاهرة وتبدل موقف الباب العالى من فرنسا ، فقررت الحكومة الانجليزية ان تقوم بعمل حافل ضد تركيا وذلك بان تضرب تركيا فى مصر فتنال بذلك غرضين وهما : اولا تركيا منجهة وتحقيق اطماعها فى مصر من جهة اخرى ، فقامت بارسال حملة الى الدردنيل بقيادة جون دكورثفنوفمبر ١٨٠٦ وحملة اخرى على الاسكندرية بقيادة فريزر .واذا كانت حملة الدردنيل قد فشلت فى تحقيق اهدافها حيث لم يقبل الباب العالى التهديد الانجليزى بل وثق علاقاته بفرنسا ، فقد كان الميدان المصرى المتاح للضغط الانجليزى ، وعلى هذا الاساس نزلت القوات الانجليزية الى الاسكندرية فى ١٦ مارس ١٨٠٧موكانت الاسكندرية مستقلة انذاك عن ولاية محمد على فى القاهرة ويحكمها حاكم يتبع الاستانة راسا ولا يعترف بباشوية محمد على .واذا كان نزول القوات الانجليزية الى الاسكندرية دون مقاومة كبيرة فان ذلك كان بسبب الخوف من قوة الانجليز .واتبع ابراهيم باشا بالاتصال بمشايخ المشيخات العربية على الخليج والجنوب العربى مطهرا رغبة مصر فى اقامة علاقات حربية وسياسية مع هذه المشيخات وذلك فى شانه ان يصطدم بالمشروعات الاستعمارية الانجليزية .ونتيجة لذلك حذر بالمرستون الدولة العثمانية بان الحكومة البريطانية لا تستطيع ان تقف مكتوفة اليدين ازاء اى زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج العربى ، وعندما استولت انجلترا على عدن سنة ١٨٣٩م حذرت الحكومة الانجليزية محمد على من استمرار الوجود فى اليمن وانذرته بان اى محاولة من جانبه للمساس بعدن تعد اعتداء على جزء من الاملاك البريطانية .وبناء على ذلك فقد اتخذ السفير الانجليزيفىالاستانة موقف مشجعا للحكومة العثمانية للسير فى اجراءات اعداد الجيوش لمحاربة محمد على اعتمادا على ان انجلترا بصفة خاصة لن تسمحلمحمد على بان يهدم الدولة العثمانية ، ومن ثم كانت الدولة هى البادئة بشن الحرب ، ومع ذلك خسرتها فى نصيبين .كانت هزائم جيوش الدولة العثمانية امام قوات محمد على وتهديد عاصمة ال عثمان سببا فى اتخاذ موقفا ايجابيا وعلميا ضدمحمد

على فاعلن بالمرستون عداؤه الصريح لمحمد علىومشروعاته محتجا بان نصيبين على الجانب التركى للحدود وهذا فى نظره دليل على ان البادئ بالهجوم هو ابراهيم باشا ابن محمد على وليس حافظ باشا الوزير العثمانى وقائد جيش السلطان . وبلغعداء بالمرستون ان طلب من قائد البحرية الانجليزية وضع الخططلانتزاع الاسطول العثمانى من ميناء الاسكندرية اذ رفض محمد على اعادة الاسطول الى تركيا .وكان رابالمرستون انه يجب القضاء على حكم محمد على فى سوريا ومصر اذا امكن ، وذلك بحجة المحافظة على الامبراطورية العثمانية وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين محمد على وفرنسا وبات واضحا ان انتصار محمد على قد وضع المسالة المصرية والمسالة الشرقية والمسالة التوازن الاوروبى عامةموضوع البحث والنظر ، مما جعل السلام مهددا فى اوروبا .وقد تجلى العداء الانجليزى لمصر فى عهد محمد على فتاليب الدول الاوروبية ، ذلك التاليب الذى انتهى بفرض معاهدة لندنعام ١٨٤٠م على محمد على والتى نصت بجعل مصر وراثية فقط فى ابناء محمد على الذى اصبح واليا عليها لوحدها وتخلى عن كل فتوحاته فى شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام .ان انجلترا اتخذت هذا الموقف غير المنصف لمصر بسبب قوة مصر المتزايدة وسيطرتها على البحر الاحمر طريق انجلترا الى امبراطوريتها فى الهند ، وامتدت النفوذ المصرية فى شبة الجزيرة العربية حتى الخليج والجنوب العربى مما يهدد المطاعم البريطانية من هذه الجهات بالاضافة الى ان قوة محمد على البحرية فى البحر المتوسط تهدد نشاط الاسطول الانجليزى العامل فى هذا البحر الى جانب الصداقة المصرية الفرنسية . وكل ذلك يفسر تناقض السياسة الانجليزية بين تاييدها لاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية وعن استقلال المستعمرات الاسبانية عن امريكا الجنوبية وبين وقوفهاضد الاستقلال محمد على بمصر عن الدولة العثمانية كما يبين التناقض فى السياسة الانجليزية باستيلاء انجلترا على عدن عام ١٨٣٩م وهى جزء من الممتلكات العثمانية فى الوقت الذى تدافعفيه الحكومة الانجليزية عن كيان الامبراطورية العثمانية وعدمانقطاع اجزاء منها .هذا على الرغم من ان انجلترا التى

عرفت بانها مصنع العلم وقداعتمدت فى تشكيل مصانه لانكشير للغزل والنسيج على القطن المصربالراقى منذ عام ١٨٢١م حتى ان معظم القطن المصرى تستورده انجلترا . حتى انه فى عام ١٨٤٩م التى توفى فيه محمد على بلغ ما استوردته مصر من بريطانيا ٤١% من وارداتها ومارسلته اليها ٤٩% من صادراتها .

ثانيا : فرنسا :

رغم خروج حملة نابليون من مصر عام ١٨٠١م فان الحكومةالفرنسية كانت تبدى اهتماما كبير بمصر ، وليس ادل على ذلك من اصرار فرنساعلى مقاومتها للصلح مع انجلترا التبداتفى لندنفى شهر اكتوبر ١٨٠١م وانتهت بعقد الصلح النهائىفى امبابةبفرنسا فى مارس ١٨٠٢م ، اصرت فرنسا على ضرورة جلاءالقوات البريطانية التى شاركت فى اخراج الحملة الفرنسية منالاراضى المصرية .ورغم الاهتمام الفرنسى بمصر فان ظهور شخصية محمد على اثناء فترة الفوضى لم تجتذب اهتمام القنصل الفرنسى بالقاهرة "مانيولسيس " لذا كتب الى وزير خارجيته " تاليريان " فى فبراير ١٨٠٤م ان محمد على يريد حماية فرنسا وتوسطها لدى السلطان العثمانى وانه يريد الاستيلاء على السلطة ، وكانت فرنسا المنشغلة بالحروب النابليونية فى اوروبا قد استقبلت اراء القنصل الفرنسفىالقاهرة باهتمام ولم تتخذ موقفا ايجابيا من الصراع فى مصر حتى ارتقى محمد على كرسي الولاية فى مايو ١٨٠٥م ، وعندما اتجهت انتاييده كان يحدوها الرغبة فى تعطيل كل المحاولات للاتفاق بينمحمد على وانجلترا وعملائها من المماليك فى مصر بزعامة الالفىوالمحافظة على مصلحة فرنسا وضمان نفوق النفوذ الفرنسفى مصر .وعندما جاءت حملة فريزر الى الاسكندرية ورشيد وقف "دروفتى " الى جانب محمد على ناصحا ومساعدا فى اعداد وتسليح الجيوش المصرية لملاقاة جنود حملة فريزر بل ان محمد على استمع لمشورة دروفتى بالعناية بجرحى الانجليز فى المعاركواحسن معاملة اسراهم وهى امور لم يكن محمد على يدرك مدىتاثيرها على الحكومة الانجليزية التى حفظتها بالفعل لمحمد على كعمل انسانى قام به.وعندما تطلع محمد على الى بناء مصر الحديثة كان النموذجالفرنسى مثار اهتمامه بل واعجابه بل كان نابليون القدوة الناجحة فى بناء نواحى الحياة المصرية الحديثة

على نفس النسق الذى كان يهدف اليه وسار عليه نابليون فى فرنسا .واذا تفحصنا جنود محمد على فنواحى الحياة المصرية لراينا بصمات الفرنسيين فيها فالادارة مركزية على نفس النسقالذى سار عليه نابليون والتعليم شارك فيه علماء فرنسيون ،والبعثات معظمها اتجه الى فرنسا وحتى تنظيم التعليم اقتبس النظام التعليمىالفرنسى حتى ان للجنة التى وكل ايها سنة ١٨٣٦م تنظيم التعليم كانت مؤلفة من اعضاء فرنسيين . وحتىالجيش المصرى لجا محمد على الى الفرنسيين بمساعدته فى بناء هذا الجيش الجديد ، وكان تقلد الكولونيل سيف الفرنسى ادارة المدرسة الحربية الاولى فى اسوان الذى اعتنق الاسلام وسمى نفسه " سليمان الفرنساوى " دليلا على تاثير فرنسا على اعداد جيش مصر الوطن الحديث وقد استعان سيف بضباط فرنسيينوبمعدات حربية فرنسية وحصل على ثقة الباشا لدرجة انه قلده منصب الرئاسة العامة لرجال الجهادية . وتولى الاشراف على بقية مدارس الجيش ضباط فرنسيون بصفة اساسية ، ومصانع الاسلحة شارك فيها خبراء فرنسيون وان كان ذلك لا ينف وجود ضباط وخبراء من ايطاليا واسبانيا ، كما اشرف على تجديد القلائع والحصون خبراء فرنسيون ، واسهم الفرنسيون ايضا فى انشاء الاسطول المصرى الحديث.كما اعارت فرنسا الى محمد على فى سنه ١٨٢٤م بعثه حربية وعشرة ضباط بحريين لوافقة القوات التى اوفدها لاخمادثورة اليونان على سلطان ال عثمان . كما استفاد محمد على من الخبراء الفرنسيين فى ادخال زراعة القطن وانشاء مصانع النسيج واستعان بالخبرة الفرنسية فى انشاء القناطر الخيرية . وفى حرب المورة اتخذت فرنسا موقفا وديا من محمد على كما قامت بتعويض محمد على عن خسائرفى السفن والمعدات والاسلحة ، وفى حرب الشام الاولى تولى السفير الافرنسفى استانبول الاميرال روسان مهمة التفاوض مع السلطان من ناحية ، ومحمد على منناحية اخرى ، وكانت الخطة الفرنسية تسعى الى اكتفاء سيطرة محمد على علىباشويات صيدا وطرابس الى جانب القدس ونابلس .واثناء زحف الجيش المصرى الى كوتاهية وازمير وهنا تدخلت فرنسا بين الطرفين حتى تم عقد صلح كوتاهية الذى مهد له السفير الفرنسى .وقد بلغ حد التفاهم بين الحكومة

الفرنسية ومحمد على انها حثت محمد على عام ١٨٢٩م لغزو الجزائر ، وضم كل شمال افريقيا الى ملكه . وذلك نظرا لان الموقف الاوروبى لم يكن يسمح تماما لفرنسا ان تقوم بهذا الغزو الى جانب الموقف الفرنسالداخلى غير المستقر فى عهد الملك شارل العاشر ، وكان محمد على مستمدا لتنفيذالمشروع الفرنسى اولا تحذير انجلترا لها مما جعله يرجئ القيام به ويتجه الى المشرق فلسطين وسوريا .وكن يجب ملاحظة ان فرنسا عارضت فكرة مشروع محمد على الانفصال عن الدولة العثمانية واعلنت انها ستضع كل العقبات ضد هذا المشروع .وفى خلال الجولة الثانية بين محمد على والسلطان العثمانى والمعروفة بحرب الشام الثانية انجزن فرنسا منذ البداية موقفالتاييد لمحمد على وقد اعتمد محمد على على هذا التاييد فرفض كل عروض الدولة الاوروبية ورفض تهديداتها ولذلك وجدنا تخلف فرنسا عن حضور مؤتمر لندن بين انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والذى قرر فى يوليو ١٨٤٠م انذار محمد على المنتصرة جيوشه على جيوش السلطان بالكف عن الحرب واخلاء كل بلاد الشام، والاكتفاء بباشوية مصر. وقد هاج الراى العام الفرنسى لهذا التحدىالانجليزى ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية فقد سقطت فى الوقت الذى كانت قوات الحلفاء ترغم ابراهيم باشا بالانسحاب من بلاد الشام، وجاءت الوزارة الفرنسية الجديدة لتقف الى جانب محمد على ، وتتطلب من الدول التوقف عم محاربته على شروط معاهدة لندن، وبالفعل عقد بروتكول لندن فى فبراير ١٨٤١ محضرته فرنسا من تسوية الخلاف بين محمد على والسلطان على اساس معاهدة لندن ١٨٤٠م .

ثالثا :روسيا :

كانت روسيا اقل اهماما من اجلترا وفرنسا بالمسالة المصرية . وكانت ثورة اليونانيين بمساعدة روسيا مكيدة ضد الدولة العثمانية باعثا للاصطدام بالسياسة الروسية ، حيث اعتبر القيصر اسكندر ثورة اهل اليونان فرصته لتوجيه ضربة الى عدوه التقليدى السلطان العثمانى ،ولكنه استجاب لضغط انجلترا وفرنسا فلم يتخذموقفا ايجابيا بجانب اليونانيين . وعندما اعتدل " نقولا الاول "عرش الروسيا خلفا لاسكندر بادر" بادر بتوجيه انذار لتركيا حيثسارعت انجلترا الى الاتفاق معه على ان تتم معالجة المسالة

الشرقية لاتفاق دولةوالذى تمثل فى معاهدة لندن ١٨٢٧م ولما رفض السلطان المعاهدة وحدثت معركة " نوارين " شاركفيها الاسطول الروسى فاعتبر السلطان ان روسيا مسئولة عن هذه الكارثة التى حلت بالاسطولينالمصربوالعثمانى ودعا المسلمين الى الجهاد ضد روسيا مما جعل القيصر يعلن الحرب ضد تركيا عام ١٨٢٨م ، ودارت الحرب سجالا بين الفريقين حتى عقد صلح ادرنهعام ١٨٢٩ م والتى التزم فيها السلطان العثمانى بتنفيذ شروط معاهدة لندن ١٨٢٧م ونتج عن الصلح اذا اصبح النفوذ الروسواضحا لدى الباب العالى ذكر الوزير الروسى " نسلرود " انهكان يمكن لروسيا ان تقضى على الدولة العثمانية ، ولكن بقاء هذه الدولة تحت حماية روسيا انفع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذهالاملاك وتحويلها الى حكومات مستقلة لا يمضى عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا فى الثورة والقوة والتجارة.واكتفى محمد على بان ارسل مبلغا من المال للسلطان العثمانى ردا على نداؤه بمساعتهفى الحرب ضد روسيا ، واعتذر محمد على عن عدم استطاعته المشاركة فى الحرب بسبب عدم وجود اسطول لديه بعد تدمير اسطوله فى نوارين ، كما ان جيشهغير مستعد للمشارك فى اية عمليات حربية فى هذا الوقت .وعندما حدثت معارك حرب الشام الاولى وهدد ابراهيم باشاعاصمة الدولة العثمانية ، طلب السلطان معاونة روسيا ضد محمدعلى بعد ان راى احجام انجلترا عن التدخل المسلح الى جانبه ، وقد رحبت روسيا بالعرض التركى حيث سيتيح لها فرصة تحقيق مطامعها بالسيطرة على البسفور والدردنيل ، كما ستضمن بقاءالسلطان العثمانى ودلته بدلا من محمد على الحاكم القوى المنتصر الصديق للفرنسيين، وارسلت روسيا مندوبها لها الى محمد على ووصل الى الاسكندرية فى ١١ يناير ١٨٣٣م حاملا انذارا من القيصر نيقولا الاول اذا لم يقبل محمد على عروض الصلح التى عرضها الباب العالىوالتى تتخلص فى قبول السلطان ضم صيداوطرابلس ونابلس والقدس الى باشوية مصر تحت حكم محمد على وابناؤه من بعده _ ولكن محمد على الذى شعر بالخوف اول الامرمن تدخل روسيا ضده فطلب من ابنه ابراهيم ايقاف تقدمه ، فوقف عند كوتاهية بينما وصلت سفن روسية الى

البسفور فى ٢٠ فبراير لحماية العاصمة العثمانية بناء على طلب السلطان .وقد انتهى الامر بناء على تدخل انجلترا وفرنسا الى قبول روسيا المشاركة لحث السلطان العثمانى لمفاوضة محمد على واعطاؤه كل بلاد الشام ، وبالفعل تمت اتفاقية كوتاهيةفى مايو ١٨٣٣م، وكانت نتيجة الصلح تفوق روسيا وعقد معاهدة مع الباب العالىوالتى عرفت بمعاهدة "هنكلراسكلس" فى يوليو ١٨٣٣موالتى بمقتضاها يصبح مرور السفن المعادية لروسيا، وقد هوجمت هذه المعاهدة من قبل كل من انجلترا وفرنسا مما اضعف فاعليتها ،وخلال الجولة الثانية للصدام المصربالعثمانى اعلنت روسيا انمعاهدة هنكلراسكلس دفاعية بحتة، وان روسيا غير ملزمة بتقديمالمساعدة للسلطان العثمانى اذا بدا هو العدوان، ومع ذلك فان روسيا لن تسمح لمحمد على للقضاء على الدولة العثمانية وعقب موقعة "نصيبين" وتوقف ابراهيم باشا من زحفه اعلنت روسياعدم تمسكها بتطبيق معاهدة هنكلر وانه ما دام محمد على لم يهدد الدولة العثمانية، وما دامت مفاوضات الصلح دائرة بين السلطانوتابعه فانه لا داعى لتدخل الدول الاوروبية الا اذا رفض محمد علىشروطالسلطان .وحاولت روسيا استغلال الخلاف بين انجلترا وفرنسا وحولالمسالة المصرية فاعلنت عن رايها فى ضرورة الاسراع للتفاوضمع محمد على للوصول الى حل للمسالة معهم بطريقة مباشرة ،وكانت تسال فرنسا عن مطالب محمد على ولا تسالهمباشرة ، وقد نجحت انجلترا المتشدد ضد محمد على ، ومن ثم عقدت معاهدة لندن بدونحضور فرنسا .

عباس الاول :

بعد ابراهيم باشا تولى الحكم " عباس الاول " ابن طوسون بن محمدعلى باشا فى ٢٤ نوفمبر ١٨٤٨م ، وكان نظام حكمهاستبداديا ، فقدتمادى فى جمع السلطة فى يده ، فاهمل الدواوينحتى اصبحت بلا عمل، كما اهمل مجلس المشاورة ، ولكنه ابقىالمجلس الخصوصى بعد ان اعاد تاليفه بمقتضى لائحة بتاريخ ١٨٤٩م برئاسة كتخدا باشا وعضوية بعض كبار العلماء والاعيان ،واصبح عمل المجلس النظر فى المسائل العامة للحكومة وتنصيب كبار الموظفين . وفى سنة ١٨٤٩م انشئ " مجلس الاحكام " من تسع من الاعيان واثنين من العلماء ، وكان هذا المجلس يشاركالمجلس

الخصوصفى السلطة التشريعية ، كما كان يعتبر المشرفعلى الهيئة القضائية .ومما يؤخذ على طريقة عباس فى انه اقصى المصريين عن الوظائف الكبيرة واستبدل بهم الاتراك . وبهذا انقسم سكان مصر الى طبقتين : طبقة الحكام الاتراك وطبقة الحكومين المصريين . فقد اصبح الاتراك فى هذا العهد ينظرون الى من عداهم نظرة استخفاف ويلقون جميع العناصر الاخرى " بالفلاحين "ومع ان مستوى المعيشة فى عهد عباس قد ارتفع عما كان عليهفى عهد محمد على ، فان الروح الوطنية لن تجد من يقويها من الوطنيين وبخاصة بعد ان اهمل الجيش والتعليم ، وفى هذا العهد انتشر الارهاب والتجسس ، مما دعا الى فقدان الامنوالطمانينةفى المجتمع المصرى ، بل ودعا الى الخلود والسكينة ،وفى سنة ١٨٥٤م قتل عباس فى قصره يبنها بعدان حكم حوالى خمس سنوات .

محمد سعيد :

بعد مقتل عباس تولى الحكم محمد سعيد ابن محمد على الذى كانت سياسته تميل الى المصريين وعمل على افساح المجال امامهم لتولى الوظائف الكبرى الادارية والحربية ، غير ان من ميل سعيد للأوربييندعا الى تغلغل النفوذ الأوربي في شئون مصر الاقتصاديةالذى كانتمهيدا للتدخل الاجنبىفى شئون البلاد السياسية والاجتماعية .ولم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية فى عهد سعيد ، ولم يفكر سعيد فى توسيع رقعة الاراضى الزراعية غير ان الجيوشالمصرية خاضت غمار حربية :اولهما : حرب القرم التىابتداتفى ايام عباس وانتهت فى سنة ١٨٥٦م بفوز تركيا على روسيا .وثانيهما : حرب المكسيك التى ارسل فيها سعيد باشا ١٢٠٠ مقاتل من الجنود السودانيين فى سنة ١٨٦٢م ليساعد صديقه الامبراطورنابليون الثالث فى بسط نفوذه على المكسيك ، وقد دعا الجنود المصريين فى سنة ١٨٦٧م بعد ان فنى معظمهم .وفى عهد سعيد انتقلت مصر من سياستها القومية الى سياسة الباب المفتوح. اذ ان سياسة سعيد باشا كانت تميل الى الحريةالدولية اكثر منها الى الحرية القومية. غير ان سعيد اعاد تنظيمالدواوين فى سنة ١٨٥٧م وسماها " نظارات " وجعها اربع نظارات هى نظارة

الداخلية ونظارة المالية ونظارة الحربية ونظارة الخارجية ، وقد كان القضاء قضاء شرعيا يشرف عليه قاضى القضاه الذى يوليه السلطان ، ولكن سعيد اراد تنظيم السلطة القضائية بان حصل من السلطان على حق اختيار القضاة ، وبهذا نالت مصر استقلالهاالقضائى ، وقضى على الفوضى السائدة فى القضاة والتى تلجا اسبابها الى ترك تعيين القضاة الى سلطة قاضى القضاة التركىالى كان اختياره احيانا يتوقف على مقدار الاناواتالتى يفرضهاعلى القضاه ، وانشئت بعد ذلك " مجالس الاقاليم " وهىنوع من المحاكم للفصل فى المسائل الدنية والتجارية وترك الحق فى الفصل فى الاحوال الشخصية ونقل الملكية للقضاء الشرعى . وقد بلغ عدد مجالس الاقاليم عند انشائها خمسة مجالس وهى : مجلسطنطا _سمنود _ الفشن _ جرجا _ الخرطوم . وكان لكل مجلس مفتيان من العلماء احدهما شافعى والاخر حنفى ، غير انه فىاواخر عهد سعيد اقتصر الامر على مجلسين احدهما فى طنطاوالاخر فى اسيوط .وفى سنة ١٨٦١م انشئ مجلس سمى " قومسيون مصر "حل محل مجالسالتجارة وهو مؤلف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضوين اوروبيين للنظر فى القضايا المدنية التى ترفع من الجانب على المصريين ما عدا المسائل المتعلقة بالعقاراتتفصل فيها المحكمة الشرعية .واهتم سعيد بالجيش فجعل مدة الخدمة العسكرية لا تزيد عن سنة كما جعلها اجبارية واصبح التجنيد قاصرا على جميع الفئات .كما اعتنى سعيد بالاسطولفابتدافى اصلاح سفن اسطوله غير ان تدخل تركيا ادى الى اضمحلال البحرية المصرية ، غير انه لم يهتم بالتعليم الاهلى ولم ينجح فى فتح المدارس التى اغلقت فى عهد عباس ، واعتنى سعيد بالزراعة فادخل تعديلات على نظام الملكية وانظمة السخرة ، ففى سنة ١٨٥٤م عدل سعيد قانون الملكيةالزراعية والذى نص على :

اولا : يكون الورثة الحق فى وضع اليد على الاراضىالتى تركهاموارثهم .

ثانيا : يكون التصرف فى هذه الاراضى بحجة تكتب فى المديرية .

ثالثا : تكون المدة القانونية للقضاء المختص للحقوق العقارية ١٥سنة.وفى سنة ١٨٥٦م اصدر سعيد قانون اعادة نظام ضريبةالاراضى الزراعية . وفى سنة ١٨٥٨م اصدر سعيد اللائحة السعيدة وبهذا وضع سعيد اساس ملكية الاراضى الزراعية

.والملكية فى معناها الواسع هى: الحيازة المطلقة للشئ ،وتمنح المالك بالتصرف فيما يملكه ، تصرفا لايحده غير القانون .ويقتضى اللائحة السعدية اصبح لمستغلىالاراضى اهم مظاهرالملكية كحق الاستثمار وحق التصرف ، غير ان هذه اللائحة أبقت ملكية الارض للحكومة ، ولم ينتقل الملكية للافراد فعلا الا فى عصر اسماعيل .كما الغى سعيد نظام الاحتكار وبذلك اصبح للفلاح الحق فى تصرف الاراضىالتى يستغلها ، وفى نوع المحاصيل التى يزرعها او فى طريق بيعها وفى الاشجار التى يغرسها . كما اهتم سعيد بطرق النقل والمواصلات . فقد شجع سعيد على انشاء شركتينللملاحة البخارية احدهما للنقل المائىالداخلى ، والاخر للنقل المائىالخارجى ، وسميت الاولى " الشركة المصرية للملاحة البخارية " اما الثانية فكانت تسمى " المجيدة " كما قام بتطهير ترعة المحمودية ، كما اعطى امتيازحفر قناة السويس فى سنة ١٨٥٦م .

***اسماعيل :**

عندما تولى اسماعيل حكم مصر عام ١٨٦٣ م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس السياسة التى يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب ،وطلب معاونتها بالخبرة والامكانيات لبناء نواحى الحياة فى مصر ،ولقد ساعدت الظروف اسماعيل فى الاتجاه حيث كانت هناككوادر فنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلفبه .ورغم ان اسماعيل سعى لجعل مصر تنال كبيرا من التقدم لتلحق بالدول الاوربية فان ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجا اسماعيل الى الاستعانة من الدول الاوروبية وهى سياسة بداها عمهسعيد ، وان كان سعيد قد اسرف دون تعقل واغدق دون حساب على الجانب فان اسماعيل اسرف على مشروعاته واغدق لكيحصل لمصر خطوات ابعد فى الاستقلال عن تركيا حتى تمكن من تنفيذ شروط تسوية سنة ١٨٤١م على النحو التالى:

١ –فى سنة ١٨٦٦م حصل على فرمان بتغيير نظام الورثة الذى كانيدعو الى المنازعات بين افراد الاسرة الحاكمة ، كما يدعو الى حرمانالبلاد من عنصر الحكم

الشبان ، وصارت قاعدة الورثة الجديدة ان يتولى الحكم اكبر انجال الحاكم لا ارشد افراد الاسرة الحاكمة .

٢ –فى سنة ١٨٦٧م حصل على لقب خديوى ، كما حصل على الاستقلال الداخلى ، وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدوناستشارة السلطان ، وحق زيادة الجيش والاسطول حسب الحاجة .وقد زيدت الجزية التى تدفعها مصر لتركيا فى مقابل ذلك الى ٦٠٠و٠٠٠ جنيه سنويا وقد عززت حقوق مصر الجديدة بفرمانصدر فى سنة ١٨٧٣م ويسمى الفرمان الجامع وملخصه :

١ – ان يكون نت حق الورثة اكبر انجال الخديوى .

٢ – تكون الامبراطورية المصرية عبارة عن مصر والسودان وسواكن ومصوع وملحقاته .

٣ – يمنح الخديوى الاستقلال الداخلىاى ان يكون له حق التشريعوسنالقوانين والانظمة الداخلية .

٤ – يكون للخديوى حق زيادة الجيش ، وعدد قطع الاسطول.

٥ – يكون لمصر حق عقد القروض دون الرجوع للباب العالىوذلك على ان تصير ٧٥٠و٠٠٠ جنيه وكان من الطبيعى ان يؤدى ازدياد نفوذ المحاكم القنصلية الى زيادة الفوضى وانتشار الاجرام والفساد اذ انهاكانت تسلم المجرمين الاجانب الى المحاكمالقنصلية ، وكانت هذه المحاكم كثير ما تبراهم ، او توقع عليهم عقوبات لا تتناسب مع جرائمهم ، مما جعل العناصر الاجنبية مصدر خطر كبير على الامن والاخلاق من النواحى الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .وكانت القضايا المقدمة للمحاكم القنصلية يحكم فيها طبقا للقانون الدولىالتى تتبعها القنصلية التى تنظر فى القضية ، وهذا يخالف روح العدل الذى يقضى ان يعامل سكان البلد الواحد بمقتضى قانون واحد .وقد اراد اسماعيل وضع حد لهذه الفوضى فارسل نوبار باشا الى اوربا لمفاوضة الدول فى تعديل الامتيازات الاجنبية القضائية والمالية ، وقد نجح نوبارفى هذا ، وتكونتلجنة دولية فى القاهرة تحت رئاسته ووضعت مسروعالانشاء المحاكم المختلطةومنحت للتقاضى سنة ١٨٧٦م ويقوم بالقضاء لهذه المحاكم قضاهمصريون

واجانب وتصدر احكامها باسم الحكومة المصرية وتقوم بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية ، اما القضايا الجنائية مناختصاص المحاكم القنصلية ، وفى سنة ١٨٦٩م انشا اسماعيل مجلسا نيابيا ومجلس شورى النواب اختلفت الاراء حول الاسباب التى دعت الى اقامته وعزى ذلك الى رغبة اسماعيل فى الظهوربمظهر الحاكم الدستورى بما يسهل عليه الحصول على القروضمناوربا ، كما عزى الى رغبته فى وضع اعيان الاقاليم فى قضيته، ولما كان الاعيان فى الاقاليم لم يعتادوا ان يرفعوا اصبعا فى وجهحاكم فان الدافع الحقيقى الذى يمكن ان يعزى اليه انشاء المجلسهو رغبته فى الاشراك الاعيان فى سياسته المالية فيقررون معه مايرى اقراره .ولقد اتخذ اسماعيل كافة الاحتياطات لوضع هذا المجلس تحتسيطرته فجعل اراؤه استشارية يحق له ان يقبلها او يرفضها وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس او تاجيل انعقاده وفض جلساته ،وكان المجلس لا يجتمع الا نادرا ، وفى مجال النشاط الاقتصادى حصل اسماعيل واسرته فى مدة قصيرة على خمس الاراضى المزروعة التى حاول ان يحصل منها على اكبر قسط من المحصول باستيراد الآلات الزراعية من الخارج وتسخير الفلاحين .ولما كانت الاراضى وحدها لا تفى بمطالب اسماعيل ، حاولان يجتذب راس المال الاجنبي ولو بفوائد باهظة وكانت النتيجة ان اخفقت سياسة اسماعيل الاقتصادية وتحولت الى وسيلة لابتزازالخزانة العامة فلجا الى الاستدانة ، وترجع ديون اسماعيل الى ظروف علاقاته بالباب العالى وما تحملته مصر فى سبيل قناةالسويس .وهكذا دفع اسماعيل مصر نحو هاوية الافلاس وكان هذا مقدمة للتدخل الاجنبى . دعت سوء الاحوال المالية كما دعت مصالحانجلترا وفرنسا الى اضطرار الخديوى ان يامرنوبار ان يؤلف نظارة فى سنة ١٨٧٨م تعاونه فى الحكم وتشترك معه فى المسئولية فتالفت النظارة وكان من بين اعضائها ناظر انجليزللمالية ، وناظر فرنسللاشغال حتى تتساوى المصالح الانجليزية والفرنسية فى التسويات المالية والسياسية ، ولكن هذه النظارة لمتفلح فى اصلاح حالة البلاد المالية اذ ارادت ان تنقص من مصروفاته الحكومة فاحالت ٢٥٠ ضابط من ضباط الجيش البالاستيداع بنصف راتب ، فقام

هؤلاء الضباط بمظاهرة خطيرة.وسارعوا الى نظارة المالية وقبضوا على نوبار وناظر المالية الانجليزية واهانوهما ، وادى هذا الحادث الى سقوط وزارة نوبار ،وتالفت نظارة جديدة برئاسة الامير توفيق وبقى فيها الناظرونالاجنبيان ، وقد بدات الحالة تتحسن حتى اراد ناظر المالية الانجليزى اصدار قرار مالبافلاس الحكومة المصرية ، وحينئذراى الزعماء المصريين من اعضاء مجلس شورى النواب والاعيان ضرورة اسقاط هذه النظارة ، وتاليف نظارة مصرية بحتة برئاسة شريف باشا وبرضاء المصريين وبدات هذه النظارة باصلاحات منها :وضع دستور للبلاد ، واصبح الناظر بمقتضاه مسئولا امام مجلس شورى النواب ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحهنواب البلاد واعيانهم . ولكن الدول الاوربية لم ترض عن قيامنظارة مصرية بحتة ، وطلبوا من الخديوىادخال عناصر اجنبية فيها ولكنه رفض . فلما لم يقبل عرضت عليه الدول ان يتنازل عن العرش مقابل راتب سنوى ، فرفض الخديوى ذلك ، ولكن السلطان اخذ براى الدول وعزل اسماعيل وولى ابنه توفيق فى يونيو ١٨٧٩م وسافر اسماعيل منفيا الى ايطاليا ثم انتقل بعد ذلك الى الاستانة حيث مات سنة ١٨٩٥م ونقلت رفاته الى مصر .

الفصل الخامس

مصر والثورة العرابيـة

بعد عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل ، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد ،الذى يقضى بان يكون هناك مجلس نواب يكون له رايفى ادارة البلاد ، رفض الخديوى توفيق ، بناء على تحريض من قناصل الدول ، فاستقالت النظارة وتالفت نظارة جديدة برئاسة رياض باشا ، وحكمت هذه النظارة الجديدة البلاد حكما مطلقا ، يوافق نزعة الخديوى ، واهملت مجلس شورى النواب ،بهذا ساءت علاقة الخديوى بالشعب اذا اقصى الخديوى ممثلي الشعب عن عملهم فى ادارة الحكومة واتبع طريقة الحكم المطلق واتخذ سياسة من شانها السماح للنفوذ الاجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها اعادة انشاء المراقبة الثنائية ورفض اللائحة الاساسية (الدستور) لمجلس النواب ووضع توفيق نفسه تحت حماية انجلترا وفرنسا .ونتيجة لذلك انتشر التذمر بين المصريين ضد حكومة توفيق ،وكره المصريون نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الاجانب . وصار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديوى المستسلم للنفوذ الاجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فالحركة الوطنية فيما عرف بالثورة العرابية تلك الثورة التى تضافرت عوامل متعددة لكى تنفجر فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريح الوفا من الجند ومئات من الضباط ، هذا الى الجانب ان عثمان رفض ناظرا الجهادية ، اصدر لائحة يتم بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرقى الجراكسة الى اكثر مما يستحقون .وعندما اراد قادة الضباط احمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى الاحتجاج على ما عرف بحادثة ثكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة مما حرك قوة مصرية حاصرت الثكنات واطلق سراح عرابى وزملاؤه الذين توجهوا الى سراى عابدين حيث تمكنوا من تحقيق طلبهم بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى

البارودى ناظرا للحربية المعروف بنزعته الدستورية وتقويمه للعناصر الاقتصادية المصرية .ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فاخذتتكيد لهم وتنتهز الفرص لعقابهم مما دعا الى استقالة البارودى وحينئذ اراد الضباط اسقاط الوزارة ، فاتصل عرابى بنواب البلاد واعيانهم وحصل منهم على توكيد بالمطالبة بالدستور وخصوصا انهم جميعا قد تاثروا بالحركة الفكرية التى سارت فى الدول المتمدينة ، كما تاثروا بتعاليم السيد جمال الدين الافغانى ، الذى بدا بنشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها الشعب المصرى وبعض افراد الجيش. وفى ٩ سبتمبر ١٨٨١م قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين ونقل عرابىللخديوى طلب اسقاط وزارة رياض باشا وعودة الحياة الدستورية ،وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة الجيش الى الحد الذى سمحت به تركيا (١٨ و٠٠٠ جندى) وقد أجاب الخديوى هذه المطالب فامر شريف باشا بتاليف النظارة الجديدة نتيجة لكل هذا تطور التدخل الاجنبىفى مصر على النحو التالى :

اولا : ارادت تركيا استغلال احداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكىتحتل مصر بقوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنسا عارضتا هذاالاتجاه العثمانى .

ثانيا : رغم ان انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الاحرار الذى كان من مبائه عدم التدخل فى مصر تدخلا عسكريا ، الا انها بداتتعتنق فكرة التدخل اللمسلح المنفرد

ثالثا : اما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل السلح فى مصر ربقاء النفوذ الاجنبى ، ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزيةفرنسية فقط ونع تركيا من التدخل . وقدم شريف باشا دستوروافق عليه الخديوىتوفيق ، ومجلس النواب فى اواخر سنة ١٨٨١م ولكن مجلس النواب اختلف مع الوزارة على بعض نصوص الدستور ، اذ لم يكن هذا الدستور يعطى المجلس الحق فى مناقشة الميزانية ، فاراد المجلس ان يصل على هذا الحق ، ولكنالوزارة ابت تعديل الدستور خوفا من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الاجانب .وحينئذ ارسلت انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة اولى للخديوىفى ٧ يناير ١٨٨٢م تعرفان فيها عليه مساعدتهما ضد مجلسالنواب وتاييد هماله فى موقعة

المعارض للحركة الوطنية وتوعدنابالتدخل المسلح اذا لزم الامر للابقاء على نفوذ وسلطة الخديوى.

وكان من الطبيعى ان يواجه المصريون المذكرة بالسخط لانهاانكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التى علقوا عليها الامالفى تنظيمحكومتها الداخلية . وترتب على قبول الخديوى المذكرة المشتركةان اشتد سخط المصريين على الخديوى . كما ترتب عليها ان وجدت جبهة متحدة من الحزب الوطنى والجيش ومجلس النواب ضد تدخل انجلترا وفرنسا .وفى نفس الوقت كانت الحركة الوطنية (العرابية) تتعرضلمؤامراتداخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقدنجم عن موقفشريف باشا ضد مجلس الاعيان ان استقال شريفوتالفت نظارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى واختير احمد عرابى ناظرا للحربية مما حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مستغلة ما عرف بالمؤامرات الجركسيةالتى دبرها الضباط الجراكسةفى الجيش المصرى للتخلص منعرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى واخذت كلا من إنجلترا وفرنسا تحرضان الخديوى ضد عرابى بسبب موقفه من الضباطالشراكسة المتامرين بنفيهم خارج البلاد وتجريدهم من رتبهمونياشينهم ، مما ادى الى قيام نزاع بين الخديوى وكان على راسهؤلاء سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططها لضرب الحركة الوطنية وابقاء النفوذ الاجنبىفى مصر قويا .اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة فى مياه الاسكندرية تاييداللخديوى ضد الحركة الوطنية .وبالفعل وصلت سفن الاسطولين الانجليزىوالفرنسالى الاسكندريةفى ٢٠ مايو ١٨٨٢ م وتقدمت الدولتان استنادا لقوتها_ بمذكرة مشوتركة ثانية فى ٢٥ مايو واعتبرت بمثابة انذار نهائي للوطنيين المصريين جاء فيها :طلب استقالة النظارة التى يراسها محمد سامى البارودى ، وابعاد احمد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم .وقبل الخديوى المذكرة فاستقال البارودىفى يوم ٢٦ مايو ،وتشكلت وزارة جديدة فى ٢٠ يونيو واختير عرابى ناظر للحربية والبحرية وازاء ذلك لجات فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر فىالاستانة من اجل ايجاد حل

للازمة المصرية للمحافظة على حقوق كل من السلطان العثمانوالخديوى والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الاوربية ، واحترم الحريات التى منحتها للشعب المصربالفرمانت الصادرة من السلطان ونمو نظام الحكم المصربنموا حكيما . وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم تركالفرصة للتدخل الانجليزفى مصر.ولكن تضارب المصالح بين الدول المشاركة فى المؤتمر أدى الى تعثر اعمال المؤتمر ، بينما تجرى الامور بسرعة لينفرد الانجليز بضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ م . وفى ٢٠يوليو اقال الخديوى توفيق عرابى من الوزارة . ولكن الشعب المصرى قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامة عرابى ، الا انالغلبة كانت فى النهاية للقوات الانجليزية التى فشلت فى دخول البلاد عن طريق كفر الدوار ، فاحتلت السويس فى اوائل أغسطس بامر منالخديوى ، وتغلبوا على جيش عرابى بالتل الكبير فى ١٤سبتمبر ثم احتلوا القاهرة فى ١٥ سبتمبر.وكان انفراد انجلترا باحتلال مصر متمشيا مع رغبتها فاستمرار سيطرتها على الامور فى مصر او على الاقل يكون لها النفوذ الاعلى ، وقد اخطا الوطنيون المصريون التقدير عندمااعتبروا نزاعهم مع الخديوى مسالة داخلية لا يجب ان تنال اهتمامالدولة للدرجة التى تستدعى الدولة فى شئونهم ووجه الخطر فى هذا التقدير ان المسالة المالية فى خطوطها العريضة لم تكن الاستارا فى الحقيقة يخفى ورائها تنازعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستئثار بالنفوذ الاعلى فى مصر ، لم يلبث ان زادت حدته فى السنوات الاخيرة فى عهد الخديوى اسماعيل .ويعلق تريل Traillعلى وقوع الاحتلال البريطانى لمصر بانه عندما انتزعت السلطة من الخديوىعللى يد عصيان عسكريوظهر كانما قد صار هناك خطر داهم بان تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندسية الى يد مجلس ثورى صار فى حال ادراك ان ازمة قد تنشا وذات طابع يهدد مصالحنا الامبراطورية لدرجة انه ما كان بوسع اية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسى ان تقفدون حركة خاصة وان فرنسا قد احتلت تونس عام ١٨٨١ م .

وهذا الراى الذى ساقه تريل لحدوث الاحتلال البريطاني لمصر . وهو بتبرير غير مقبول . وقد انزعجت اوروبا الخطوات السريعة التى اتخذتها انجلترا والتى انتهت

باحتلال القوات البريطانية لمصر . كما ان روسيا استاءت من الاجراءالبريطانى واعتبرته خروجا على سياسة الاتحاد الاوروبى ، كما ان صحف برلين هاجمت بشدة وانكرت تاييد الحكومة الالمانية لانجلترافى هذا العمل .حدث الاحتلال البريطانى لمصر مناقضا لكل المبادئ البريطانيةالمعلنة وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انساقت فى حماية اوروبية لتشويه سمعة الحكم فى مصر ، ووجدت ان من صالحها ان تستمر هذه الحملة الشوهة لسمعة الحكم المصربولاظهار عجز البلادعن ادارة شئونها عموما . وذلك لتبرير او تسويغ حادث الاحتلال البريطانىلنفسه . وادعت انجلترا بان احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عم المقاومة وامتصاص غضب الدول الاوربية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع انجلترا الى الحصول على تاييدالالمان فى مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزىلمصر .ومنذ عام ١٨٨٤ م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من مصر ، فوعد اللورد جرانثيل وزير الخارجية البريطانية بان الانسحاب سيتم بداية عام ١٨٨٤م ، التى دخلت انجلترا فى مفاوضات مع تركيا عام ١٨٨٦م من اجل الجلاء عن مصر ،واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاءالقوات البريطانية خلال ثلاثة اعوام ، ولكن انجلترا اشترطت ان يتاح لها تاخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى او داخلى ايضا ولكنالسلطان العثمانى اعترض على موقف انجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية فى مصر بقاء ولاية عثمانية .وبعد عام ١٨٨٧م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاءعن مصر وظل الانجليز يقدمون باتمرار مختلف انواع التاكيدات الشفهية بعزمهم على الجلاء الا انهم واصلوا البقاء فى مصر . ولم يحدث تغيير جذرىفى هذه القضية الا عام ١٩١٤ حينما عقدتفرنسا بالاتفاق مع انجلترا الاتفاق الودى الذى نص على ان تترك فرنسا الانجلترا حرية العمل فى مصر ولن تطلب منها تحديد اجل معين للاحتلال الانجليزى لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش .على ان فشل تسوية المسالة المصرية بين انجلترا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى الوقت الذى اشتدفيه التنافس بين الدول الاوربية لاستعمار افريقيا فاستمرت تمارسادارة مصر من خلال

الحماية المقنعة ، واصبح المعتمد البريطاني فى مصر هو الحاكم الفعلى فهو الذى يختار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية . وفى عام ١٨٨٨ عقدتمعاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة فى قناة السويس بعدمفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، وقد نصت على ان قناة السويس ستكون حرة ومفتوحة للملاحة باستمرار سواء اكان ذلك فى وقت الحرب ام السلم لجميع البواخر التجارية والحربية ، وتمثلت سياسة الاحتلال البريطانى الداخلية فى مصر الغاء المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ، ولم تشا انجلترا ان تسمح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد ان اصبحت سيطرة انجلترا على مصركاملة.وبعد ان استولى الانجليز على مقدرات الامور فى مصر عملوا على تحويلها الى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى انشاء اعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر وحين اطمانت انجلترا الى الوضع فى مصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليزواوربيين ياتمراونباوامرها دون اوامر الحكومة المصرية وزاد عدد الموظفين الانجليز والاوروبيين وزاد نفوذهم لدرجة التعالىبصورة وضعها اللورد مرومرفى تقرير عام ١٩١٤م بقوله : "يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية ان يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتجعنهابالضرورة ان يكون الاوروبى متقدما والمصرى تابعا له حتولو كانمنصب الاوروبى دون منصب المصرى اسما ، وان القيادة للموظفالاوروبى بالضرورة " .وقد وضع " دوفرين اساس سياسة انجلترا فى مصر فى التقرير الذى وضعه لتنظيم الادارة المصرية ، كان يستهدف من ذلك تاكيد السيطرة الانجليزية على مصر ، وراى اناهم الوسائل لتحقيق ذلك صبغ الادارة المصرية بالصبغة الانجليزي. كما حدد التقرير ملامح النظام سبه النيابى الذى اراده الانجليز لمصر ، ويعتمد على ثلاث انواع من المجالس :(١ – مجالس المديريات . ٢ – مجالس شورى القوانين .

٣ – الجمعية العمومية .

وقد اشتمل التقرير الى جانب ذلك دراسة مسائل اخرى مثل الضرائب والرى والتعليم. وقد اسندت انجلترا مهمة تنفيذهذه الإصلاحات البريطانية الى اللورد كرومر المعتمد

البريطانىفي مصر . واخذتاعداد الموظفين الانجليز تتزايد بعد ذلك . واتبعالانجليز سياسة الاستعانة بالمفتشين فى الاقاليم والمديريات وبخاصة فيما يتعلقبنظارتى الاشغال والداخلية . ولم يكن التقاءالموظفون المصريون نتيجة لهذا النظام الذى اقامه الانجليز يعرفون حدود اختصاصهم وان النتيجة الطبيعية لكل هذا ادى الى انخفاض مستوى المعيشة ونتشار الجهل والفقر والمرض . وكان لهذه التنظيمات اثارها الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية .

الاثار الاقتصادية :

١ – اهمال الصناعة وتحول المصريين عن الاهتمام بها ، وتتبع ذلكان كسبت انجلترا سوقا لمصنوعاتها واصبح القطن المورد الذى يعتمد عليه الفلاح . هذا ادى الى جانب خضوع الاقتصاد المصرى بأكملهتحت السيطرة البريطانية ، وكان من نتائج هذه السياسة :(ا– استحواذ بريطانيا على معظم صادرات مصر . ب– حرمان البلاد من زراعة الدخان . ج– اتجاه اصحاب رؤوس الاموال الى تملك الاراضى الزراعية مما خلق طبقات الاقطاع وادت الى تدهور احوال الفلاح الصغير والاجير الزراعى .وفيما يتعلق بالصناعة فقد تدهورت بسبب تضييق الخناق عليها ، فلم تجد لها متنفسا الا فى انواع صغيرة منها واتباعهم الاساليب القديمة فى الصناعة ، كما ان سلطات الاحتلال فتحت ابواب الجمارك المصرية امام السلع الانجليزية وكانت تعتبر ان مصر بلد زراعى لا صناعى نتيجة لعدم وجود مقومات الصناعة بها .

***الاثار السياسية والاجتماعية :**

كانت سلطات الاحتلال قد ادت الى تنمية الزيادة فى عدد افرادطبقة كبار الملاك وهم من اطلقت عليهم اصحاب المصالح الحقيقية وكانوا لا يملكون ما يقرب من نصف الاراضى الزراعية . وفيما يتعلق بالطبقةالوسطى المثقفة فقد وجهت سلطات الاحتلال جهودها لاضعافها وذلكعن طريق نشر نوع من التعليم المتوسط لا اثر له فى ارتقاء الشعب ، هذا ادى الى وجود هوة بين طبقة كبار الملاك وطبقة صغار الملاك .وبوفاة الخديو توفيق ولية الخديو عباس حلمىالثانى سندالخديوية (١٨٩٢) بدا طور جديد فى سياسة انجلترا اذ اخذ عددالموظفين الانجليز يتزايد فى الادارة المصرية وذلك تنفيذا لما

يريد ادخاله من اصلاحات وذلك لان سلطات الاحتلال ما كانت تثق فى جس نوايا الخديو عباس الذى كان يتوق بحكم تربيته العسكرية فى بلاط فيينا والنمسا الى الحكم الشخصى و التخلص من السيطرة الانجليزية المفروضة على دولاب العمل فلم يشا التعاون مع سلطات الاحتلال .وقد راى اللورد كرومر انعباس حلمىالثانى ينزع الى الاستقلال فاراد ان يقضى على هذه النزعة فى مهدها فطلب منانجلترا ارسال فرقة انجليزية الى مصر فوصلت فى ٢٣ يناير ١٨٩٠ وعندئذ بدا اللورد مرومؤ يجاهر بالتدخل الاجنبى لحماية مصلحة الاجانب فى مصر وحقوق بريطانيا فى الاستمرار فى الاصلاحات التى تنوى اتمامها طبقا للسياسة التى وضعها المندوب السامىفى عهد ابيه .ولا جراء فى ان الخديو عباس الثانى اعتنق مبدا الوطنية المصرية من اول نشاته وعمل على تحقيق المصالح المصرية فى بدء حكمه والنهوض بمطالب البلاد ولو كان ذلك مخالفا لسلطان تركيا او العتمدالبريطانى او قنصلها العام . كذلك ساعد على تكوين بعض الجمعيات والاحزاب حتى اصوات الامة بالمناواتباستقلال اللاد ضد اللورد كرومر وسياسته وقد اراد اللورد مرومر ان يجعل من عباس الثانى توفيق باشا مرة اخرى ولكن محاولاتهباءت بالفشل ، ولكن الخديوى عباس حلمىالثانى غب فى انيحافظ على كرامته وان ينهض بمصر نهضة اهلية وطنية ، فبدا حكمه بنشاط وصراحة ادت الى زيادة الثروة واستتباب العدالة وتخفيض الضرائب ونشر الامن والاهتمام بالتعليم . وكان عباس حلمى يعتمد فى تحقيق هذه السياسة على تشجيع رجال الحزبالوطنى ورجال حزب الشعب وحزب الاصلاح ورجال الدين ومسايرة الانجليزفىالنواحىالتى لا تتعارض مع تحقيق سياسته ،وبداتالنهضة التجارية والزراعية والصناعية تدب فى روحالمصريين اذتحسن انتاج الاراضى الزراعية وعادت التجارة باجزل الارباح علىاصحابها ، كما ان الصناعة عادت على المشتغلين بهابفوائد جزيلة .وبعد معارضات كثيرة بين الخديو عباس واللورد كرومر استقام الحال فتظاهر عباس حلمى بالخضوع للسياسة الانجليزية خاصةبعد ان سويت فرنسا مشاكلها مع انجلترا ١٩٠٤م غير ان الراى العاممثلا فى الصحافة المصرية تولى المعارضة ، فاخذ ينتقد السياسة الانجليزية ويقوى الحركة الوطنية التى كان يقودها فى ذلك الوقت الزعيم

مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى تلخصت مبادئه فى جلاء الانجليز عن مصر ونشر الحكم الدستوربفيها ، اضف الى هذا ان الشيخ على يوسف عمل على تاليف وفدمصربفى سنة ١٩٠٥ للسفر الى انجلترا وبسط القضية المصرية امام النواب الانجليز ، وعاونه فى ذلك المستر موزلى الذى كان قاضيا فى المحاكم المصرية ، واستقال لخلاف وقع بينه وبين اللوردكرومر . وتنفيذا لهذه السياسة اتصل الشيخ على يوسف بالسير هتكر هتين عضو مجلس النواب البريطانى ، واستمرت المراسلاتبين الشيخ على يوسف حتى سنة ١٩٠٧ حين سافر الشيخ على يوسف على راس اول وفد مصرى ، وكانت مطالب هذا الوفد هى :

اولا : اعلان الدستور ثانيا : الغاء الامتيازات الاجنبية .

ثالثا : نقل اختصاص المحاكم المختلفة الى المحاكم الاهلية .وكان مناثر وقوف الروح الوطنية فى وجه الاحتلال ان اضطر اللورد كرومرالى الاستقالة فى سنة ١٩٠٧ فخلفه السير الدنغورست الذى اراد ان يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه معالخديو عباس واضطهاد زعماء الحركة ، ففى فترة وجوده يحضر عرض على الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٩ مشروعا يقضى بمداجل شركة قناة السويس ٤٠ سنة اخرى ولكن الجمعية رفضته .وقد كان الخديو عباس يناصر الحركة الوطنية ، ولكن المصريين عملوا على الاتصال بانجلترا مباشرة فقام فى سنة ١٩٠٨ الى لندن وفد مصربدعى (الوفد الاباظى) برئاسة اسماعيل باشا اباظهوقد قابل هذا الوفد ادوردجراى وزير الخارجية البريطانية وعرض عليه الوفد المصرى المطالب الوطنية ومنها ان يكون راىأعضاء مجلس الشورى قطعيا لا استشاريا .وفى سنة ١٩١١ مات غورست فخلفه اللورد كتشنر الذى اضطهد الوطنيين وارداد التقليل من سلطة الخديو عباس وبقى معتمدا انجلترا حتى قيام الحرب العالمية الاولى ١٩١٤م . ولكن الوطنيين المصريين طالبوا باستقلال مصر فى سنة ١٩١٢ عندما كانت تركيا منهمكهفى حربها مع ايطاليا فاجتمع سعد زغلول واحمدلطفى السيد وعدلى يكن وكونوا وفدا قابل المعتمددالبريطانى وحادثوه فى هذه الفكرة على ان تضمن بريطانيا هذا الاستقلال بمعاهدة بين البلدين . ولكن الحكومة البريطانية كعادتها لم توافق ،وقد كانت الحرب العالمية الاولى من اكبر

العقبات فى سير الحركة الوطنية اذا اخمدت هذه الحركة اثناءها .لقد نشبت الحرب فى اغسطس ١٩١٤ بين النمسا والمانيا والمجر وتركيا من جهة وفرنسا وانجلترا من جهة اخرى ، ولما كان الخديو عباس حلمىفىالاستانة منعته الحكومة البريطانية منالعودة الى مصر بحجة انضمامه الى اعدائها فى الحرب ، وانتهزت هذه الفرصة واعلنت الحماية على مصر ورفع السيادة التركية عنهافى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ كما اعلنت الاحكام العرفية وعزل الخديوعباس حلمىالثانى وتعيين عمه الامير حسين كامل سلطانا على مصر .وقد ظل الخديو عباس حلمى بعيدا عن مصر متنقلا بيم تركيا وفرنسا وايطاليا وسويسرا واسبانيا وغيرها من الدول الاوربية .وفى سنة ١٩٣١م دارت مفاوضات بين الخديو عباس حلمىوبين الحكومة المصرية انتهت بنزوله عن المطالبة بحقوقه فى ١٢مايو سنة ١٩٣١م، وقررت الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل صدقى باشا ان تمد عباس حلمى باشا مقابل هذا التنازل بمبلغ سنوى لنفقاته .

الفصل السادس

مصر و ثورة سنة ١٩١٩

***الحرب العالمية الاولى واعلان الحماية :**

قامت الحرب العالمية الاولى نتيجة لاغتيال الارشيدوق فرديناند ولى عهد النمسا بيد احد الصربيين ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب وموازرة الروسيا للصرب مما استتبع دخول فرنسا وانجلترا الحرب الى جانب روسيا ٤ اغسطس ١٩١٤ م .ولقد انتهزت انجلترا هذه الفرصة لكى تعمل على اعلان حمايتها على مصر ، وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها الى مصر سنة ١٨٨٢م حيث انها لم تستطيع ضم مصرالى الممتلكات البريطانية واعلان الحماية عليها منذ اختلالها اياها فى ١٤سبتمبر ١٨٨٢م وذلك خشية اثارة شكوك الدول الموالية لسياستها واثارةالفوضى فى مصر لمناهضتها للسياسة التى اعلنت عنها حكومة جلالة الملكة اثر احتلالها للبلاد وذلك مراعاة للراى العام الانجليزى الذى كان ينفذ سياسة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية وبناء عليه فضلت اعلانالحماية المقنعه عليها لانها رات فى انتهاجها لمثل هذه السياسة احتفاظا.بشخصية مصر من حيث تبعيتها للباب العالي بمقتضى فرمانات (١٨٤١ . ١٨٧٦ – ١٨٧٩) التي هي وثائق دولية لموافقة الدول عليها وليس في مكانتها تغييرها أو تعديلها دون موافقة السلطان و الدول الأوربية ، فرأت عدم إثارة تلك الدول وخاصة فرنسا التي ظلت معارضتها للاحتلال الإنجليزي مستمرة حتى إبرام الوفاق الودي ١٩٠٤م و الذي بمقتضاه أطلقت فرنسا يدها في شمال أفريقيا وأطلقت إنجلترا يدها في مصر. وعلى هذا الأساس ظلت مصر تابعة لتركيا حتى قيام الحرب العالميةالأولى في سنة ١٩١٤م فتضافرت عوامل اتخذتها إنجلترا ذريعة لفصل مصر عن الدولة العثمانية نهائيا وإعلان الحماية عليها ، ولقد كانت هذه العوامل متعددة منها : تفاقم الموقف في الشرق الأدنى ثم ما كانت تخشاه إنجلترا وقتئذ من حدوث فتنة داخلية يقوم بها الألمان والأتراك المقيمون بمصر بعد أن اشتركت تركيا في الحرب ضد الحلفاء وانحاز الخديوي إلى جانب الأعداء ثم ما كانت

تراه شذوذا في موقف المصريين الذين وجب عليهم بمقتضى الفرمانات السلطانية التي تنظم العلاقات بين مصر و الباب العالي أن يقدموا المساعدة الحربية لتركيا حين يحول وجود الاحتلال دون تمكينهم من فعل ذلك فخشيت إنجلترا من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم و التي تربطهم بها وشائح الدين و العاطفةوجد الاحتلال مخرجا في جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود جيوش الاحتلال بمصر يعرضها للغزو الأجنبي وعلى ذلك فقد أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال جون مكسويل أمام الاستعداداتالتي تقوم بها تركيا في سوريا و التي اعتبرتها تمهيدا لغزو مصر وفي ذلك الوقت كانت وزارة الخارجية الإنجليزية قد انتهت من تقرير مسير محسر واستقرار رأيها على إعلان الحماية عليها بعد أن نبذت فكرة ضم للممتلكات البريطانية ضما صريحا رغبة منها في تجنب خلق مشاكلمصر هي في غني عنها ، في تلك الآونة العصيبة، كما أنها نبذت فكرة إعلان حياد مصر على أساس أن هذا ربما يؤدي إلى قيام المصريين بعمل معاد لإنجلترا ومعاونة هؤلاء (المصريين) لألمانيا التي كانت متحالفة مع تركيا بمقتضى معاهدة دفاعية سرية أبرمت في " نزابيا " في ٢ أغسطس ١٩١٤م بين السفير الألماني فونفانجنهام وبين الصدر الأعظم سعيد حليم لا سيما وأن الأتراك كانوا قد وضعوا خطة للهجوم على قناة السويس وإلى جانب هذا كانت إنجلترا ترغب في الانتفاع بمؤازرة مصر للقوات الإنجليزية فيها أيام الحرب ، وهذا لا يتيسر إنأعلنت مصرحيادها رسميا ، إذ أن طلب المساعدة لمصر حينئذ يلقي على عاتق مصر عبنا ينطوي على إجبار بلد محايد على القيام بعمل حربي سوف تصبح له ضرورته التي لا مفر منها، وعلاوة على ذلك فإن فكرة فصل مصر عن تركيا وإعلان استقلالها استقلالا داخليا في نطاق الإمبراطورية ، تلك الفكرة التي راودت الحكومة الإنجليزية لم تجد قبولا وذلك لاعتقادها أن هذا الوضع لا يلائم مصلحة إنجلترا في وقف الحرب ولأنها كانت متيقنة تماماً من نيل المصريين لمساعدة الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم والذي تربطهم بها رابطة الدين وليس أدل على ذلك من مبادرة سلطات الاحتلال بالإيعاز إلى الحكومة المصرية بإيقاف نشاط الجمعية التشريعية ومهدت لهذا بأنأصدرت قانون في

١٨ أكتوبر ١٩١٤م يمنع اجتماع خمسة أشخاص على الأقل في أي مكان ما ، وجعلت عقوبة المخالفين لهذا الحبس لمدة ستة أشهر أو غرامة مقدارها ٢٠ جنيه ، وفي نفس اليوم صدر أمر تعطيل عقد الدورة الثانية للجمعية التشريعية .واستقر رأي الحكومة الإنجليزية إذا على إعلان الحماية إذا رأت في إعلان الحماية نتيجة طيبة ومنطقية إلى حد لا يمكن معه مهاجمتها لسياسة كرومر التي كانت تهدف دائما إلى إبقاء الحكم في أيدي المصريين ، ومن ورائهم يقوم الإنجليز بنصحهم وتشجيعهم أو كبح جماحهم .وعلى هذا الأساس فقد أعلنت إنجلترا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م ، فقد جاء في إعلان الحماية " نظراً لأن حالة الحرب الناشئة من اشتراك تركيا وضعت مصر تحت حماية جلالته " أي جلالة ملك المملكة المتحدة وإمبراطور الهند " وتصبح الدولة تحت الحماية البريطانية ، وبهذا تنتهي سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومته الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها ".

وقد جاء إعلان هذه الحماية في رأي عديدين باطلا من وجهة نظر القانون الدولي ، فهو إعلان صادر من جانب واحد وفرض للقوة وحدها فهي حماية لم يعترف بها المصريون ولا الدول الأوروبية ولقد أردفت إنجلترا هذا الإعلان بإعلان آخربتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤م يقضي بعزل الخديوي عباس حلمي الثاني وتولية الأمير حسين كامل الذي أعلن سلطان ، وهكذا أنهت الحماية الاستقلال الذي كان لمصر . في حدود الفرمانات ، كما انتهت حقوق تركيا في السيادة على مصر و الحقوق التي كانت أيضاالخديوي بمقتضى الفرمانات وكل تلك كانت حقوقا انتزعتها إنجلترا صاحبة السيادة القانونية . لنفسها فصارت من الآن فصاعدا ، وطالما بقيت الحماية على مصر هيوهكذا عمدت إنجلترا إلى تثبيت مراكزها في مصر لا سيما وأن تركيا هي صاحبة الشرعية على مصر من وجهة النظر الدولية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا فضغط المعتمد البريطاني في مصر على حكومة حسين رشدي في مصر لتأجيل عقد الجمعية التشريعية وفرض الرقابة على الصحف ، وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة

الحربية البريطانية تضع خططها الحربية في الشرق الأوسط ، كانت وزارة الخارجية البريطانية تمهد لنظم العلاقات الشكلية بين مصر وتركيا .

وهكذا انتهت السيادة العثمانية عن مصر وفرضت على مصر قيود الحماية البريطانية وانتهكت خلالها حرمة مصر وكرامتها فازداد إشراف إنجلترا على الأمور الداخلية و الخارجية وأعطت لنفسها حق الدفاع عن البلاد ، وسخرت كل موارد البلاد لخدمة حرب شنتها هي وليس لمصر فيها ناقة ولا جمل بل خدمة مصالح إنجلترا الاستعمارية أولا وقبل كل شيء ، ولقد انتهزت إنجلترا فرصة هذه الحرب لتقضي على كل حرية وكل حقوق البلاد في سبيل خدمة مصالحها هي وصارت مصر في ظل الحماية خاضعة لانجلترا رأسا وليس لها أمر في إدارة شئونها الداخلية و الخارجية ، وأصبح الحكم العسكري البريطاني هو المسيطر على كلشيء وذلك باعتراف الدول الموالية لانجلترا.ولم يستطع المصريون أن يقاوموا الحماية البريطانية في الوقت الذي صارت فيه البلاد تعج للقوات البريطانية ، واستأثر المندوب السامي البريطاني سير مكماهون بالسلطة الفعلية في إدارة شئون مصر الداخليةو الخارجية.وفي تلك الأثناء دأب الإنجليز على بذل الوعود البراقة للعرب لتحقيق الاستقلال إذا هم ساعدوا الحلفاء ضد الأتراك ، وتحت تأثير هذه الوعود قاتل العرب في صف الحلفاء ضد تركيا دولة الخلافة ، وبفضل مساعدة العرب وقيام الثورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين تمكن الحلفاء من تعويض النفوذ العثماني في البلاد العربية ، وساعد المصريون الإنجليز في طرد الأتراك من سيناء. فتحمل المصريون عناء كبيراً في سبيل تموين الجيوش البريطانية بالعمال و المواد الغذائية أثناء الحرب ، وربما وثق المصريون عندئذ بوعود الحلفاء وتصريحات ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حق تقرير المصير دون تدخل أو ضغط من الدول الأخرى ، ولم يعلم المصريون و العرب جميعاً عندئذ أنهم في الوقت الذي كانوا يقدمون هذه التضحيات من أجل الحلفاء ، وفي الوقت الذي دأب الحلفاء على تقديم الوعود للعرب بالاستقلال و الحرية بعد انتهاء الحرب كانت إنجلترا تحيك مؤتمراتها الكبرى ضد العرب فعقدتاتفاقية سايكس بيكو (مارس ١٩١٦) بين إنجلترا وفرنسا وروسيا لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ،

وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت العراق وفلسطين من نصيب إنجلترا فضلا عن مصر التي كان مفروضا أنها تحت الحماية فعلا في حين كانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا. ولمتكشف انجلترابتلك الجريمة بل أرادت أن تمضي في مخططها الاستعماري فأعلن بلفور وزير الخارجية البريطاني تصريحه المشئوم يجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود وهكذا أخذ العرب دروسا قاسية جزاء ثقتهم في شرف الاستعمار. وأما من حيث نظام الحكم قض فقد قضت إنجلترا نـهائيا على نظام الخديوية هذا النظام الذي أقرته تركيا لمصر في عهد الخديوي إسماعيل ، وأحلت الحكومة البريطانية نظام السلطة محل ذلك النظام ، وهكذا كان مجيء الحماية إيذانا بانتهاء الخديوية ، وزالت نهائيا الروابط بين الهيئة الحاكمة في مصر و الدولة العثمانية حتى أعلنت إنجلترا قيام نظام السلطنة . ولما مات السلطان حسين كامل وضعت إنجلترا في السلطة أخاه فؤاد ، ومع ذلك فإن الشعور القومي ظل موجودا في نفوس الش المصري ينتظر الفرصة للانفجار ، وكانت الحكومة المصرية نفسها بالرغم من موالاتها لإنجلترا وتعاونها معها تنتظر منها بعض العمل لتحقيق أماني مصر القومية عقب انتهائها من الحرب وانتصارها ، ولكن الحكومة البريطانية ظلت جامدة لا تعطي المصريين أملا حقيقيا . تحمل الشعب المصري إذا تحت نظام الحماية الكثير من الويلات فإلى جانب ما ذكرنا فقد انتهزت إنجلترا سلطات الحماية وجندت نحو مليون ونصف من المصريين لخدمة الجيوش البريطانية ، كما استولت إنجلترا على الدواب وأعلافها ، إذا كانت الحبوب و الحيوانات التي يمتلكها الفلاحون موضع مصادرة أو شراء بثمن بخس من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، واستخدم المصريون بجمالهم وبسواعدهم ليس فقط في فلسطين حيث تتقدم القوات البريطانية ، ولكن أيضا في فرنساواشترك الجيش المصري في القتال إلى جانب الجيوش الإمبراطورية في جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، و الجبهة الغريب ضد قوات السنوسي ، والجبهة الجنوبية في السودان ضد السلطان على دينار.

–وكل تلك الإجراءات لم تكن لتمر دون رد فعل من جائب الشر المصري ، فحدثت مظاهرات طلابية ، ومحاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، ومظاهرة

الرديف أمام قصر عابدين في ٢٩ ينـاير ١٩١٦ واعتذار الأمير كمال الدين عن قبول العرش الذي خلا بوفاة والده في أكتوبر ١٩١٧م ، مما حدا بالسلطات البريطانية إلى اختيار أحمد فؤاد سلطان على مصر يوم ١٠ أكتوبر في ظل الحماية البريطانية وكل ذلك كان مقدمات لثورة ١٩١٩ م.

• ثورة سنة ١٩١٩م :

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نضج الثورة المصرية التي تفجرت عام ١٩١٩م وذلك أنه ارتبط بإشعال هذه الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشتراك المصريين في الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركية وألمانيا و النمسا ، كما كاناعتقال سعد زغلول وصحبه في أوائل عام ١٩١٩م السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها . إذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصري منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨م من خلاصة الرجال المثقفين ثقافة قانونية ، وكانوا أعضاء في الجمعية التشريعية المعطلة، وكان على رأس الوفدسعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطني وحزب الأمة والكفايات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصري إلى جانب تفاهم رئيس الوفد . سعد زغلول . مع حسين رشدي باشا رئيس الوزراء حتي تشـارك السلطات التشريعية التنفيذية في التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية . جاء تشكيل الوفد المصري على أساس جديد في التاريخ المصـري الحديث هو التوكيل الشعبي بالحصول على توقيعات المصريين في مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصري . سعد وزملاؤه . للتحدث باسم الشعب المصري في المطالبة بالاستقلال وإنهاء الحماية. وكـان اللجوء إلى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر في عام ١٩١٨م، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميله عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي من دهشة السير ريجنالد ونجت Regnald Wingate المندوب السامي البريطاني من أنه ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث

باسمها وذلك أثناء لقائهم به في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م لعرض المطالب الوطنية. فكانت النتيجة تأليف الوفد المصري كهيئة تتحدث باسم الشعب المصري في نفس اليوم تم انضمـــام أعضاء آخرين في ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى إذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول أعيد تكوين الوفد من –جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨موهو الذي وضعه الوفد الأول .

إذن تعددت الأسباب المسئولة عن تفجر ثورة ١٩١٩ في مصر وتمثلت تلك الأسباب في ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية ، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصر وإلغاء الجيش المصري ، وتعيين مستشارين إنجليز في مختلف المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوربيين في كل الإدارات ، وتعطيل الجمعية التشريعية وشل دور الحكومة الوطنية ثم إعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة في أمور مصر ، ووضعت أرض مصر وإمكانياتها لخدمة القوات البريطانية في حربها ضد دول الوسط ، فتحمل الشعب المصري مظالم السلطة العسكرية على مقبض في ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب ، في الوقت الذي يشعر فيه الشعب المصري بمكانته التاريخية و العلمية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وفي الوقت الذي يعمل فيه الحزب الوطني على إذكاء الروح الوطنية في نفوس المصريين

هذا إلى جانب سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصادية. ففي الوقت الذي خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنية زادت استثمارات الأجانب في البنوك و الشركات و المصانع. إلى جانب انخفاض ثمن القطن . المحصول الرئيسي للبلاد . مع نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعاركالحربية إلى جانب ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخول في الوقت تصادر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحين من حبوب ودواب .بالإضافة إلى ما سبق فقد ساهمت حركه الصحافة والأدب التي ارتبطت بانتشار

التعليم وتطور الأفكار و النهضة النسائية . ساهمت كل هذه النواحي في تنبيه الرأي العام المصري إلى حقيقة الدور الإنجليزي في مصر، وإلى ضرورة إنهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها ، وهو حقها كأمة تستعيد مجدها الذي فقدته في ظل الاحتلال الأجنبي . ومن هنا يمكن القول إن ثورة ١٩١٩ ، لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية ، بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية وأيضا وإن ارتبطت ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حسن حظ مصر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقي العداوة و البغضاء بين طبقات الأمة كان السبب المباشر للثورة إذا طلب سعد زغلول ورفاقه السعي إلى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقال سعد زغلول وزملاؤه ونفيهم . وتفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم رئيس الوزراء حسين رشدي بطلبين للسفر إلى باريس لعرض المطالب الوطنية المصرية على مؤتمر الصلح ، إلى الحاكم العسكري البريطاني بمصر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨م حيث كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصري ، و الطلبالثاني السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسين رشدي ومعه عدلي يكن ، ولكن الجانب البريطاني سوف لا يقبل الاستجابة ، ثم لم يلبث أن رفض في الأول من ديسمبر ١٩١٨ السماح بالسفر مما جعل حسين رشدي يقدم استقالته في اليوم التالي . اشتد هياج الخواطر لما اتبعته السلطة العسكرية البريطانية إزاءالشعب المصري ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو إلى ما اعتزم • ، وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد في " بيت الأمة " خطب في الجمعية التشريعية منتهزا فرصة إلقاء إحدى المحاضرات ، وندد في خطبته بسلطات الاحتلال ، ونادي بإلغاء الحماية وطالب باستقلال مصر واحتج على منع الشعب المصري من تقديم مطالبه إلى مؤتمر الصلح في باريس ، واستنكر قبول استقالة رشدي باشا في الأول من شهر مارس ١٩١٩م . كما بعث الوفد إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر بمذكرات تتضمن وجهة نظره في مستقبل مصر السياسي التي تتمثل في إلغاء

الحماية والاستقلال التام وقيام حكومة دستورية ترعى مصالح الشعب وتحترم مصالح الأجانب في مصر وضمان حياد قناة السويس .رأت السلطات الحماية في احتجاجات الوفد المتتالية ضد السياسة البريطانية و التشهير بها لدى معتمدي الدول تحديا لها وكشف لنيتها السيئة نحو مصر، فلجأت إلى أسلوب القوة ، فاعتقلت كل من سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمدي الباسل ونفوا إلى جزيرة مالطة مما دفع الأعضاء الباقيين من الوفد إلى الاجتماع وإرسال برقية إلى السلطان فؤاد يحتجون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسئولية ، كماأرسلوا برقية إلى الحكومة البريطانية يحتجون فيها ويصرحون بأنهم ماضون في الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة.

كان اعتقال أعضاء الوفد المصري بمثابة الشرارة الأولى المؤديةباندلاع الثورة التي بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يوم ٩ من مارس ١٩١٩م ثم شارك طلاب الأزهر و المدارس جميعاً في مظاهرات ، وكان طلبة الحقوق بحكم دعمهم القانوني أول المصريين ، فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبحية يوم الأحد ٩ مارس ، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة وأعلنوا إضرابهم عن دراسة القانون في بلد يداس فيها القانون. وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الإفصاح عن شعورهم الوطني والإعراب عن احتجاجهم على نفي زعماءالوفد أمام ممثلي الدول الأجنبية .

ومن الثابت أن العمال اشتركوا في الحركة منذ يومها الثاني ، وكان عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل ، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلة . ثم لحقهم في الإضراب عمال العنابر ، وكان هؤلاء العمال يشتغلون في القطارات وبدونهم يتعطل سيرها، وقد عمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكك الحديدية ، ثم قطعوا الخط الحديدي بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلي ، وفي يوم ١٦ مارس اعتصم عمال شركة الكهرباء ، فباتت العاصمة في ظلام حالك وأخذت المظاهرات التي تسير ليلا تحمل المشاعل وقد انضم الحرفيون إلى الحركة فانخرطوا في المظاهرات ، وفي يوم ١٨

مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناعفي شارع بولاق ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضماء للمتظاهرين فيه ، فاعترضهم القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبري أبو العلا حدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى و الجرحي ، وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث ، فقد اجتمعوا في يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالإضراب احتجاجاً على رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجانها إلى طريق الإرهاب بالقبض على الزعماء الأربعة ، وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة لاثبات الإضراب في محاضر جلسات المحكمة وطلب التأجيل في جميع قضاياها للسبب المذكور. فكان هذا الإضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للإضراب العام ، فحذا المحامون الشرعيون حذروا زملائهم الأهليين ، وأضربوا في يوم ١٥ مارس وأوفدوا بعضهم بطلب التأجيل في القضايا.

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم وأقفلت البيوت المالية أبوابها ، وعندما اشتد اعتداء الجنود الإنجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالي الأحياء الوطنية : كحي الأزهر و السيدة زينب و الجمالية و الحسينية وباب الشعرية وغيرها ، في إقامة الحواجز و المتاريس لتعطيل سر السيارات الحربية المقلة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية منرصاص الجنود أو معامل يرمون منها الجند بالطوب و الحجارة.واختصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام ، ولكن في اليوم الرابع (الأربعاء ١٢ مارس) كان الإضراب قد انتشر بسرعة إلى الأقاليم.

ففي طنطا تألفت مظاهرة من طلبة الجامع الأحمدي و المدرسة الثانوية ، ثم انضم إليها الشعب ولكن ما كادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة إنجليزية كانت مرابطة بإطلاق الرصاص ، فلقي ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون ، وهكذا لم يكد يأتي يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة و الغربية و المنوفية و الدقهلية قد جاهرت بالثورة ، ومن الدلتا انتشرت الثورة إلى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث وخصوصاً في أسيوط و الفيوم وغيرها .

هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها تهديد أو وعيد وكان أشد الحوادث عنفا عندما ترصد الثوار في ١٨ مارس للقطار القادم من الأقصر إلى القاهرة ، وهاجموه في ديروط ثم في ديرمواس ، وكان بالقطار بعض الضباط و الجنود البريطانيين ، فقتلوا وكان عددهم ثمانية ، ثلاثة من الضباط وخمسة من الجنود ، وقد كان لهذا الحادث ضجة كبرى وانتقمت السلطات البريطانية لمصرعهم من هذه المدن.

وكان أكثر حوادث الثوار جراءة وتنظيما عندما هاجم القرويونالنجدات الإنجليزية التي أرسلت بطريق البواخر النيلية إلى أسيوط ، فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول تجاه بلدة شلش بمركز ديروط وكان المهاجمون مسلحون بالبنادق و العصا وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التي بها حصدت عدة مئات منهم ، وقد وقع الهجوم الثاني بعد المكان الأول ، ولم يفر الثوار فيه بطائل أيضا ، وأصيب في هذا الهجوم ضابطين بريطانيين ، ثم وقع الهجوم الثالث من جانب البلاد التابعة لنقطة صنبوبمركز ديروط إلا أن المدافع الرشاشة التي صوبت إليهم من الباخرة أحبطت هجومهم.

وقد اشترك البدو في الثورة أيضا وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين السلطات البريطانية كان أكبرها في الفيوم (حيث عصبية حمدي الباسل) فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم في أعداد كبيرة في يوم ١٩ مارس ، واشتبكت في معركة حربية مع رجال الحرس إنجلت عن عدد هائل من القتلي و الجرحى بلغ أربعمائة ، كما حاصر البدو في مركز (أطسا) ديوان المركز ، كذلك هاجم البدو في البحيرة مركز كوم حماده حتى اضطر الإنجليز إلى إرسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصدها .

*** لجنة ملنر:**

رأت الحكومة البريطانية إذا إيفاد لجنة إنجليزية إلى مصر تجري تحقيقا وافيا في أسباب الشغب الذي حدث في مصر على أن يعاد القانون و النظام أولا على أنه في اليوم التالي (أول أبريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد اللمبي أنها قد اقترحت إرسال لجنة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ملنر ، وقالت أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الإفراج عن سعد وصحبه ، ولم يلبث اللورد كيرزون أن اعترف بمهمة

اللجنة الحقيقية في الشهر التالي (١٥ مايو ١٩١٩) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضاء الدول الحامية وسكان البلاد على نسبة واحد ووضع تفاصيل دستور لمصر بعد أن تستشير السلطان ووزراؤه وأصحاب الشأن و الرأي من المصريين غير أن اللجنة تعطل مجيئها نحو ثمانية أشهر فلم تصل إلى مصر إلا في ٧ من ديسمبر ١٩١٩ . ولم تكد تصل لجنة " ملنر رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة ومنظمة لمقاومتها ، وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية جاء به " لقد اجتمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية :.

أولا : لأن المسألة المصرية مسألة دولية فقبول المفاوضة مع لجنةملر يفقدها هذه الصيغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين إنجلترا.

ثانيا : لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية مع أن الأمة لم تقبل الحماية بل رفضتها رفضاً باتا ، وأعلنت بأنها لا ترضى بغير الاستقلالالتام .

ثالثا : لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون في ظل الأحكامالعرفية و القوانين الاستثنائية ، فإصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من إجماع الأمة الذي تجلى في كثير من المظاهر لا يفيد ، إلا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الإجماع القومي.

واستطرد البيان قائلا " إن الحكومة الإنجليزية في حاجة إلى موافقة المصريين على حمايتها لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ، ولو صدقت عليها جميع الدول ما دام الشعب المصري هو صاحب الشأن وحده لا يقبلها ، فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالأخرى تمسكها برفض الحماية أمر مشروع فضلا عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية إلى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية وتكون كل مفاوضة في هذا الشأن مجرد من أي صيغة شرعية ولا تلزم الأمة شيئا .

ونتيجة لتأزم الموقف اضطرت الحكومة البريطانية إلى إطلاق سراح سعد زغلول وزملائه ومع ذلك استمرت المقاومة المصرية التيهزت أقدام الاحتلال .

*** نضال الوفد في أوروبا وأمريكا :**

بينما كانت أرض مصر تضطرب بالقلاقل السياسية ويدور حولها الصراع بين القوى الوطنية التي يمثلها الوفد واللجنة المركزية ، وبين القوى المعادية من الإنجليز و الخائنين ، كان الوفد في أوروبا يخوض غمار معركة مريرة ضد الحماية، فعلى أثر قرار الإفراج عن سعد زغلول باشا ورفاقه ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر إلى باريس ، سارع الوفد بالقاهرة إلى تنظيم نفسه. وكانت إنجلترا قد أعدت للأمر عدته بحيث تلحق بالوفد هزيمة منكرة. وكانت أول ضربة تلقاها الوفد هي : اعتراف ولسن بالحماية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، ورأى سعد زغلول أن العمل فيباريس لا يجدي ، وأنتركيز العمل في مصر أجدى وألزم ، ومن ثم يسمح له بعرض أقوالهعليه ، واستند في أحقية مطالبه إلى الأسس الآتية :

أولا : إذا كان الاشتراك في الحرب هو الشرط الذي يبيح للأمم رفع صوتها في المؤتمر فإن هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما ، إلا أنها في الواقع أعلنت في ١٥ أغسطس أنها في حالة حرب على ألمانيا.ثانيا : يقتضي إلغاء السيادة التركية . وهو الأمر الذي نشأ عن الحرب – تغيير في حالة مصر السياسية التي قررتها معاهدة ١٨٤٠ ، وهذا التغيير لا يمكن إدخاله إلا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسي ولا يصح إجراء هذا التغيير في غيبة المصريين .

ثالثا : سمع المؤتمر لصوت المقاطعات التي فصلت عن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها ، فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها ، على أن الضربة الكبرى التي أعدها الإنجليز للوفد لم تلبث أن هوت سريعا ، ففي ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين الألمان وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية (المواد من ١٤٧– ١٥٤) وتتضمن بإيجاز الاعتراف بالحماية البريطانية و التنازل عن الامتيازات في القطر المصري ، وتوافق

على نقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨م عن حرية المرور بقناة السويس إلى إنجلترا.

وهكذا قبل أن تمضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، كانت آماله قد انهارتوكسبت إنجلترا اعترافا دوليا حمايتها على مصر.

وعلى أثر اندلاع المظاهرات بعد فشل الوفد المصري في باريس اضطر الإنجليز إلى استدعاء وفد مصر للتفاوض في لندن وقبل سعد زغلول فكرة التفاوض مع إنجلترا، في ٥ يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول إلى لندن ومعه بقية أعضاء الوفد وقد كان من الطبيعي أن تكون أولى المسائل التي تناولها الفريقان من حيث الأهمية:

*** مسألة الاحتلال :**

وقد دار البحث في معالجة هذه المسألة حول نقطتين:

الأولى : التحالف ،والثانية : المسألة العسكرية. وفكرة التحالف في منشأها فكرة مصرية بحتة. فقد جرت على لسان سعد زغلول عندما قابل السير ريجنالد ونجت في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م ليوقف اعتراض الإنجليز على الاستقلال و الجلاء عن مصر. ثم تفاوض الوفد في المسألة العسكرية وانتهي إلى أن الأمر فيها لا يخرج عن إحدى حالتين: حالة الحرب وحالة السلم. فبينما يختص بزمن الحرب رأى الوفد بأن تتضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا فيه بمساعدة مصر في الدفاع عن سلامة أراضيها من أي اعتداء خارجي، أما فيما يتعلق بزمن السلم فقد قرر الوفد أنه يجب ، ينتهي الاحتلال العسكري ، على أن اللورد ملنر لم يقبل هذا وأبدى اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر متعللا بمسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها مما كان يقتضي وجوب قوة عسكرية من أجلها. وقد عرض سعد زغلول أن تكون القوة مصرية وضباطها من الإنجليز فكرر ملنر الرفض. ولهذا تفاوض الوفد في المسألة ولم يجد مفراً في النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية بريطانية بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساساً بالسيادة المصرية . كما يقول عدلي باشا على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يوجه جهوده إلى تحديد صلة هذه القوة العسكرية وتم الاتفاق أن تكون

قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي وأن المحافظة على النظام الداخلي من شأن المصريين أنفسهم ، على أن ملنر اعترض أن تكون تلك القوة: علي الضفة الشرقية للقناة أن وجود قوات بريطانية في منطقة القناة المحايدة قد يلقي المشاكل بينها وبين الدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك الترعة . ولهذا رفض ملنر أن تكون القنطرة هو المكان المخصص لتلك القوات

***التمثيل الخارجي و وعلاقات مصر الخارجية**

رأى اللورد ملنر أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية أما مصالح مصر التجارية وسواها فقد رأى أن يتركها بيد المصريين وعلى ذلك اقترح على أن تقتصر صفةالممثلين المصريين على الصفة القنصلية فقط لا للسياسية. على أن الوفد رفض هذه المنطقة ولكن اللورد ملنر اقتنع في النهاية بوجهة النظر المصرية أن التمثيل السياسي لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال لتحقيق السيادة. **الامتيازات الأجنبية :**

كانتا خطة اللورد ملنر أن يتخذ من هذه المسألة سلما للسيطرة على الإدارة المصرية الداخلية ، وأن ملنر بين للوفد المصري أن مشروعه يقوم على تنازل الدولة عنها لإنجلترا بعد تعديلها ، ومن ثم فقد رتب علىهو هذا أن تعترف مصر لإنجلترا بحقوق واسعة لصيانة المصالح الأجنبية ، ومن شأنها أن تذهب بالاستقلال الداخلي لمصر ، وهذه الحقوق هي ما أطلق عليها اللورد ملنر اسم " ضمانات" للدولة صاحبة الامتيازات لتقبل التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا ، وهذه الضمانات كانت تقوم على تعيين مستشارين بريطانيين في الحكومة المصرية أحدهما مالي والآخر قضائي وقد رأي ملنر أن تعيين هذين المستشارين يكفل ضمان هذه المصالح فيتولى أحدهما ضمان اقتدار مصر على سداد ديونها ، ويتولى الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالأجانب ، وزاد ملنر على ذلك ضماناً ثالثاً أن يخول للمعتمد البريطاني حق التدخل لمنع تطبيق أي قانون مصري على الأجانب يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية. أما التعديلات التي رأى ملنر إدخالها على نظام الامتيازات الأجنبية فكانت تقضي بإبطال المحاكم الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع

اختصاصها، وسريان التشريع الذي يفرض الضرائب على جميع الأجانب في مصر ، ولقد قبل الوفد المصري حلول إنجلترا محل الدول صاحبة الامتيازات في حماية الأجانب على أن الخلاف دب بين الفريقين حول اختصاصات المستشارين المالي و القضائي وحق المعتمد البريطاني في منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ، فبينما يختص المستشار المالي ، كان الوفد يخشى أن يتعدى حدود اختصاصات لجنة صندوق الدين إلى التدخل الفعلي في كيفية التصرف في ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة .

***الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب في خدمةالحكومة المصرية :**

وقد اقترح الجانب المصري على ملنر أن تترك الحكومة المصرية المختصة وشأنها في استيفاء من تبقيه ، وفي إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب ، ولهذا اعتصموا بهذا المبدأ وهو أنه لا يجوز تعيين بريطاني أو أجنبي آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها في قومهم ، وقد سلم ملنر بصواب حجة الجانب المصري .

السودان :

أما عن موقف الوفد في مسألة السودان ، فكان موقفا خاصاً ، فقد كان من رأي سعد زغلول أن يترك السودان لاتفاق خاص ، بعد أن تتم تسوية مسألة مصر ، وكان تبريره لهذا الرأي أن مصر تستطيع وهي قوية الحصول على حقوقها كاملة في السودان ، وأنه إذا ترك أمر السودان لموضوع اتفاق خاص ، فلا يكون في ذلك تنازل عن مصر عنأي حق لها فيه ، وقد قرر الوفد الموافقة على هذه النظرية بالإجماع .

مسألة العرش :

كانت مسألةالعرش من بين القضايا التي نوقشت في هذه المفاوضات ، وأن سعدزغلول قد طلب بخلع السلطان وإعلان الجمهورية، وقد علق ملنر على هذا لا نريد أن ندخل في النظام الدستوري ، وأنه لامانع من استكمال المعاهدة على هذا.وعلى كل حال فبعد أن انتهى الوفد ولجنة ملنر من تبادل الآراء بخصوص القضايا التي تعرضتا لها ، واتفق الطرفان في ٥ يولية ١٩٢٠م على أن يقدم كل منهما مشروعا يتضمن ما

فهمه من المحادثات ، وقدم اللورد ملنر مشروعا بريطانيا فكان يشتمل على ضمان بريطاني بسلامة مصر واستقلالها ، ولكن يجبرها على التعهد بعدم عقد أي معاهدة مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا ، وعلى إعطاء بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية وحق استعمال الموانى و المطارات ويجبر مصر على تعيين مستشار مالي تكون له جميع اختصاصات صندوق الدين ، ويفرض على مصر أن تعهد إلى بريطانيا بالتدخل لدى الدول الأجنبية في شأن الامتيازات الأجنبية وأن تعين موظفا بريطانيا في وزارة الحقانية له من السلطات ما يسمح له من التأكد من حسن إدارة القوانين المتعلقة بالأجانب وبريطانيا هي التي تمثل مصر لدى الدول التي ليس لمصر فيها ممثلا خاصا ، ولها في مصر صفة استثنائية تسمح لممثلها بالتقدم على جميع الممثلين الآخرين. إنها الحماية بنصها وروحها ، وإن كانت في ثوب جديد .

وأما مشروع الوفد فكان ينص على إنهاء الحماية والاحتلال العسكري البريطاني واسترداد مصر بكامل سيادتها الداخلية و الخارجية كدولة ملكية لها نظام دستوري ، وعلى أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد ، وأن تسحب قوتها من مصر بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان. ثموضعت لجنة ملنر مشروعا ثانيا عدلت فيه بعض العبارات الخاصة بالمشروع الأول ، دون إدخال تغيير أساسي جوهري ، فعمدت على إخراج السودان من المناقشة ، وأصرت على ضرورة بقاء وضعيته طبقا لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩م كمسألة مقررة لا رجوع فيها ، وحاول سعد زغلول الاحتفاظ بوحدة الصف ، وعدم اتخاذ قرار نهائي دون الرجوع لأبناء البلاد ، وعرض المشروع إلى الأمة ذكرا أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها ولم يذكر سعد زغلول رأيه في المشروع صراحة للأمة ، وقام أعضاء الوفد بتجنيد وتأييد المشروع في مصر ، ولقد وقف الحزب الوطني على مبادئه ورفض قبول هذه القواعد أساسا لاتفاق مع بريطانيا وقرر الاستمرار في الجهاد الوطني ، وإلقاء التبعية على كل من يعمل على تحقيق هذا المشروع ، وكذلك فعل فقهاء القانون في مصر ، واضطر هذا الموقف رجال الوفد إلى أن يقدموا تحفظاتهم على المشروع رغم أن هذه التحفظات لم تكن جوهرية.وقرر اللورد ملنر قطع المفاوضات مع الوفد المصري معلنا أن الوقت غير ملائم لمناقشة التحفظات ، وأنه

إذا ما تقرر عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فإنها لن تكن إلا بعد مفاوضات رسمية بين حكومتي لندن و القاهرة. أي أنه لا يعترف بالصفة الرسمية للوفد ، علاوة على أن الوقت كان غير مناسب ، وحاول سعد زغلول إبقاء الباب مفتوحاً لمفاوضات جديدة ، وأعلن أنه لن يدخل المفاوضات الرسمية على أساس هذا المشروع إلا إذا وافقت بريطانيا على التحفظات التي أبدتها الأمة.وقدم اللورد ملنر تقريره في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ ووضع فيه القواعد السياسية التي صارت عليها بريطانيا في مصر حتى سنة ١٩٣٦م ، وأوصى بالعدول عن السياسة القديمة ، أي سياسة الحماية ، نتيجة لهياج الرأي العام المصري عليها، واقترح عقد معاهدة يرضاها الفريقان توفق بين أماني مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب ، وأوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوات عسكرية في مصر ، ولكي تتمكن بذلك من حماية مواصلتها الإمبراطورية ، كما أوصى بأنه تكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب ومصالحهم وأن تترك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف بريطانيا باستقلال مصر مقيداً بهذه القيود وشروطها ، ذلك علاوة على استبعاد السودان نهائيا من هذه النسوية ، وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الاتفاقية الثنائية ١٨٩٩م.

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م :

ومهما يكن من أمر فقد أسفرت اتصالات اللمبي بحكومته عن نزول الحكومة البريطانية على رأيه بعد أن لوح بالاستقالة وذلك بعد أن أدخلت تعديلات طفيفة على اقتراحه أهمها جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش وبسبب الرغبة في إيجاد قوة توازن قوة البرلمان .

ولقد تضمن المشروع المعدل وثيقتين هامتين إحداهما عبارة عن تصريح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة والآخر كتاب مفصل موجه إلى السلطان يتضمن إحدى عشر فقرة تستهدف . الفقرات الأربع الأولى منها إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ من ديسمبر ١٩٢١ وتتناول الخامسة الدفاع عن المواد التي وردت في

موضوع كيرزون بشأن المستشارين الإنجليز في وزارتي المالية و الحقانية. على أنه يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن الفقرتين الخامسة و السادسة السابقتي الذكر . أن نشير إلى أن الفترة التي أعقبت صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م لمتكن سوى سلسلة متعاقبة من التدخل في أخص الشئون الداخلية لمصر ومحاولات متكررة للحيلولة دون تمتع مصر بحقوقها الكاملة في حكومةأهلية على عكس ما نصت عليه هاتين الفقرتين وحتى بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦م ، أما فيما يتعلق بالفترة السابقة فتسوغ التدابير الاستثنائية التي اتخذت ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد للتهيج صار قد يكون لتوجيه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ، وتتضمن الفقرتان التاسعة و العاشرة على المبادئ التي استمثل عليها برنامج ثروت فتذكر أولهما ليس ما يمنع منذ الآن إعادة منصب وزير الخارجية و العمل لتحقيق التمثيل السياسي و القنصلي لمصر . وتذكر الثانية إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف و الرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأثر فيه إلى عظمائكم وإلى الشعب المصري، أما الأمور الأخرى التي دارت في مشروع كيرزون والتي لم يتفق عليها مع ثروت فقد تركت المناقشات تجري فيما بعد ، وهي التي أطلق عليها التحفظات الأربعة ، وتضمنتها الوثيقة الثانية التي صارت تعرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.

هكذا صار تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وبذلك انتهت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر مستقلة ذات سيادة ووعدت إنجلترابإلغاء الأحكام العرفية وأما التحفظات فهي :

١ . تأمين المواصلات البريطانية في مصر .

٢ . الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي.

٣ – حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

٤ . السودان .

أبلغ اللورد اللمبي هذا التصريح للسلطان وكان وثيقة هامة صدرت من جانب واحد أي دون التزام يقدمه الجانب المصري ، وكان هذا التصريح نقطة تحول خطيرة في تاريخ

مصر في المحيط السياسي و الدولي بنوع خاص، وأما من ناحية مصر فقد فتح المجال أمام المصريين لإدارة شئونهم بأنفسهم داخليا بإنشاء نظام نيابي ، وخارجيا حيث أصبح لهم تمثيل سياسي والدخول في مفاوضات مع إنجلترا للتفاهم في أمر التحفظات إن لم يصلوا إلى إلغائها .

أما بالنسبة للدول الأخرى فقد أكد أن إلغاء الحماية ليس من شأنه حدوث تغيير في الحالة الحاصرة فهي ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بيننا وبين مصر تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد مصلحة بريطانيا أساسية ، قد تحددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وصفتها حكومة جلالة الملك في هذا التصريح بصفات ذات ارتباط حيوي بحقوق الإمبراطورية ومصالحها وهي لا تسمح لأية دولة بالبحث و المناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى التدخل في شئون مصر عملا غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضي المصرية عملا يجب أن تمنعه جميع الوسائل التي في وسعها.

ولقد تجاوز هذا التصريح حدود المصالح البريطانية الخاصة إلى الانتقاص من سيادة مصر بالرغم مما كلفته لهم الامتيازات الأجنبية من حقوق فإن هذه الامتيازات أو إن كانت بدورها مما ينتقص من حق السيادةفإن حمايتهم هي حق لهم قبل الدولة التي يقيمون فيها، شأنهم في ذلك شأن رعايا الدولة أنفسهم ، ولم تفوض الدولة إنجلترا بحماية رعاياها في مصر وإن لم تعترض الدول على تلك الحماية ، لأنها لا تؤثر على مصالح رعاياها في مصر بل هي على العكس تفترض وضعا ممتازا في داخل البلاد مصدره حماية الدولة المختلفة لهم بدليل أن هؤلاء الأجانب ثاروا على الإنجليز بين آراء هؤلاء أن يحلوا محلهم في امتيازاتهم على نحو ما فعلوا في السودان، وعلى هذا فقد صار واضحا أنهم في جميع المسائل ذات الأهمية لإنجلترا فإنها سوف تقوم بالتدخل بينها وبين الدول الأجنبية ، وعلى حد قول أرنولد توينبي " إن الاستقلال الذي منح لمصر بمقتضي تصريح ٢٨ فبراير يقل من الحقيقة عن الاستقلال الذي تتمتع به أقطار الدمينيون" .

كان هدف إنجلترا إذا التمسك بالجوهر دون المظهر ، فكان على المصريين أن يواصلوا الكفاح و الجهاد متجنبين الأخطار الموجودة من حيث انقسام الأمة ومحاولات السلطات البريطانية توسيع هوة الخلاف بين أبناء الأمة.

ولقد ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نتائج هامة نوجزها فيمايلي:

١. تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة و المعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يستتبع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برناسة عدلي يكن خصم سعد .

٢ . ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) الذي جاء نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى الخطوط الأمامية كقوة معربة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصرمنناحية،وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى.

٣- انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكله من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وإن احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته ، وأصبح الوفد منذ هذا الوقت حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور التيارات الشعبية للسياسة المصرية .

ولكن يمكن أن نعدد إيجابيات ثورة ١٩١٩ المتمثلة في اعترافالحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢١ ، إن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإن كانت الثورة لن تنجح في إجلاء الاحتلال. كما أنتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستوري لحكم مصر ، هذا إلىجــانب شيوع روح التضحية و الفداء و التمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصري الذي استلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تضحيات بالروح و المال جاد بها من شارك في الثورة.

وكان المصريون يعلقون الآمال الكبيرة على نقاط الرئيس الأمريكي ولسن وخاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولكن الرئيس ولسن خيب أمال المصريين بتجاهله الاستماع لمطالب المصريين في مؤتمر الصلح وباعترافه بالحماية البريطانية على مصر في أبريل ١٩١٩م وازداد خيبة أمل المصريين في التأييد

الأمريكي بعد سفر وفدمصري إلى واشنطن خلال شتاء ١٩١٩ و ١٩٢٠ وعادوا دون أن يحصلوا على التأييد المنشود وأدركوا أن الرئيس ولسن والولايات المتحدة قد أداروا ظهورهم من أجل عدم إغضاب بريطانيا .

الفصل السابع

مصر وثورة عام ١٩٥٢م

قيام الثورة :

قامت ثورة ٢٣ يوليه واستقالت وزارة الهلالى التى استمرت ١٨ ساعة فقط ، وألف على ماهر الوزارة فى اليوم التالى (٢٤ منه) ، وتنازل الملك فاروق عن العرش إلى ولى عهده الأمير أحمد فؤاد فى ٢٦ يوليه وغادر البلاد ، ونادى مجلس الوزراء برئاسة على ماهر " بأحمد فؤاد الثانى " ملكا لمصر والسودان وأن مجلس الوزراء تولى سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية وفقا لأحكام الدستور والمتأمل فى البيانات الأولى التى أذاعها الجيش على الشعب أنها تضمنت الإشادة بدستور ١٩٢٣ والحرص عليه ، ففى البيان الأول قوله " وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية " ، وورد فى بيان آخر أذاعه القائد العام قال " إننا ننشد الإصلاح والتطهير للجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور " ، وفى ٣١ يوليه بعد ثمانية أيام من قيام الحركة ، أذاع القائد العام للجيش بيانا دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير نفسها كما فعل الجيش ، وأن تعلن الأحزاب برامج محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره .

وثيقة التنازل

وطبقا للدستور فإنه نص على أن يتم اختيار الأوصياء من بين أمراء العائلة المالكة وأقاربها ورؤساء الوزارات والوزراء والنواب والشيوخ ، وبما أن قضية الوصاية

قضية دستورية فقد عرضت على الدكتور عبدالرازق أحمد السنهورى باشا ، إذ كان دستور ١٩٢٣ ينص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا اليمين أمام مجلسى النواب والشيوخ قبل مباشرة سلطتهم الدستورية ٠

وتحدد المادة ٥٢ من الدستور أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة ، فإذا كان المجلس منحلا وكان الموعد المعين لاجتماعه بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه٠ وتنص المادة ٥٥ على أن يتولى مجلس الوزراء بصفة مؤقتة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان.

وكان مفروضا أن يدعى البرلمان الوفدى للانعقاد طبقا للدستور وبناء على فتوى كبار رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر ، وكان خلال رئاسته للوزارة – وبعد حريق القاهرة – قد رفض حل مجلس النواب الوفدى بعد أن منحه المجلس الثقة بناء على توجيهات الوفد، وفى أول أغسطس ١٩٥٢ أصدر قسم الرأى مجتمعا قرارا لم يوافق عليه إلا واحد فقط – هو الدكتور وحيد رأفت – بعدم جواز دعوة مجلس النواب " المنحل " فى حالة نزول الملك عن العرش وأنه يجب إجراء انتخابات جديدة ، ولما كانت الانتخابات تأخذ وقتا غير قصير فإن الحل الوحيد هو إيجاد نظام للوصاية المؤقتة بإضافة مادة للأمر الملكى المشار إليه تنص على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال العرش إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة ، ولم يكن اللواء محمد نجيب من هذا الرأى ولكنه خضع للأغلبية . وفى يوم ٢ أغسطس صدر مرسوم بقانون بتعيين هيئة وصاية على العرش من الأمير محمد عبدالمنعم وبهى الدين بركات

والقائمقام أركان حرب محمد رشاد مهنا الذى عين وزيرا للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا ، وفى ٧ سبتمبر استقالت وزارة على ماهر ، وتألفت وزارة محمد نجيب الأولى من قبل هيئة الوصاية (٧ سبتمبر ١٩٥٢ – ١٨ يونيه ١٩٥٣) ، وهو أحد أعضاء الضباط الأحرار ، وقد نوه فى جواب قبول الوزارة أنه يعمل على إقامة دعائم الدستور ، سياج الحريات وضمان الحقوق

أما رشاد مهنا الوصى على العرش فحين عاد من العريش إلى القاهرة فى ٢٥ يوليو بعد قيام ثورة ١٩٥٢ حملوه – زملاؤه – وتلاميذه من ضباط المدفعية – على الأعناق وهتفوا له فى مظاهرة كبيرة من مطار ألماظة إلى مجلس الثورة وحين دخل رشاد مهنا المجلس بادره جمال عبد الناصر قائلا : " انت إيه إللى جابك ٠٠ انت عاوز تنقض على الثورة ٠٠ انت عاوز تخطف الثورة منى !! وعينه المجلس وصيا على العرش ، ولكنه لم يستمر طويلا فقد وجهت إليه قائمة من الاتهامات بأنه يريد أن يكون ملك مصر " وفاروقا ثانيا " وأنه يعد نفسه خليفة للمسلمين وأنه يقف بالمرصاد ضد قانون تحديد الملكية وأنه يعد انقلابا عسكريا ، بتآمره مع بعض عناصر الجيش على إسقاط الحكومة ، وأنه يهاجم الثورة ، ويحرض بعض الضباط الذين كانوا يترددون عليه بالزيارة لمناوأتها، وفى ١٤ أكتوبر تم طرد رشاد مهنا من مجلس الوصاية وتم اعتقاله فى منزله فهو لم يعرف نبأ اعتقاله إلا من إذاعة لندن حيث فتح النافذة فوجد البوليس الحربى مدججا بالسلاح حول منزله ، واستقال بهى الدين بركات احتجاجا على هذه الخطوة ، وفى نفس اليوم صدر أمرا بتعيين الأمير عبدالمنعم الوصى الأوحد على عرش مصر حتى إلغاء الوصاية وإعلان الجمهورية وتقاعد عن الحياة العامة حيث كان متعاونا مع الحكومة.

الثورة تدعو الأحزاب السياسية لتطهير نفسها :

لم يحدد محمد نجيب فى بيانه الخاص بعملية التطهير مبادئ معينة تأخذ بها الأحزاب ، وربما يفهم من البيان أن الثورة لم تشأ أن تفرض على الأحزاب مبادئها أو تتدخل فى شئونها ، وهذا ما أكده عبداللطيف البغدادى من وجود اتجاهين أحدهما تبناه جمال عبدالناصر والآخر تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس ، ورأى أصحاب الاتجاه الأول إجراء انتخابات تأتى بحزب الأغلبية إلى الحكم ولكن الآخرين رأوا أن الهدف من الثورة تغيير الهيكل الدستورى والاقتصادى للبلاد ، وتساوت الأصوات بين الاتجاهين فرأى المجلس أن يأخذ موقفا وسطا محافظة على وحدة صفوف أعضائه وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها ، واستمرت المناقشة خلال الاجتماعات للهيئة التأسيسية ، وكان الرأيان هما محور كل المناقشات

بل أخطر من هذا، نجد أنور السادات يسجل فى صراحة أن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أعدت قرارا يقضى بحل الأحزاب كلها ، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر، فاعترض جمال عبدالناصر على هذا القرار وقال : "يا جماعة، إننى أخشى أن يفهم البعض من هذا القرار أننا نتجه نحو الديكتاتورية ٠ ومضى جمال يقول لنا : إن ثورتنا ديمقراطية، ونحن لا نستطيع أن نضع ديكتاتورية فى هذه البلاد ، فلنعط الأحزاب والهيئات فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد"

وهدد عبدالناصر بالاستقالة إذا أصرت الهيئة على قرارها ونزلت الهيئة التأسيسية على رأى عبدالناصر وتحدد موعد أقصاه شهر فبراير ١٩٥٣ لإجراء الانتخابات بعد أن تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها، وقد استجابت الأحزاب وأعلنت عن برامج جديدة تمشيا مع العهد الجديد وقامت بأجراء بعض التطهير فى صفوفها ، ففى ٢٩ يوليو ١٩٥٢ عقد الوزراء الوفديون اجتماعا بالأسكندرية اقترح فيه محمد صلاح الدين تطهير الحزب ، وصفه " سيد مرعى " بأنه كان مفاجأة لباقى الأحزاب ، فقد أعلن الحزب فى ٤ أغسطس فصل اثنى عشر عضوا كان من بينهم عدد من وزرائه ونوابه

وشيوخه السابقين ، مع أن الحزب لم يكن مخلصا فى هذه العملية خاصة أنه كان يستند إلى قاعدة شعبية عريضة على حد وصف محمد زكى عبدالقادر له ، ومهما ، قضت نهائيا على الأحزاب صغيرها وكبيرها ، ولكنها حتما لم تقض على الشعب فقد ظل الشعب أمينا لدستوره وحريته ٠

والواقع أن الشعب كان قد سئم الأحزاب ، وسئم اعتداءاتها المتكررة على الدستور وسئم التأييد والتحمس وأصبح سلبيا يرجو الخير فى النظام الجديد ويأمل منه أن يقيم الدستور من جديد وبديهى أن الفساد السياسى لم تكن تصلح عليه حياة ديمقراطية وقد رأى الناس حزب الوفد نفسه يرد موارد الفساد أسوة بغيره من الأحزاب ، فكفروا بالأحزاب جميعا ، لذا كان تأييد حركة الجيش ١٩٥٢ ٠

ولو ألقينا نظرة فاحصة على خريطة الأرض الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى (على حد قول سيد مرعى) فإننا نجد من خلال الأرقام والإحصاءات أن الذين يملكون فدانا فأقل حوالى ٢ مليون و١٨ ألف مزارع، بمساحة قدرها ٧٧٧٨٦٥ فدانا بينما كان الذين يضعون أيديهم على أكثر من مائتى فدان لا يزيدون على ٢١٣٦ من كبار الملاك ومساحة أراضيهم أكثر من مليون و١٧٦ ألف فدان، ولتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، صدر قانون تحديد الملكية الزراعية فى ٩ سبتمبر١٩٥٢، وعندما صدر قرار الاستيلاء الأول على الأراضى الزائدة بلغ ما يملكه ١١٢ مالكا حوالى ١٨٧ ألف فدان، بالإضافة إلى مساحة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها من أسرة محمد على بعد مصادرة أملاكهم ، وجملتها حوالى ٥٩ ألف فدان، والجدير بالذكر أن هذا الرقم مخالف لما ذكره أحمد حمروش وهو أحد الضباط الأحرار (٩٣ ألف فدان لفاروق فقط)، أما سيد مرعى فهو مهندس زراعى وصاحب مشروع القانون الخاص بالإصلاح الزراعى ثم وزيرا للزراعة ، رغم أنه ذكر فى موضع آخر أن أملاك عمر طوسون وحده وهو أحد أفراد أسرة محمد على: ١٦ ألف فدان من مجموع ٥٩ ألف فدان، وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء محاكم للنظر فى المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعى وأن يكون مقرها القاهرة أو أى مكان آخر بالقطر، أما الاستيلاء

الثانى فقد جاء فى أول نوفمبر ١٩٥٤ وشمل ١٢٨ مالكا وكانت مساحة الأراضى الزائدة حوالى ٨٣ ألف فدان، والاستيلاء الثالث بعده بسنة واحدة فى نوفمبر ١٩٥٥ وشمل ٤٨٣ مالكا وكانت مساحة الأراضى المستولى عليها ١٣٦ ألف فدان، وزعت على الفلاحين المعدمين، وكان الاستيلاء الرابع قبل أول نوفمبر ١٩٥٦ على حوالى ٦٠ ألف فدان، ونص مشروع الإصلاح الزراعى على تحديد ملكية الأراضى بـ ٢٠٠ فدان وإعادة توزيع الأراضى التى صودرت على الفلاحين المعدمين

أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يسلم من الاضطرابات فى أعقاب قبوله لمبدأ التطهير فى أغسطس ١٩٥٢ وظلت بذور التفكك ، وعمل سكرتير الحزب على علاج الموقف ولكن تظل بذور التفكك إلى أن يصدر قانون تنظيم الأحزاب٠

وفى ٧ أغسطس أعلنت الهيئة السعدية عن برنامجها فى العهد الجديد والذى بين دور الحزب فى محاربة الفساد ودوره فى تطهير أداة الحكم ثم أثنى على حركة الجيش ، كما ركز البيان الخاص بالبرنامج على مفاهيم تتعلق بالاشتراكية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وأهداف العهد الجديد وشعاراته ، فمن حيث الحزب نفسه بدأت صفوفه تنشق على نفسها بفعل شعار التطهير ، واتخذت الزعامات السياسية الكبيرة داخل الأحزاب موقف الدفاع عن نفسها بعد أن أحست بأن أصابع الاتهام فى فساد الحياة السياسية تشير إليها ، وفى ٢٨ أغسطس توجه مندوب القيادة إلى نادى سعد زغلول (نادى الحزب السعدى) وقابل إبراهيم عبدالهادى وشكر له موقفه فى التنحى عن رآسة الحزب ، ولكن حامد جودة أعلن أنه لم يتنح عن وكالة الحزب ، ثم تنصل عبدالهادى بعد ذلك عن تنحيه هو أيضا ٠

أما موقف الكتلة الوفدية فقد سارعت إلى الترحيب بالتطهير واعتبرتها بعيدة عنها وأنها تخص خصومها السياسيين ، بل دعت الكتلة إلى المسارعة إلى التطهير المدنى والعسكرى ولم تتطهر الكتلة الوفدية ولم تقدم برنامجا جديدا ، إنما قدم مكرم عبيد ما أسماه (استكمال برنامج الحزب) طالب فيه بالحفاظ على الضباط والجنود واتفاق الأحزاب على خطة عملية لمقاطعة الاستعمار وتعديل الدستور ٠

وفيما يتعلق بالحزب الوطنى فكان يعانى من الانشقاق وقدم برنامجا يتمشى مع العهد الجديد ، وهكذا وقعت الأحزاب فى شرك التطهير مما أظهر ضعفها وعدم تماسكها واتهمتها القيادة بأنها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد وقال محمد نجيب: "إننا ننصح ثم ننذر وإلا فلنا مع الأحزاب شأن آخر " ، ويؤكد محمد زكى عبدالقادر أن موقف الأحزاب كان مزريا بهرولتها إلى تطهير صفوفها مما أضعف قيمتهم فى نظر القيادة ، وفى نظر الشعب أيضا. وقال جمال عبدالناصر: "إننا بدأنا تنفيذ أول خطوة وهى إعادة البرلمان الذى كان منحلا وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع ٠٠ كان الواحد منهم يجئ ويجلس معنا ثم يخرج ويقول أنا حطيتهم فى جيبى٠٠ دول شوية عيال ٠٠ حينئذ اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية ، لقد جئنا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء تحديد الملكية ، ولكن موقف الحركة العسكرية كان حاسما فقد شكل مجلس عسكرى على سبيل المثال فى الفيوم برئاسة البكباشى حسين الشافعى عضو مجلس قيادة الثورة لمحاكمة أحد أبناء أسرة " لملوم " الإقطاعية عندما حاول مقاومة تنفيذ القانون ٠

ويذكر محمد نجيب أن هذه الاضطرابات وقعت فى قرية مغاغة بالقرب من المنيا فى صعيد مصر ، فقد ركب عدلى لملوم – وهو مالك وشاب غنى – جواده على رأس عصبة من ٣٥ من الفرسان وبعد أن أطلقوا رصاصاتهم فى الهواء كما يفعل الكاوبوى جمعوا القرويين ووجه إليهم لملوم الإنذار التالى : لن يكون هناك إصلاح زراعى فى مغاغة ما دامت الأمور فى أيدى آل لملوم ، وسوف يقتل كل فلاح يحاول الانتفاع من مصادرة الأراضى (كانت عائلة لملوم تملك نحو ألفى فدان تغل دخلا سنويا ١٨٠,٠٠٠ جنيه) ٠

وفى الغد عندما وعد الموظفون المحليون الفلاحين بأنه سيسمح لهم بشراء أراضى لملوم الزائدة برغم تهديدات عدلى ، عاد الأخير مع رجاله إلى مغاغة لإعادة تمثيل المشهد الأول مرة أخرى ، ولكن تعرض له فى هذه المرة بعض جنود الجيش ورجال البوليس وأمر الجميع بالتفرق ، وأطلقت بعض أعيرة نارية وجرح أحد رجال

البوليس وامرأة واعتقل لملوم وأربعة من رجاله وهرب الباقون. ويضيف نجيب : استقر رأينا على أن نعالج قضية لملوم بنفس النهج الذى سرنا عليه فى كفر الدوار وحوكم لملوم وثمانية من رجاله أمام محكمة عسكرية انعقدت فى المنيا ، وفى ٨ أكتوبر أصدرت المحكمة حكمها على لملوم البالغ من العمر آنذاك ٢٤ عاما بالسجن مدى الحياة ، إذ أن أحدا لم يقتل فى هذا الاضطراب الصغير وأصدرت المحكمة حكمها على خمسة من أتباعه بالسجن مددا ما بين ٥ و ١٥ عاما وبرأت ثلاثة وبذلك أمكن تفادى قيام آخرين بمثل هذا العمل الدموى.

أما حزب الوفد فقد كان له رأيا معارضا للقانون فقد أدلى فؤاد سراج الدين وجهة نظره فى صدور القانون لصحيفة المصرى فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ أى قبل تولى اللواء محمد نجيب للوزارة وصدور القانون بثلاثة أيام بهذا التصريح : " إن الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر " ، وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما أصدر برنامجه الجديد فى٢١ سبتمبر وفؤاد سراج الدين فى المعتقل بقوله:" الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات ".

اجتمعت قادة الوفد فى بيت النحاس بالأسكندرية وناقشت مبدأ التطهير لإرضاء الثورة ، واعترض فؤاد سراج الدين وقال لهم : " إن الوفد يدين نفسه بنفسه بهذه الطريقة ويضعف قوته فى مواجهة بقية الأحزاب ، ولكن النحاس وبقية الأعضاء وافقوا على التطهير ، وقرر الوفد طرد كل من : الدكتور حامد زكى وعبداللطيف محمود وحسين الجندى وأحمد قرشى والدكتور أمين المغربى وحسن السيد فوده وغيرهم من الأسماء البارزة فى قيادات الوفد ، واستند التطهير إلى أسباب تتصل بعدم النزاهة وبعدم الانضباط الحزبى . وعلى أثر قرارات التطهير لم يلبث أن تنازعت الوفد الأطماع الشخصية وانقسم إلى ثلاث مجموعات متضاربة:

الأولى : ويتزعمها عبدالسلام فهمى جمعة وبعض الأعضاء وكان عبدالسلام يطمع فى خلافة مصطفى النحاس .

الثانية : ويتزعمها محمد صلاح الدين وآخرين وكان صلاح يريد أن يخلف فؤاد سراج الدين ٠

الثالثة : وفيها أحمد أبو الفتح وبعض شباب الوفد وكانت تحمل فى رأسها مشروعات الإصلاح والتطور

وقد أدى هذا إلى تمزق فى صفوف الوفد، وفى تلك الفترة اتخذت القيادة عدة إجراءات وجهت أغلبها ضد الأحزاب ، فقد تمت إقالة وزارة على ماهر وشكل محمد نجيب وزارة جديدة ، وقد صاحبت ذلك حملة اعتقالات شملت ٧٤ من قادة الأحزاب وبعض رجال العصر السابق ، وكذلك صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وقد فعل هذا القانون فى الأحزاب ما فعله التطهير من فرقة وانقسام وأصاب القطاع الأكبر من كبار الملاك بالشلل السياسى ، وكانت اللجنة العليا التى تقوم بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى – ذلك العمل الكبير – تحت العيون المفتوحة لخبراء الاقتصاد فى مصر وفى العالم ، وكان الجميع يرقبون خطواتها ويرصدون تحركاتها بين المشاكل والأزمات وكان البعض يقول : إن الإصلاح الزراعى مصيره إلى الفشل حتما لأن تفتيت الملكية سيؤدى إلى انخفاض الإنتاج ، وكان البعض الآخر يقول : إن المستأجرين لن يسددوا التزاماتهم أو الإيجارات والقروض التى عليهم ، وفريق ثالث يقول : إنه كان من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة الملاك ويكتفى بزيادة الضريبة المفروضة عليهم٠

ولقد واجهت تنفيذ القانون صعوبات شديدة مع بعض الملاك ، وقد سبق أن ذكرنا من بينهم " لملوم " ومن بينهم أيضا " عطيه شنوده " الذى ظل يحاور ويناور من أجل الاحتفاظ بكل أرضه مستغلا الاستثناءات الواردة فى المادة الثانية من القانون والتى تقع تحت بنود ستة ، بحيث لاتبيح للدولة فرصة الاستيلاء على فدان واحد من أرضه التى بلغت حوالى ٧٠٠٠ فدان ، ثم ذهب إلى الرئيس محمد نجيب يعلن تبرعه بعشرات الألوف من الجنيهات ومئات الأفدنة من أجل إقامة منشآت خيرية دينية وكنائس ومستشفيات فى منطقة إدفو حيث تقع غالبية أراضيه ، ولكن اللجنة الدائمة قامت بدراسة هذه المقابلة مع نجيب وتحققت بعد دراسة موقف شنوده وقامت بإصدار القرار المناسب بعدم الموافقة على طلباته ، وهناك غيره كثير مما حاولوا التهرب أو

الرفض وعدم تسليم أراضيهم مثل أسرة مفيد وأزمة البدراوى عاشور ومشكلة توزيع أملاك الملك فاروق فى المطاعنة مركز إسنا بجوار تفتيش أرمنت ٠

وقد وقعت فى أغسطس الاضطرابات الدامية فى مصانع مصر للغزل والنسيج فى كفر الدوار ، ولم يكن هناك سبب واضح لهذه الاضطرابات التى أوعز بها أعداء الثورة ، فالمصانع نموذجية بها مستشفى مجانى وملاعب رائعة ومطعم ومتجر تقدم فيه الوجبات والأطعمة والملابس بأقل من نفقات إنتاجها ٠ وقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية انعقدت فى ساحات المصنع ٢٩ من المتهمين ، وقد اتضح من خلال هذه المحاكمة أن المسئولين عن هذه الاضطرابات هم أعضاء الحزب الشيوعى غير القانونى الذى يعرف فى مصر باسم " حدتو " ، وقبلها بأيام كان الشيوعيون قد أثاروا إضرابا فى مصنع البيضا للصباغة الذى يقع أيضا فى كفر الدوار ، أما إدارة البيضا فقد اعترفت بالنقابة التى تم انتخابها حديثا وأقرت زيادة فى الأجور ، ولكن عندما حاول الشيوعيون تنظيم إضراب فى مصنع مصر للنسيج عمدت الإدارة إلى استدعاء البوليس وتم اعتقال أربعة أشخاص وبعد يومين استطاعت جماعة من المهيجين إحراق عدد من سيارات الشركة وتمت الاستعانة بالبوليس والجيش لإعادة النظام ، وكانت نتيجة الحادث قتل تسعة أشخاص منهم أحد رجال البوليس واثنان من الجنود وإصابة ٢٣ شخصا منهم سبعة من البوليس بإصابات خطيرة ٠

كان لابد من موقف ضد هؤلاء فقد حكم على المسئول الأول وهو شاب يدعى مصطفى خميس وأحد الحراس اسمه محمد الحسن البقرى بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى ، وحكم على ٢١ آخرين بالسجن مددا تتراوح بين ٥ و ١٥ عاما وأطلق سراح ١٥ آخرين ، ويستطرد نجيب : " ولما كان مصطفى خميس لم يتجاوز ٢١ عاما من العمر فقد رغبت فى أن أعطيه فرصة أخرى ولذلك استدعيته إلى القاهرة لمقابلتى فى مكتبى ، وكان خميس شأنه شأن البقرى قد عمد فى المحاكمة إلى القول بأنه غير مذنب ورفض أن يتعاون مع الأعداء ، وكان من الواضح أنه قد تلقى أمرا بأن يبدأ الاضطرابات من أشخاص لم يكشف النقاب عنهم حتى اليوم ولم يترددوا فى أن يتركوه للموت وينجوا بجلودهم ، وعرضت عليه أن خفض حكم الإعدام إلى السجن المؤبد

(٢٥ عاما) يمكن أن تقلل إذا كان سلوكه حسنا فى مقابل ذكر أسماء الأشخاص الذين تلقى منهم الأوامر ولكن خميسا رفض هذا ولم يكن أمامى سوى أن أجيز الحكم ، وفى ٨ سبتمبر وهو اليوم الثانى لتولى رئاسة الوزارة خلفا لعلى ماهر أعدم خميس والبقرى شنقا " وقد أدى ذلك إلى وضع حدتو فى موقف بالغ الحرج ، وليؤدى إلى هجوم شديد من جانب الحركة الشيوعية الدولية ، والشيوعيين المصريين على " الدكتاتورية الفاشية " واضطرت حدتو أن تغير موقفها من الثورة فيما بعد ٠

* حل الأحزاب السياسية :

من الواضح أن تخلف البلاد عن الحكم الدستورى لم تكن تقع مسئوليته على كاهل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وحدها ٠٠ ولا على العناصر التى لا تؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة فحسب ، وإنما كان يعود أيضا إلى تخلف الوضع الحزبى فى مصر عن تطور الأحداث الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية ، فقيادة السعديين والدستوريين كانت معادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها ٠

شجع البعض على إصدار قانون تنظيم الأحزاب وذلك لأهداف شخصية فقد جاء فى مذكرات صلاح الشاهد : وجاء دور سليمان حافظ –وكان حاقداً على مصطفى النحاس باشا حقداً دفيناً – ليقدم مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية وكان يقصد من ورائه هدم حزب النحاس أولا وأخيراً ، وعارض المشروع الدكتور السنهورى من حيث المبدأ تأسيساً على أن الدستور لايمنع تنظيم الأحزاب على اعتبار أنها نوع من الجمعيات ، كما أن العرف الدستورى جرى على عدم تعرض المشرع لها تاركا أمر تنظيمها لرجالها

وكانت حجة سليمان حافظ هى أن الأحزاب قد فسدت بما يفسد المعنى الحقيقى للديمقراطية البرلمانية وإزاء إصرار سليمان حافظ اضطر السنهورى إلى إقرار المشروع بشرط عدم تدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن تخضع فى تدخلها لرقابة مباشرة من مجلس الدولة ٠

وأيد نجيب المشروع إيمانا منه بأن الرقابة القضائية خير كفيل لحماية الأحزاب من تسلط الحكومة ، وفى هذه الظروف صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وبدأت معركة طاحنة بين الأحزاب وحركة الجيش ٠ ٠ وكان من الواضح أن القانون لم يكن يستهدف سوى الوفد باعتباره حزب الأغلبية

وفى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بإيداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس إذا تخلوا عن ذلك ، ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل بها تتقدم ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى ٩ سبتمبر إلى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب وبخاصة الوفد والثورة٠

الجدير بالذكر أن الثورة لم تقم بإلغاء الأحزاب السياسية فحسب ، بل فرضت إشرافها على جميع التنظيمات المستقلة التى قد تؤلف تحديا لسلطة الحكم ، وفرضت الدولة إشرافها على جميع الفئات المنظمة كالنقابات والتعاونيات والاتحادات الطلابية والمعاهد الدينية والمشروعات الاقتصادية الكبيرة ولم تعد هناك مجموعات قادرة على الوقوف بين الدولة والمجتمع ٠

أما عن الرأى العام وموقفه من إجراءات الثورة عامة والأحزاب خاصة فقد قابل إجراءاتها بارتياح وتشجيع لما استقر فى ذهنه من أن الأحزاب الحاكمة قد عجزت عن أن تحقق له أمانيه الوطنية ، وأن الصراع الحزبى كان له أثره فى تشويه صورة معظم الزعماء ٠ وعلى كل حال فإن حل الأحزاب ساعد على نشأة التنظيمات السرية المعادية للثورة وهذا بدوره يؤدى إلى تفكك الجبهة الداخلية فى مواجهة الاحتلال البريطانى ٠

* محكمة الغدر و محكمة الثورة :

فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بمحاكمة المسئولين عن جرائم الغدر واستغلال النفوذ من الموظفين العموميين أو أعضاء البرلمان أو كل شخص كان

مكلفاً بخدمة عامة أو كانت له صفة نيابية وارتكب بعد أول سبتمبر ١٩٣٩ جريمة من جرائم الغدر ، وهذه هى فحوى قانون الغدر رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢(المعدل بالقانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٣) والذى يتكون من تسع مواد منها :

مادة ١ :

- كل من أتى عمل من شأنه إفساد الحكم أو الحياة السياسية أو الإضرار بمصلحة البلاد ٠
- ستغلال النفوذ للحصول على ميزات شخصية ٠
- استغلال النفوذ من شأنه التأثير فى أثمان العقارات والبضائع والمحاصيل والبورصة وغيرها للمصلحة الشخصية ٠
- كل عمل يؤثر فى القضاء أو أى هيئة خولها القانون اختصاصا فى القضاء أو الإفتاء

مادة ٢ :

كل من أتى فعلا من الأفعال المذكورة يعاقب على الغدر بالجزاءات الآتية :

– العزل من الوظائف العامة ٠

– سقوط العضوية فى مجلسى البرلمان أو المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات ٠

– الحرمان من حق الانتخاب أو الترشح لأى من المجالس سالفة الذكر ، ومن الوظائف العامة ، ومن الانتماء إلى أى حزب سياسى ، ومن عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لإشراف السلطات العامة ومن أى وظيفة بهذه الهيئات ، ومن الاشتغال بالمهن الحرة ومن المعاش كله أو بعضه لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم ٠

– ويجوز إسقاط الجنسية المصرية عن الغادر ٠

مادة ٣ :

يحكم على الغادر من محكمة خاصة تؤلف من مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة استئناف القاهرة يعينهم وزير العدل وأربعة ضباط

عظام لا تقل رتبة كل منهم عن الصاغ (رائد) يعينهم القائد العام للقوات المسلحة ، ويكون مقر هذه المحكمة مدينة القاهرة ويشمل اختصاصها كل أنحاء المملكة المصرية

تكونت محكمة الغدر وحاكمت فيمن حاكمت عثمان محرم وكريم ثابت ومحمد حسن من حاشية الملك فاروق ، وتشكلت محكمة الثورة فى منتصف سبتمبر ١٩٥٣ ، ويقول أحد رجال القانون فى ذلك الوقت – أبو الفضل الجيزاوى : " محاكمات الثورة فى ضوء قانون عسكرى ونظام عسكرى ٠٠ كلها تمت سليمة ٠٠ وكانت الأحكام فيها شئ من الردع ٠٠ علشان نخوف الناس ٠٠ كانت الأحكام تتراوح من ٣ سنين إلى ١٥ سنة ٠٠ فإحنا كنا نعطى أقصى العقوبات ٠٠ " ، ويقول سعيد حليم : " محاكمات الثورة كان الهدف منها ٠٠ إظهار الفساد السابق ٠٠ وفى نفس الوقت الرجعية لا تعود " ، أما إبراهيم شكرى فيقول : " محاكمات الثورة بلا شك كانت تتسم بنوع من الشدة ٠٠ التى كانوا يعتبرونها أنها من مستلزمات الثورة ٠٠ إلى أن تستقر الأمور ٠٠ ولذلك حكم على أناس ليس لأنهم اقترفوا ذنباً بقدر ما أنهم كانوا مهمين ٠ كانت لا شك أحكاماً ٠٠ ليس لأنهم ثبت إثباتاً يقيناً ٠٠ أنهم يستاهلوها ٠٠ وإنما لأنهم لهم أهمية ولهم أثرهم ٠٠ كذلك بالنسبة للسياسيين " أما عبداللطيف بغدادى رئيس محكمة الثورة يقول : " حتى الإعدام اللى حكمته ٠٠ كان على واحد خائن تعاون مع الإنجليز ضد الفدائيين ٠٠ وحاجات محدودة جداً ٠٠ لكن ما كانش فيه تفكير باستخدام القوة " ٠

وفي خلال أشهر الصيف من عام ١٩٥٣ كانت قد بدأت حملة تشكيك واسعة ضد الثورة والقائمين بها ، وتبنى هذه الحملة أعضاء الأحزاب السياسية المختلفة على إثر حل تلك الأحزاب ومصادرة أموالها وإعلان قيام فترة الانتقال واستمرت هذه الحملة عدة شهور حتى ضقنا ذرعًا بها فرئي محاكمة سياسي تلك الأحزاب على انحرافاتهم واستغلالهم لمراكزهم في الكسب غير المشروع وكذا لمواقفهم السياسية السابقة لقيام الثورة وكشف تلك المواقف للرأي العام الداخل بغرض العمل على إفقاد الشعب الثقة فيهم.

ولذا فقد أعلن صلاح سالم في مؤتمر عام يوم ١٥ سبتمبر١٩٥٣عن وجود مؤامرة سياسية من بعض السياسيين ضد النظام القائم ومن أنه ستشكل محكمة ثورة لمحاكمتهم ، وقرر مجلس الثورة تشكيل هذه المحكمة من عبداللطيف البغدادى كرئيس لها وبعضوية كل من أنور السادات وحسن إبراهيم وقامت المحكمة بمحاكمة بعض السياسيين لمواقفهم السياسية والبعض الآخر لاستغلال النفوذ ، كما حاكمت أيضا بعض الخونة من المصريين الذين كانوا قد تعاونوا مع الإنجليز وقاموا بإرشادهم إلى أماكن تجمع الفدائيين المصريين أثناء معركتهم مع القوات البريطانية بعد أن ألغت وزارة الوفد معاهدة ١٩٣٦في عام١٩٥١ ٠

و فى هذا يقول السادات : " فإذا بنا نفاجأ باتصال بعض رجال الأحزاب ببعض ضباط القوات المسلحة وكان تفسير هذا الأمر بسيطا ٠٠ وهو أن الأحزاب التى كانت تتصارع على الحكم بالتقرب إلى الملك تارة وإلى الإنجليز تارة أخرى أو إلى الاثنين تارة ثالثة وجدت فجأة أن الثورة فى الأيام الثلاثة الأولى لها قد عزلت الملك وعزلت أيضا فى نفس الوقت نفوذ بريطانيا الإمبراطورية العتيدة وأصبحت سلطة السيادة فى مجلس قيادة الثورة الذى يتكون من ضباط مصريين فى القوات المسلحة المصرية ، أو بمعنى آخر أصبحت القوات المسلحة هى مصدر السلطات فلماذا لا تحاول الاتصال بها كما كان الحال مع الملك ومع الإنجليز ؟ " ٠

ويقول :" وضعنا السياسيين فى المعتقل ، أما الضباط الذين حاولوا التآمر مع هؤلاء السياسيين من الأحزاب فحوكموا محاكمة عسكرية ، وفى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، ألغينا الأحزاب ، وصدر قرار بوضع السلطة التنفيذية والتشريعية فى مجلس الثورة لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ " ٠

بل لقد ساوى جمال عبدالناصر بين التخلص من الملك وبين التخلص من الإقطاع بالتخلص من الأحزاب فى أكثر من موقع ، ففى خطاب له فى ٢٦ يوليو ١٩٥٥ قال : " معركة عنيفة شاقة ضد الحزبية والرجعية ضد أغراض الحزبية ضد غايات الحزبية ووسائلها ٠٠٠ رأينا الحزبية جميعا وهى تنهار ورأينا الحزبية التى استغلتنا واستبدت بنا والتى تمكنت منا فى الماضى ، وهى تسقط على الأرض وتداس

تحت الأقدام ٠٠ أقدام الشعب ، رأينا الحزبية التى هى سبب البلاء ٠٠ رأينا الحزبية التى مكنت للاستعمار ٠٠ رأينا الحزبية التى ساعدت على بقاء الاحتلال وتركت الإنجليز المحتلين وألهت الشعب عن وجوده ٠٠ رأيناها وهى تترنح صرعى " ، ويقول فى افتتاح مجلس الأمة فى ٢٢ يوليو ١٩٥٧ : " كان التصدى للاستعمار معركة فى حرب الاستقلال وكان خلع الملك معركة فى حرب الاستقلال وكان القضاء على الاقطاع معركة فى حرب الاستقلال ، وكان إنهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال

أما عن إبراهيم عبدالهادى ، فقد أمر نجيب باعتقاله فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفى صباح اليوم التالى اجتمعت محكمة الثورة لأول مرة فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة على النيل وكان الملك فاروق قد شيده ليقضى فيه بعض لياليه ، وأول من قدم لهذه المحكمة هو إبراهيم عبدالهادى وقد وجهت له ست تهم:-

أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن بأنه عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام ومصلحة البلاد العليا٠ أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد والزج بجيش مصر فى معركة فلسطين ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق٠ أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم خلال فترة رئاسته للوزارة من ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ و٢٥ يوليو ١٩٤٩ بأن أشاع حكم الإرهاب ٠ أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم حيث ساهم فى تنفيذ مشروع إصلاح اليخت المحروسة عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ٠ استغل نفوذه فى إنشاء ورصف طرق ببلدته الزرقا ٠

حكمت المحكمة على إبراهيم عبدالهادى بالإعدام شنقا ومصادرة كل ما زاد عن ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا لصالح الشعب ، ثم خفف الحكم إلى المؤبد بعد تقدم أبناءه بالتماس إلى محمد نجيب الذى وافق على ذلك. ومن الذين مثلوا أمام محكمة الثورة أيضا بعد سبتمبر ١٩٥٣ ، " كريم ثابت " المستشار الصحفى لفاروق وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية فى غضون ١٩٥٣ وذلك للإضرار بالنظام ومصلحة البلاد العليا ، وأتى أفعالا ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه

لغير صالح الوطن خلال الفترة من ١٩٤٦ وما بعدها ، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة ما زاد عن أمواله وممتلكات زوجته عما كانا يملكانه قبل ٢٧مايو ١٩٤٦ ثم أفرج عنه صحيا ٠

وكذلك " محمود سليمان غنام " وزير سابق وجهت له تهمة اشتراكه فى نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامة هدفها مناهضة النظام والأسس التى قامت عليها الثورة ، كما أتى أفعالا لإفساد الحكم والحياة السياسية واستغلال النفوذ عام ١٩٥٠ / ١٩٥١ وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ. وأيضا " محمد حلمى حسين " الذى رقاه الملك السابق من سائق سيارة إلى أميرالاى وجهت له تهمة استغلال النفوذ وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتجريده من رتبه العسكرية ونياشينه ومصادرة أمواله التى آلت إليه منذ ١٩٤٤ ثم أفرج عنه صحيا

أما " عباس حليم " أمير من أسرة الملك فقد وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية بقصد الإضرار بمصلحة البلاد العليا ، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ ، أما " فؤاد سراج الدين " وزير سابق وجهت له تهمة خيانة أمانة الحكم من يناير ١٩٥٠ إلى يناير ١٩٥٢ بتوجيه سياسة الحكومة الوفدية إلى الخضوع والاستسلام لفاروق واستغلال النفوذ ، وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة ومصادرة أمواله وممتلكات شقيقه " يس سراج الدين " لصالح الشعب ٠

كذلك " زينب الوكيل " حرم مصطفى النحاس ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية خلال ١٩٥٠ / ١٩٥١ وما قبلهما والتدخل فى شئون الحكم مع زوجها رئيس الوزارة واستغلال النفوذ منذ ٤ فبراير ١٩٤٢ وما بعدها والتدخل فى عمليات القطن ١٩٥٠/١٩٥١ أعفيت من عقوبة السجن لمرضها ومصادرة أموالها وتأسف المحكمة لموقف مصطفى النحاس لسماحه لها بالتدخل فى شئون الحكم

أما الشيوعيون فقد انضموا إلى أعداء الثورة لإفساد برامجها للإصلاح الاجتماعى والسياسى ، وكثير منهم فى مصر ليسوا من أصل مصرى ، وبالرغم من هذا فقد آثروا فيمن يدعون بالطبقة المستنيرة ممن كانوا يدينون بالإسلام ومن الأمثلة الصادقة لهذا النوع من الناس " كامل البندارى " (الباشا الأحمر) الذى كان سفيرا لفاروق فى

موسكو ، وقد أفاد الشيوعيون من البندارى كرئيس لجماعة أنصار السلام ، وهى جماعة تخفى أهداف قادتها الحقيقية لمن تحاول ضمهم تحت لوائها ، أما " هنرى كورييل " منشئ " ح ٠ د ٠ ت ٠ و " أقوى الحركات الشيوعية فى مصر فقد هرب من مصر إلى فرنسا قبل الثورة ، وقد ألقى القبض على معظم أعوانه مثل " الرملى " و " يوسف حلمى " و " ومارى روزنتال " وأدينوا بعد محاكمتهم بتهديد سلامة الدولة ، وتمت مصادرة صحفه اليسارية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت وهى (الكاتب والملايين والميدان والواجب وصوت الطالب والمعارضة) ، وكذلك حوكم ثلاثة من الصهيونيين المتصلين بالشيوعيين وهم " فكتور ليفى " و " هرمان ناثانسون " و " روبرت نسيم داسا " وقد اعترف ثلاثتهم بإشعال النار فى المكتبات الأمريكية بالقاهرة والإسكندرية٠

أما تنظيم " طليعة العمال " فقد أعلن موقفه المعارض من الثورة وأعلن أنها ليست إلا – ديكتاتورية عسكرية – خاصة بعد تنفيذ حكم الإعدام فى العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى اللذين أدينا فى أحداث كفر الدوار يومى ١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ بأنهما المحرضان على أعمال العنف التى جرت ، كما كان سببا فى هجوم شديد شنته بعض الأحزاب الشيوعية من خارج مصر على الثورة. اتخذت الثورة موقف الرفض من الشيوعيين تمثل فى أولا : إبعاد أحمد حمروش عن رئاسة تحرير مجلة " التحرير " وعدد آخر من الكتاب والمحررين والعاملين فى المجلة لأنهم شيوعيون ، وثانيا : أصدرت وزارة نجيب فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ قرارا بالعفو الشامل عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية خلال الفترة من توقيع معاهدة ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، واستثنى الشيوعيون من هذا القرار باعتبار الشيوعية عملا موجها ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وثالثا : اعتقال الشيوعيين من تنظيم " حدتو " ضمن السياسيين الذين اعتقلوا عند إعلان قرار إلغاء الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ٠

(الفصل الثامن)

العدوان الثلاثى على مصر "حرب السويس ١٩٥٦ م"

فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ تحركت الأساطيل البحرية البريطانية من مالطه لاحتلال منطقة قناة السويس وقد تم عرش الأمر على مجلس الأمن وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار وتبعها الاتحاد السوفيتى بمشروع قرار مماثل ولم ينجح أى من المشروعين لاستخدام بريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضدهم ومن جانبها تعمدت الحكومة البريطانية نشر معلومات كاذبة عن تعرض القناة لخطر الإغلاق ، لإقناع الرأي العام البريطاني بضرورة التدخل العسكري ،فمنذ الصباح نشرت الصحف البريطانية أنباء عن اقتراب القوات الإسرائيلية من مشارف القناة ،الأمر الذي يهددها بخطر الإغلاق، كما أذاعت محطة إذاعة الشرق الأدنى البريطانية أنباء متلاحقة عن الحرب بين مصر وإسرائيل وتقدم الأخيرة على مشارق القناة، وكذالك أصدرت الحكومة البريطانية بياناً رسمياً نصحت فيه رعاياها بمغادرة مصر والشرق الأوسط. وتلا ذلك إصدار الحكومتين البريطانية والفرنسية إنذاراً مشتركاً لحكومتي مصر وإسرائيل طالباتاهما بوقف الحرب الدائرة والانسحاب بقواتهما إلى بـُعد عشرة أميال عن القناة وسماح الحكومة المصرية باحتلال القوات الأنجلو فرنسية لمدن القناة الثلاث (بورسعيد – الإسماعيلية – السويس) وعلي الجانب الآخر، رفضت الحكومة المصرية الإنذار، كما أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بياناً رسمياً ، أكدت فيه علي سيطرتها على الموقف فى سيناء بعد اكتمال وصول قواتها ، وأن الملاحة بالقناة غير مهددة على الإطلاق كماكلفت القيادة المصرية مندوبها الدائم بالأمم المتحدة لتقديم مذكرة شكوى إلى رئيس مجلس الأمن للنظر فى الانذار الذي يهدف إلى تهديدها بالحرب عليها، كما فرضت الحراسةعلى السفارة البريطانية لمنع اتصالها بالشارع المصري ، وفرضت الحراسة على الرعايا البريطانيين لنفس الغرض، فضلاً عن إعلان التعبئة العامة وفتح باب التطوع على مصراعيه ، واستعداد قوات الحرس الوطني للحرب المنتظرة في حين قبلت إسرائيل الإنذار على الفوروعلى إثر ذلك أعلن إيدن بمجلس العموم في جلسة ٣١

أكتوبر أن حكومته ونظيرتها الفرنسية كلفتا القائد العام للقوت البريطانية والفرنسية بمهمة بدء الحرب بعد رفض مصر للإنذار ، ومع ذلك فقد تلقي إيدن نقداً لاذعاً من نواب المعارضةالعماليةوصل إلي درجة مطالبتهم إياه بالاستقالة إلا أنه أصرعلي سياسته. حيث بدأت الحرب فى موعدها المحدد بغارات جوية مكثفة على المطارات المصرية بالقاهرة والإسكندرية ومنطقة القناة بهدف تدمير سلاح الطيران المصري في الساعات الأولى للحرب و القضاء على معسكرات الجيش المصري٠الدائم للعمل والمعيشة طوال فترة الحرب ،حيث تمت دراسة خطة الدفاع على أساس الوضع الجديد ، فبدأ بإعلان الأحكام العرفية، واعتقال كبار الفنيين العسكريين البريطانيين بقاعدة قناة السويس ، فضلاً عن الاستيلاء على الذخيرة بعد ساعات قليلة من بدء الحرب. وكذلك كلفت القيادة المصرية عبد الحكيم عامر بإصدار أوامره بالانسحاب الفورى للقوات المصرية من سيناء إلى غرب القناة ، للاشتراك فى المعركة الرئيسية ، رغم معارضة عامر، لتفادى سحقها بواسطة سلاح الطيران البريطانى ، وخاصة مع وقوعها فى أرض مكشوفة، كما احتوت خطة المواجهة على إغلاق القناة بإغراق السفينتين عكا وأبوقير فى القناة٠

وفى الوقت الذى أعلن فيه المتحدث الرسمى للخارجية البريطانية أن بلاده لاتنوى سحب سفيرها من مصر ولا قطع العلاقات معهأ أصدرت الحكومة المصرية بياناً بقطع العلاقات تماماً مع بريطانيا وفرنسا ، إلا أنها لم تعلن الحرب عليهما كما فعلت مع إسرائيل، لرغبة عبدالناصر فى توسيع نطاق المعارضة فى صفوف الرأى العام البريطانى والفرنسى ٠ كما أصدر وزير الداخلية المصرى بياناً رسمياً إلى الرعايا البريطانيين والفرنسيين بتسجيل أسمائهم وممتلكاتهم بمصر فى المديريات التى يتبعونها ، وحذر من يخالف بالسجن والغرامة، فضلاً عن تأكيده على معاقبة أى مصرى يحاول الهجوم على سفارتى بريطانيا وفرنسا بالقاهرة ، لئلا تتخذ حكوتيهما ذلك ذريعة لاستمرار للحربواكتفى بوضع الممتلكات البريطانية والفرنسية تحت الحراسة٠

وفى الأمم المتحدة كان الاحتجاج واضحاً من أعضاء الجمعية العامة على الحرب الثلاثية ضد مصر ، إذ تقدم السوفيت بمشروع قرار طالب بإدانة العدوان

الثلاثى ووقف إطلاق النار وانسحاب المعتدين ، كما تقدم الأمريكيون بمشروع قرار مماثل ، وتقرر التصويت عليهما فى اليوم التالى، حيث رفض "ديكسون(Dexon)" المندوب الدائم البريطانى مشروعى القرار الأمريكى والسوفيتى عندما تم الاقتراع عليهما، ورغم ذلك تم إقرار المشروع الأمريكى لأسبقيته، كما تقدم المندوب الكندى بمشروع قرار يقضى بإنشاء قوات دولية للفصل بين المتحاربين ، على أن يتم الإقتراع عليه فى جلسة ٤نوفمبر. وفور إذاعة قرار الجمعية العامة استؤنفت المظاهرات البريطانية المعادية بقيادة حزب العمال المعارض لسياسة إيدن الحربية ، مطالبين إياه بالرضوخ للقراربينما أعلن إيدن فى جلسة مجلس العموم بعد ظهريوم ٣ نوفمبرأنه أرسل رسالة إلى الجمعية العامة ، رداً على قرارها الصادر فى ٢ نوفمبر أكد فيها على حق حكومته استمرار الحرب للفصل بين المتحاربين مصروإسرائيل ، كما أشار إلى إمكانية وقف إطلاق النار إذا توفرت لديه ثلاثة شروط وهى قبول حكومتى مصر وإسرائيل لقوات دولية قادرة على حفظ السلام بالمنطقة ، وإصدار قرار من الأمم المتحدة بإنشاء القوات الدولية ، والاحتفاظ بها حتى خروج القوات الأنجلوفرنسية ، على ألا تخرج القوات الأنجلوفرنسية إلا بتسوية مناسبة لأزمة السويس ، وصلح نهائى بين مصر وإسرائيلوقبول مصر للقوات الأنجلوفرنسية حتى التوصل إلى تلك الأهداف، ومن جانبه استمر إيدن فى تبرير سياسته ، فألقى خطاباً تليفزيونياً إلى شعبه ، كرر فيه مبرراته للحرب على مصر إلا أنه فشل ، حيث استمرت المظاهرات الساخطة فى الشارع ظالب باستقالته، وخاصةً بعد أن أعلن أنتونى ناتنج استقالته إحتجاجاً على استمرار الحرب ، فقد أصدرت الجمعية العامة قرارها فى ٧ نوفمبر بوقف إطلاق النار الفورى وإرسال قوات دولية للفصل بين المتنازعين ، وحفظ السلام ، حيث وافقت مصر وبريطانيا على القرار ، ورغم ذلك عقدت بريطانيا العزم على المساومة ببورسعيد مقابل تسوية مرضية لأزمة القناة بتدويلها، فى حين لعبت الحكومة المصرية دور المنتصر بعد وقف إطلاق النار ، فاشترطت إتمام الانسحاب مقابل تطهير القناة، ومن جانبها حاولت الحكومة البريطانية إقناع همرشولد بالسماح لها فى إشراك قواتها ببورسعيد مع القوات الدولية ، إلا أن الحكومة المصرية أصرت على رفضها الأمر ،

وهو ما استحسنه همرشولد الذى رفض إشراك قوات فرنسية وأمريكية وسوفيتية، وفى محاولة يائسة للحكومة البريطانية لإقناع همرشولد والجمعية العامة بإشراك قواتها ببورسعيد فى القوات الدولية لتحسين سمعة بلادها التى ساءت بعد الحرب ، طلب إيدن من لويد التفاهم مع همرشولد وإقناع أعضاء الجمعية العامة بتأييد مطالبه فى هذا الشأن.وهكذا وضعت الحرب حداً فاصلاً للعلاقات المصرية البريطانية التى انقطعت تماماً على إثر المؤامرة البريطانية ضد مصر عام ١٩٥٦ م ، والتى حاولت بريطانيا من خلالها إعادة نفوذها المفقود فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن أممت القيادة المصرية قناة السويس حيث كان رد الفعل البريطانى إشعال الحرب ضد مصر ، لتعلن الحكومة المصرية على أثرها قطع علاقاتها مع بريطانيا ، ولتدخل العلاقات فيما بين البلدين بعد ذلك فى صورة جديدة هى المواجهة بينهما داخل مصر وخارجها

الاتحاد القومى :

أقام عبدالناصر تنظيم " الاتحاد القومى " ليحل محل تنظيم " هيئة التحرير"، وأن هذا التنظيم تم استيراده من دولة فاشية هى البرتغال ، حيث كان يحكم الطاغية "سالازار" لمدة تقرب من ٣٤ عاما ، وقد سافر على صبرى لهذا الغرض لدراسة التنظيمات هناك ، وقد أعلن هذا التنظيم الجديد يوم ٢٨ مايو ١٩٥٧ ، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة ، وتسليمها لقوات الطوارئ الدولية فى ٤ مارس ١٩٥٧ ، وأسند عبدالناصر إلى أنور السادات منصب السكرتير العام فى البداية ، ولكنه بعد عدة أشهر عين كمال الدين حسين مشرفاً عاماً يمارس أعمال السكرتير العام ، على حين يتولى هو منصب رئيس الاتحاد القومى ٠

نص دستور ١٩٥٦ فى المادة ١٩٢ على تكوين الاتحاد القومى الذى يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وعلى ذلك فالاتحاد القومى ليس حزبا ، لأنه لا يمثل طبقة بعينها من الطبقات ، والوضع الجديد لا يسمح لطبقة ما أن تسيطر على باقى الطبقات ، وطبقا للوثيقة التى صدرت عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى عام ١٩٥٧ بعنوان فكرة الاتحاد القومى وماهيته وأهدافه يمكن تحديد الرؤية التى سادت فى تلك الفترة للاتحاد القومى من وجهة النظر الرسمية ٠

ففكرة الاتحاد نابعة من صميم إرادة وحاجة مجتمع أرادها شعبنا بعد تجارب مريرة من الكفاح والجهاد على مر السنين والأيام، وعن ماهية الاتحاد هو مجموع مواطنى الجمهورية الحاكمين منهم والمحكومين اجتمعوا لتحقيق هدف واحد هو المجتمع الاشتراكى التعاونى وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربى. أما أهداف الاتحاد القومى هو إتاحة الفرصة للحاكمين والشعب للتعاون من أجل" علاج جميع المشاكل المحلية والقضايا العامة فى ظل المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى"، ويهدف أيضا إلى أن تبقى الشعلة التى تثور فى كل منا أيام المحن موقدة ومضيئة ، الاتحاد ليس مجرد هيئة ولكنه يصبح جامعة الوطنية التى تربى وتدرب وتعلم زعماء المستقبل وقادته ورجال أحزابه الجديدة. فتحت عضوية الاتحاد القومى لكل مواطن لا تقل سنه عن ستة عشر عاما ، بشرط أن يقدم طلبا بذلك مبينا موافقته على أهداف الاتحاد القومى ولا تقبل عضوية أى شخص فى الاتحاد إلا فى الجهة التابع لها محل إقامته العادية أو محل عمله الرئيسى أو التى يكون له فيها مصالح رئيسية ، وتستمر عضوية الاتحاد ما دام العضو العادى يواظب على أداء الاشتراك البالغ قدره اثنى عشر قرشا ويؤدى العضو العامل ١٢٠ قرشا وذلك سنة العضوية التى تبدأ من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر ويوفى شروط العضوية الأخرى ، وقد تولى مكاتب الاتحاد القومى رؤساء معظمهم من الضباط العسكريين (بنسبة ١٦ ضابطا إلى ٨ مدنيين) ، وقد حدد عبدالناصر فى إحدى خطبه من لهم حق عضوية الاتحاد فقد كان مفهومه يقوم على عدم إباحة عضوية الاتحاد لعملاء الاستعمار والانتهازيين والرجعيين – عملاء الاستعمار فى ذهن عبدالناصرهم قيادات الأحزاب السابقة ماعدا الحزب الوطنى ، أما تعبير الانتهازيين كان يلتقى التقاء موضوعيا مع الذين أيدوا الثورة أو تظاهروا بتأييدها مادامت الثورة فى السلطة ، كما لا شك فى أن تعبير الرجعيين كان يضم كل أولئك الذين تناولهم قانون الإصلاح الزراعى وكبار الرأسماليين ٠

وبلغ عدد أعضاء الاتحاد القومى بعد عامين من تكوينه خمسة ملايين عضو ، فإن كافة المناصب لا يتولاها إلا من كان عضوا عاملا فى الاتحاد حين أصبحت

عضوية الاتحاد شرطا لعضوية المجالس المحلية والترشيح لمجالس إدارة النقابات المهنية والعمالية ولانتخاب أعضاء مجالس إدارة الشركات بل فى تعيين العمد والمشايخ وفى تشكيل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية بل والنوادى ٠

وكانت ميزانية التنظيم تعتمد على مصادر مختلفة مثل الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء ، وكان يصرف للتنظيم شيك بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه بتوقيع عبدالناصر تستعوض بعد نفاذها وأقصى مبلغ صرف له فى عام واحد كان ١٥٠ ألفا من الجنيهات كانت تصرف من ميزانية الدولة كالهيئات الحكومية الأخرى ٠

أقيم البناء التنظيمى للاتحاد القومى على أساس هرمى من القاعدة إلى القمة وكان يتم انتخاب المستويات الأدنى ما عدا اللجنة التنفيذية العليا واللجنة العامة حيث كان يتم تعيينها من قبل رئيس الاتحاد ، وقد مر الاتحاد فى تنظيمه بمرحلتين إحداهما تمت قبل الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ والثانية بعدها ، أما المرحلة الأولى ٥٧ – ١٩٥٨ فقد أصدر رئيس الجمهورية فى ٢٨ مايو ١٩٥٧ قراره رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل الاتحاد القومى وتحديد أهدافه ووظائف تنظيماته ، ثم أصدر عبدالناصر قرارا بتشكيل اللجنة التنفيذية من كل من عبداللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وعبدالحكيم عامر وكانت مهمة هذه اللجنة الإشراف على عملية الترشيح للانتخابات التى تمت فى ذلك الوقت ، وفى أول نوفمبر ١٩٥٧ صدر قرار بين فيه التكوين التنظيمى للاتحاد وهو كالتالى :

مادة (١) : تتولى إدارة شئون الاتحاد القومى المنظمات الآتية :

أ- منظمات محلية تشمل القرى والشياخات ٠

ب- منظمات المناطق وتشمل المراكز والأقسام ٠

ت- منظمات إقليمية وتشمل المحافظات ٠

ث- منظمات قومية تشمل الجمهورية ٠

مادة (٢) : يجرى بعد سنتين من تاريخ أول اجتماع لكل لجنة من لجان الاتحاد القومى تجديد عضوية نصف أعضاء كل من هذه اللجان حيث يختارون بالقرعة ، وتستمر عضوية من لم تعينه القرعة لمدة سنة أخرى تسقط عضويتهم بعدها ٠

مادة (٣) : يصدر النظام الأساسى للاتحاد القومى بقرار من رئيس الاتحاد ٠

وتضمن النظام الأساسى للاتحاد ٦٤ مادة تناولت العضوية – المنظمات المحلية – منظمات المناطق – المنظمات الإقليمية – انتخابات أعضاء لجان الاتحاد – مدة العضوية فى اللجان – تعديل النظام الأساسى – أحكام عامة ووقتية ، ولم يقدر لتجربة الاتحاد أن تكتمل وفق ما كان مقدرا لها فى مصر وذلك لقيام الوحدة بين مصر وسوريا وإعلانها بعد موافقة الشعبين عليها فى استفتاء عام فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ، فقد تم تعديل عبارة الأهداف التى قامت من أجلها الثورة التى وردت فى المادة ١٩٢ من دستور ١٩٥٦ ، إلى عبارة " الأهداف القومية " مع إسقاط عبارة " ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة " وذلك لأن مجلس الأمة الأول للجمهورية العربية المتحدة كان تكون وفقا للمادة ١٣ من الدستور المؤقت المذكور من أعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية على أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء مجلس النواب السورى والمصرى ، وصدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى ١٢ مارس ١٩٥٨ بحل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حينذاك فى الإقليم السورى ويحظر قيام الأحزاب أو أية هيئات سياسية جديدة ٠

أما عن التكوين التنظيمى للاتحاد القومى فى المرحلة ١٩٥٩ – ١٩٦١ فقد صدر فى ١٥ مايو ١٩٥٩ قرار جمهورى بشأن طريقة تكوين اللجان المحلية للاتحاد وتضمن القرار تكوين الوحدة الانتخابية بمعدل ممثل لكل ٥٠٠ من السكان وتنتخب كل قرية لجنة من ٣ إلى ١٠ أعضاء ، وتضم لجنة المركز والبندر من عشرة إلى عشرين عضوا ، وفى ١١ يوليو صدر قرار جمهورى بجعل الحد الأقصى فى اللجنة المحلية ٣٠ عضوا بدلا من ٢٠ عضوا وجاء ذلك لمواجهة كثرة عدد المرشحين لانتخابات هذه اللجان ، وبهذا يبدأ تكوين الاتحاد من القرية باعتبارها نواة المجتمع ٠

والجديد فى شأن الاتحاد أن ورد ذكره فى الدستور نفسه ، وأنه منح من الصلاحيات ما يجعله نوعا من مؤسسات السلطة الدستورية ، ومنح وحده بالدستور صلاحية الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وقد مورست هذه السلطة باسمه فعلا فى أول انتخاب جربعام١٩٥٧ ٠

فى ٧ يناير ١٩٥٨ صدر قرار بتعيين السادات سكرتير عام الاتحاد ، وفى ٢٦ منه صدر قرار تعيين السكرتيرين العامين المساعدين إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة ، وفى ١٧ مايو ١٩٥٩ أعلنت اللائحة التنفيذية لانتخابات لجان الاتحاد فى مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة ، وفى ١٤ يونيو صدر قرار لعبدالناصر بالتصريح لجميع المرشحين بدخول الانتخابات دون اعتراض فى الإقليمين المصرى والسورى وبلغ عدد المرشحين ١٢٢٣١٣ مرشحا منهم ٩١٢٠٧ فى مصر و ٣١١٠٦ فى سوريا والعدد المطلوب انتخابه فى مصر ٢٩٩١٩ والعدد المطلوب فى سوريا ٩٤٤٥ والإجمالى ٣٩٣٦٤ ، وقد بلغ عدد الفائزين بالتزكية حتى يوم الانتخابات ١١٩٥٧ فى مصر وحدها يمثلون ١٦٥٩ وحدة منهم السادات فى دائرة ميت أبو الكوم وعلى صبرى فى بهناى والدكتور محمد نصار وزير الصحة التنفيذية فى سرهوت محافظة المنوفية ومحمد أحمد البلتاجى السكرتير العام للقصر الجمهورى فى وحدة نوسا مركز أجا ٠

تأثرت هذه الانتخابات بكبار الملاك الزراعيين ، فقد سيطرت عائلاتهم على عدد كبير من لجان الاتحاد ، فقد سيطر عدد كبير من مرشحى عائلة واحدة على إحدى لجان الاتحاد ، وأحيانا كانت اللجنة تمثل عائلتين أو أكثر من أصحاب أكبر الملكيات بالمنطقة وهم أولئك الذين جرى التنافس فيما بينهم وفى أحيان أخرى كانت سيطرة العائلة الواحدة تتجاوز حدود المحافظة لتنتقل إلى محافظة أخرى حيث كانت ملكيتها تتوزع على أكثر من محافظة. تتابعت الاجتماعات التى عقدها كمال الدين حسين لاختيار أعضاء المؤتمر العام وأذيعت يوم ١٣ يونيو بيانات بشأن اللجنة العامة للمؤتمر للإقليمين الجنوبى والشمالى وقد ضمت ٢٨٨ عضوا منتخبا و١٤٤ عضوا معينا وضمت قائمة المعينين بمصر ٢٠ وكيل وزارة و١٩ من النقابات و١٨ عاملا و٧ صحفيين و٧ من اتحادات الطلبة و١٧ من الجامعات و٩ يمثلون النشاط النسائى

أصدر رئيس الاتحاد قرارات وهى رقم ٤ ، ٥ ، ٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تكوين المؤتمر العام للاتحاد واللجنة العامة واللجنة التنفيذية واختصاص كل منها ، وقد تكون المؤتمر العام للاتحاد وفقا لهذه القراراتكالتالى : (رئيس الجمهورية، نواب رئيس الجمهورية، أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى المديريات والمحافظات،

أعضاء هيئات مكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومى بالأقسام والبنادر وعواصم المديريات والمراكز، أعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والمؤسسات العامة والوزارات بحيث لا يزيد عددهم على نصف عدد الأعضاء المنصوص عليهم فى الفقرتين ويصدر تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية ٠

فالمؤتمر العام يضع السياسات العامة للاتحاد ويتخذ القرارات فيما يعرض عليه من مقترحات وينظر فى التقرير السنوى الذى تقدمه اللجنة العامة التى تختص بوضع التنظيمات اللازمة لتنفيذ البرامج والقرارات التى يصدرها المؤتمر العام وتعرض عليها من اللجنة التنفيذية العليا التى تعتبر أعلى سلطة فى الاتحاد تتولى تنفيذ السياسات والبرامج والتوصيات التى يضعها المؤتمر العام ، وقد عقد المؤتمر العام دورة عادية واحدة فى يوليو ١٩٦١.وفى ٢٥ مايو ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بأن " تؤول إلى الاتحاد القومى ملكية الصحف وجميع ملحقاتها " ، فأصبحت كافة الصحف المصرية بموجب هذا القرار مملوكة للاتحاد القومى ، حيث قررت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية أنه " لايجوز العمل فى الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى ، وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القرار الحصول على هذا الترخيص خلال ٤٠ يوما من القرار " ، وكذلك أصبح الاتحاد القومى ورئيسه عبدالناصر : هو الشخص الاعتبارى الذى له حق تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات بالمؤسسات الصحفية ، ومن هذه الثغرة نفذ الضباط إلى الصحافة – صحافة الثورة وكل المؤسسات الصحفية التى كانت قائمة قبل الثورة ، ويقول السادات : " وقد رأينا أن قيام الاتحاد القومى ليس ضرورة حتمية فقط من ضرورات ثورتنا ، ولكنه أكثر من هذا ، مسألة حياتنا فى حاضرنا ومستقبلنا أو موتنا ٠٠ حياتنا كلنا أو موتنا كلنا " ، ويقول : " الاتحاد القومى هو خلاصة تجربتنا وخلاصة انتصاراتنا فى معاركنا كمعركة بريطانيا ومعركة الجلاء ومعركة السلاح ومعركة التأميم ومعركة العدوان المسلح ٠٠٠ الاتحاد إذن هو تنظيم سياسى يجمع الشعب كله لأن معركتنا الآن معركة بناء وليست معركة صراع ٠٠٠ الاتحاد هو تنظيمنا السياسى حيث يتمتع الجميع فيه بحرية مطلقة فى المناقشة وفى النقد " ، أنه

ضرورة للسيطرة الكاملة على جميع السلطات فى الدولة ، فلا يستطيع أحد مجرد التفكير فى الخروج عما يراه الاتحاد القومى ، وهذا هو حكم التنظيم الواحد ، بل قل حكم الفرد الواحد ، وهذه هى قمة الديكتاتورية ، مع أنها ديكتاتورية مطلوبة فى مثل هذه الأوقات ، وإلا فإن الصحافة تساعد على الفرقة والانقسام ، لذا كان على ثورة ٢٥ يناير اتباع ذلك حتى يتم الضرب على أيدى الإعلام الفاسد والإعلاميين الممولين ٠

الجدير بالذكر أن الاتحاد القومى لم ينجح عبر سنوات وجوده فى أن يكون تنظيما سياسيا يضم الجماهير المنظمة فى وعاء سياسى ، كما أنه لم يقم بدور سياسى مستقل عن أجهزة الدولة ، ناهيك عن أنه لم يكن له أثر محسوس على سلطات الحكم ، وقد ذكر عبدالناصر فى مناقشات المؤتمر الوطنى فى ٢ يوليه ١٩٦١ : " إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى وهو ضرورى ، فإنه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها " ، ومن الواضح أن الرئيس تضايق من تسلل العناصر غير المرغوب فيها إلى الاتحاد القومى بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦١ بالرغم من حرص الحكومة وحيطتها الشديدة ٠

مجلس الأمة :

ما بين صدور دستور ١٩٥٦ واستفتاء الشعب عليه فى شهر يونيو ، وما بين الانتخابات التى تمت تطبيقا له فى عام ١٩٥٧ ، حدثت فى مصر أحداث جليلة ، فقد تم الجلاء البريطانى عن منطقة القناة يوم ٢٨ يونيو ، وتأميم قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ، والعدوان الثلاثى على مصر يوم ٢٩ أكتوبر ، وأعلن وقف إطلاق النار ليلة ٦/٧ نوفمبر بعد ساعات من وصول الإنذار السوفيتى إلى لندن وباريس ، ثم تم الانسحاب الثانى للقوات البريطانية والفرنسية يوم ٢٣ ديسمبر وتحررت أرض مصر من اليهود كذلك فى مارس ١٩٥٧ ، وتم تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية ، ردا على تجميد الأموال المصرية فى الخارج ٠

ونتيجة لإفشال كل المحاولات والضغوط التى تزعمتها ومارستها أمريكا لربط مصر بالأحلاف العسكرية الاستعمارية وخاصة حلف بغداد ، وبعد المقاومة العنيفة

التى تزعمتها مصر ضد مشروع أيزنهاور الاستعمارى ومحاولات قبضه على دول الشرق الأوسط ، وفى المقابل كان المد الصاعد لحركة التحرر الوطنى فى ازدياد مستمر متصل عقد مؤتمر باندونج وقرارات بريونى التى حددت معالم الحياد الإيجابى والتعايش السلمى وحق جميع الشعوب فى تقرير مصيرها ، هذا بجانب انتصار فكرة القومية العربية ، والبدء بعملية تصنيع مصر ، وتحقيق هذا الحلم الوطنى بتحويل مصر إلى دولة صناعية ، ثم فشل أمريكا فى إخضاع مصر ورفض مصر لشرطى أمريكا لتمويل السد العالى وهما :

١- أن تعلن مصر فى بيان رسمى إمتناعها عن عقد المزيد من صفقات السلاح مع الاتحاد السوفيتى ، حيث كانت أمريكا قد اشترطت لحصول مصر على سلاح من الغرب أن تدخل مصر عضواً فى منظمة الدفاع المشترك بحجة الحفاظ على التوازن فى التسليح بين العرب وإسرائيل ٠

٢- أن يمارس عبدالناصر نفوذه وزعامته فى الشرق الأوسط لعقد صلح بين العرب وإسرائيل ٠

تمت الانتخابات بعد هذه الأحداث التى جعلت من عبدالناصر زعيما للأمة العربية وبطلا مرموقا من أبطال العالم الثالث ودول التحرر الوطنى ، ولم تكن هناك مشكلة محتملة يمكن أن تعوق نجاح الذين ترشحهم الثورة ممثلة فى جهازها التنظيمى (الاتحاد القومى) الذى سيطر على عملية الترشيح سيطرة تامة وخضعت الترشيحات لرؤية الأجهزة الإدارية وأجهزة الأمن تخوفا من أية معارضة ٠

وإذا كان الاتحاد هو الذى سيتولى الترشيح لمجلس الأمة وفقا لنص المادة ١٩٣ من الدستور فمعنى ذلك أن السلطة التنفيذية استوعبت السلطة التشريعية ، وصار لرئيس السلطة التنفيذية أن يختار المرشحين لعضوية السلطة التشريعية عن طريق الاتحاد القومى ، وبالفعل فإنه عند إجراء الانتخابات لهذا المجلس تشكلت لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأت قيادة الثورة منعهم من الوصول إلى المجلس ، بل أن الثورة أقامت مصفاة لشطب من لا تضمن طاعتهم العمياء ، لذا اقتصر الترشيح للمجلس على أعضاء الاتحاد ، وتألفت لجنة من العسكريين تتكون من كل من زكريا

محيى الدين وعلى صبرى وإبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة وعباس رضوان ومجدى حسنين وكمال الحناوى ومصطفى المستكاوى للنظر فى أسماء المرشحين ٠

وقد اعترضت هذه اللجنة على ١١٨٨ من ٢٥٠٨ من المرشحين ، ولم يقتصر الاعتراض على القوى السياسية القديمة ، بل وعلى الضباط الذين اعتبروا غير موالين ، وأقفلت دوائر معينة على بعض الأفراد ، وكان الغرض من ذلك إجهاض أية فرصة لوجود معارضة فى المجلس ، وقد بلغ عدد الدوائر التى أغلقت ٤٣ دائرة ، وعندما سئل عبدالناصر عن الأسباب التى حتمت مثل هذا الإجراء ، قال: " لا بد أن نتأكد من أن جميع المرشحين يتلاءمون مع الخطوط العريضة التى ارتضاها الشعب المصرى واختطها لمستقبله " وفى إجابة أخرى على نفس السؤال قال: " إننا لنا أفكارنا الخاصة عن الديمقراطية ولقد استخدمت أقلية الاقطاعيين والملاك الديمقراطية من قبل للسيطرة على الشعب ، إننا نريد بناء حياة سياسية جديدة وحياة سياسية نظيفة ، إننا نريد أن نضمن قيام أول خطوة للديمقراطية الجديدة على أساس سليم للحياة السياسية ، ولنذكر ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب التحرير وما قاله الرئيس جورج واشنطون بعد الاتفاق على الدستور عام ١٧٨٨ لقد خشى من قيام الأحزاب فى هذه المرحلة وأراد أن يوحد البلاد فقال أن الأحزاب يمكن أن تؤدى إلى حرب أهلية ، ولقد نظمت الأحزاب فى الولايات المتحدة بعد عشرين عاما من الموافقة على الدستور ، ونحن نريد أيضا أن نتأكد من استتباب الأمور " ، وقد بلور السادات ذلك فى قوله : " بعد ذلك أخذنا فى الاستعداد لانتخابات مجلس الأمة – وراعينا فى هذا شيئين ٠٠ أولهما حق الاعتراض لمجلس قيادة الثورة ٠٠ وفعلا بعد أن تمت الترشيحات اعترضنا على أعداد كبيرة ، وكان المقياس فى الاعتراض الانتماء إلى الأحزاب القديمة أو عداء المرشحين للثورة – أما الإجراء الثانى فقد كان إغلاق بعض الدوائر على الضباط الأحرار الذين تركوا الجيش وخرجوا إلى الحياة السياسية والمدنية ٠٠ وفعلا أغلقنا ٦٠ دائرة من الـ ٣٥٠ ، ثم أجريت الانتخابات ٠٠ واجتمع فعلا أول برلمان فى ظل الثورة فى سنة ٥٧ ٠٠ أى بعد خمس سنوات من قيامها " ، لذا صدرت التعليمات لعدد من الضباط بترشيح أنفسهم فى دوائر معينة ، حتى فى الدوائر النائية مثل الوادى الجديد

وسيناء ومرسى مطروح ، فقد دخل المجلس بإيحاء من السلطة نحو ٥٩ ضابطا من الشرطة والبوليس ، ومن الدوائر التى تم الاعتراض عليها دائرة نكلا العنب التى شطب حق الترشيح فيها لتسعة منهم أحمد حمروش ، وأغلقت على مرشح واحد هو فتحى الشرقاوى المحامى ، وأغلقت دوائر على مرشح واحد فقط فى ٧٦ دائرة من أصل ٣٥٠ وكان فى هذه الدوائر كل الوزراء الذين رشحوا أنفسهم فى ١٦ دائرة والعسكريون ٢٥ دائرة ، وقد تمت عملية الانتخابات فى حرية حقيقية ، يؤكدها سقوط والد كمال الدين حسين فى القليوبية ، وشقيق زوجة زكريا محيى الدين فى الشرقية ، وأضفى مجلس الأمة شرعية ديمقراطية على نظام الحكم ٠

وقد ظهر اتجاهان بصدد ترشيح الاتحاد للمرشح العضو لعضوية مجلس الأمة فرأى البعض أنه بترشيح مرشح واحد بالدائرة وقفلها عليه لا يتفق على التمثيل النيابى لأنه قد جعل نائبا واحدا ينفرد بالناخبين ، ورأى البعض أنه تعبير عن تمثيل المصالح التى وردت فى مقدمة الدستور وهى أهداف ثورة يوليو ، ومع هذا التكوين شبه المرسوم لمجلس الأمة الأول بعد الثورة ، الذى رأسه عبداللطيف البغدادى ، وكان السادات وكيلا له ، وظهرت اتجاهات نقدية تبلورت فى تيار من المعارضة الفردية غير المتماسكة ، وعلى سبيل المثال قدم الصاغ محمد أبو الفضل الجيزاوى نائب الجيزة سؤالا إلى زكريا محيى الدين عن عدد المعتقلين الشيوعيين داخل المعتقلات وعن أسباب اعتقالهم ، وكان هذا جديدا فى حياة المجلس ، وفى حياة الثورة إذ لم يكن مسموحا بمثل هذه المعارضة المحمية فى ظل الدستور ، ووصل الأمر إلى غايته عندما تقدم نفس النائب إلى رئيس المجلس يطلب إنشاء معارضة داخل مجلس الأمة ٠٠٠ وكان رد الفعل هو فصل ستة نواب من عضوية الاتحاد مع استمرار عضويتهم فى المجلس ، فابتعدوا بذلك عن فرصة الاتصال بالجماهير ، ويخشاهم النواب ، أليس هذا يجعل مجلس الأمة مجلسا شكليا أو صوريا لإى قرارات ينفذ أوامر السلطة فقط ، لم تتحقق فيه الديمقراطية ، بل كبلت فيه الآراء والحريات ، ومن خلال الأعضاء المختارون فيه الطيعون طاعة عمياء الذين لم تكن لآرائهم قيمة ، وهذا يعيدنا إلى

الوراء كثيرا إلى الديوان العثمانى والدواوين التى أنشأها نابليون وكليبر وديوان محمد على ، حيث جعلوا كبار رجالهم الذين كانوا يضمنون ولاؤهم على رأس هذه الدواوين ٠

بل أن عبدالسلام عبدالحليم عامر يذكر أنه عندما جرت انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ تقدم لها طعيمة بقائمة وأيضا تقدم لها زكريا محيى الدين بقائمة أخرى ، وأسفرت نتيجة الانتخابات عن سقوط معظم مرشحى طعيمة ، وعزا هذا طعيمة إلى تدخل زكريا محيى الدين فى الانتخابات ، وأنه عمل على إنجاح قائمته وإسقاط قائمة طعيمة ، وغضب لذلك طعيمة واعتكف فى بيته وأراد أن تخرج مظاهرات من الشركات لصالحه ، تطالب بإنجاح مرشحيه ، مما يشكل ضغط على القيادة السياسية لتعيد تقييم الموقف ، ولكن رفض ذلك رئيس نقابات عمال مصر (أنور سلامة) ٠

وعن الحركة الشيوعية فى انتخابات مجلس الأمة ، كانت مصر قد نجحت بفضل الانتفاع بدخل قناة السويس ومساعدة الدول الاشتراكية فى إفشال الحرب التى شنتها عليها الدول الاستعمارية لعزلها وتدمير اقتصادها ، كما أن الانفراجة الديمقراطية قد انعكست على المثقفين المصريين وخاصة الثوريين منهم وكذلك على المنظمات الشيوعية المختلفة التى كانت تعمل تحت الأرض ، فخرجت هذه المنظمات إلى العمل شبه العلنى وعاد للعمل فى صفوف الحركة الشيوعية كثيرون ممن كانوا قد هجروها فى فترة المطاردات والاعتقالات ، وكانت المفاوضات دائرة بين المنظمات الشيوعية الثلاثة الرئيسية لاتحادها فى حزب واحد وهى : (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى " حدتو " والحزب الشيوعى المصرى " الراية " وحزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى) ، وقد اختلفت هذه الأحزاب فيما بينها ، وانعكس ذلك على المعركة الانتخابية فى مختلف خطواتها ومراحلها وخاصة الترشيح والدعاية فى عديد من الدوائر ، مما كان له أثره فى نظرة الجماهير إلى مرشحى اليسار وخاصة فى الدوائر التى رشح فيها مرشحان من اليسار حيث وقف كل تنظيم خلف واحد منهما وأدى ذلك إلى تجريح اليسار بعضهم البعض ٠

ولما كانت المعركة الانتخابية هى الأولى فى ظل النظام الجمهورى ، وكانت عملية الاستقطاب داخل مجلس قيادة الثورة قد اتخذت فى الاتساع والتحديد ، ولم تقف

عند حد إبعاد اليسار عن السلطة وتوجيه السياسة (خالد محيى الدين ويوسف صديق) بل أخذت معالم الخلاف تنزل إلى الشارع المصرى وتؤثر عليه لا من حيث الاتجاهات الديمقراطية والديكتاتورية فحسب ، بل أيضا من حيث المضمون الاجتماعى والعدالة الاجتماعية والموقف منها ٠

وفى معركة انتخابات ١٩٥٧ نزل فريقان من العسكريين ، الأول يمينى التفكير والاتجاه والنزعة ، والثانى يسارى الاتجاه والتفكير والنزعة ، وقد ساعد الشيوعيون بشكل عام أصحاب الاتجاه الأخير الذين رحبوا بدورهم بتعاون الشيوعيون معهم ، وأن عملية قيام الاتحاد القومى باستبعاد العناصر غير المرغوب فيها من قبل السلطة من المعركة الانتخابية قد قضى على أية فرصة لوجود معارضة داخل مجلس الأمة ، كما أن إعطاء الاتحاد القومى حق الاعتراض على الترشيح لعضوية مجلس الأمة كان فيه هدم للديمقراطية ٠

وبرر عبدالناصر موقف الثورة من ذلك بأن أكد أنه ظهرت فى تلك المعركة الانتخابية عدة اتجاهات هى : اتجاه يمينى كان يشك فى عملية التمصير ويؤكد أننا كمصريين لن نستطيع أن نباشر اقتصادنا بأنفسنا ولا نستطيع أن نسير فى طريقنا إلا معتمدين على الأجانب والذين كانوا ينادون بتلك اليمينية ، ربما كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية لأنهم كانوا يستفيدون من تلك المؤسسات ، واتجاه يسارى من أجل تحديد الملكية والاستيلاء على رأس المال الوطنى وبعض الصناعات المصرية ٠

بعد انتهاء الانتخابات ثم انفتاح مجلس الأمة شهد المجلس واقعتين كانتا على قدر كبير من الأهمية ، الأولى ، هى : قضية مديرية التحرير أو قضية " مجدى حسنين " ، والثانية ، هى : قضية كمال الدين حسين أو قضية الانتساب للجامعات ٠

١- الواقعة الأولى تقدم فيها عشرة من أعضاء المجلس بطلب بإسقاط العضوية عن أربعة أعضاء هم : مجدى حسنين ومحمود القاضى وأحمد شفيق أبوعوف وإسماعيل نجم ، بعد أن ثبت أنهم كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من مديرية التحرير ، وقد شهدت الواقعة جدلا ونقاشا حادا داخل المجلس ما بين مؤيد لإسقاط العضوية وما بين معارض ، وقد كان موقف صحافة الثورة مؤيدا للأعضاء وضد إسقاط عضويتهم

، وذكرت أن ذلك " غير دستورى وغير منطقى ورجعى " ، ويرى خالد محيى الدين أن " مبدأ فصل النواب بهذه الصورة وبهذه السرعة فيه قضاء على كل الضمانات الديمقراطية " ، وقد انتهى الموقف إلى لجنة الشئون الدستورية بالمجلس ، والتى أثبتت سلامة موقف الأعضاء الأربعة ، كما جاء فى بيان صدر بعد ذلك عن المجلس وباسمه .

٢- أما الواقعة الثانية التى واجهها المجلس فقد تمثلت فى استقالة كمال الدين حسين من جميع مناصبه بسبب القرار الذى اتخذه المجلس بإباحة الانتساب فى الجامعات والذى عارضه كمال الدين حسين بحجة أن هذا النظام " يتنافى مع التعليم الجامعى ويجب إلغاؤه فى أقرب فرصة ممكنة " ، غير أن هذه الاستقالة لم تتم ، وفى نفس الوقت لم ينفذ قرار مجلس الأمة ، فقد رفض عبدالناصر قبولها وأعلنت الجامعات أن إمكانياتها " لا تسمح بقبول أى منتسبين جدد هذا العام لتزايد المقبولين " ، ولم يكن هذا القرار الذى أصدره المجلس الأعلى للجامعات إلا وسيلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه للمحافظة على الشكل الديمقراطى لمجلس الأمة المنتخب من الشعب ، وقد كتبت الصحافة عن التعليم ، خاصة عندما دار فى مجلس الأمة " لجنة التعليم " عن إمكانية إلغاء مجانية التعليم .

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة كانت له إسهاماته فى المجتمع المصرى فقد ناقش العديد من قضايا المجتمع التى تناولها بكل جرأة خاصة فى الحياة الديقراطية السليمة ، حيث تناول موضوع العمد على مستوى قرى الجمهورية عندما جعلت الحكومة قانون العمد بأن يكون عمدة القرية بالانتخاب ، وكان هناك اقتراح بالمجلس بجعلها بالتعيين فكان رد وزير الداخلية فى مجلس الأمة على هذا الاقتراح بأن قال : " إننا يجب ألا نعود للخلف "

وفى مجال التعليم أوجب المجلس أن يختار العميد فى الكليات ورؤساء الأقسام بالانتخاب أيضا كما هو الوضع فى معظم جامعات العالم ، وكذلك أعضاء مجالس اتحادات الطلبة فهى بالانتخاب فى جميع أنحاء العالم بل غالبا لا يشترط فيها أحد من هيئة التدريس لتعويد الطلبة على مبادئ الديمقراطية والاعتماد على النفس ، كما ناقش

المجلس إلغاء المادة ٢٩١ لتقضى به قواعد العدالة وروح الدستور أما التعديل فى المرتبات فهو ضرورى لرفع مستوى رجال الجامعة ٠ وفى مجال البحث العلمى كان لمجلس الأمة أيضا دور فى مناقشة هذا المجال ، حيث قام بعرض تاريخى لذلك ، وأن الاهتمام بالبحث العلمى يعتبر نقطة تحول فى تاريخ البحث العلمى فى مصر ، حيث زادت على أثرها مقدرة الجامعات على إعداد الأفراد العلميين إذ أصبح عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه من الكليات العملية فى العام الحالى (١٩٥٧) على سبيل المثال أكثر من ضعف من حصلوا عليها فى عام ١٩٥٢ ، مما استدعى الأمر معه للتفكير فى استحداث أمرين جديدين على الحياة الجامعية فى مصر وهما :

١- تخصيص ميزانية للبحوث العلمية منفصلة عن ميزانية التعليم بالجامعات ٠

٢- إنشاء لجان للبحوث تكون مهمتها التنسيق والربط بين برامج البحوث فى الجامعات واحتياجات البلاد ٠

وكان للمستوى العلمى الرفيع الذى بلغته بعض نواحى التخصص فى كثير من الأقسام الجامعية ، ما دعا لجنة البعثات فى ذلك العام إلى الموافقة على اقتراح تقدم به المجلس الأعلى للعلوم بشأن البعثات هذا العام وكذلك على اقتراح البعثات الداخلية ، ورصد المعونات المالية لذلك ، أما بالنسبة للطلبة فقد ناقش مجلس الأمة السماح لمن لم يحصلوا على مجموع يمكنهم من الالتحاق بالجامعات المصرية أن يسمح لهم بالسفر للخارج ٠

كما ناقش أسس العدالة الاجتماعية لتحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين ومراعاة أن يكون ما يتحمله الفرد من الأعباء المالية للدولة متكافئا مع مقدرته المالية ، ولا شك أن النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى لا يعنى أبدا المساواة التامة فى الدخول ، وطبقا للإحصاءات – أن أكثر من ٧٠% من المواطنين يحصل على ١٥% من الدخل القومى ، وأن ١% من هؤلاء المواطنين يحصل على نفس النسبة من الدخل القومى أى ١٥% وهذا من الظلم ، كما ناقش مجلس الأمة قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون فى شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية ، وقد قرر جواز تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم عند

طلب التجنيد لطلبة المعاهد الثانوية الأزهرية والمدارس الثانوية ، أما مجلس الأمة الذى انتخب فى مارس١٩٦٢ فقد عرض عددا من الوزراء إلى الاستجواب الدقيق ، ولعب دورا فعالا فى تعديل سياسة التعليم العالى ٠

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة ناقش قضايا من نوع جديد خاصة بالأمة العربية ، فعلى سبيل المثال اهتمام المجلس بالثورة الجزائرية ، حيث عقدت لجنة الشئون العربية بالمجلس وعلى مدى ثلاث جلسات فى ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠ أكتوبر ١٩٥٧ ورأت ضرورة مساندة الثورة الجزائرية بكل الإمكانيات المادية والمعنوية لوقف حرب الإبادة التى يشنها الفرنسيون على الشعب الجزائرى المسالم ، وتم تنظيم أسبوع للجزائر جمعت فيه التبرعات من الشعب المصرى وتوالت المساعدات حتى حقق الشعب الجزائرى حريته واستقلاله ووحدة أراضيه عام ١٩٦٢ ٠

ناهيك عما قام به المجلس من مساندات لكثير من الشعوب العربية تأييدا لها فى حصولها استقلالها وحريتها ففى جلسة ٦ أغسطس ١٩٥٧ استنكر مجلس الأمة الاعتداءات الوحشية التى كانت تقوم بها القوات البريطانية على الشعب العربى المسالم فى عمان ، بل وأهاب بالمجالس النيابية فى العالم أن تشاركه الاحتجاج على تلك الاعتداءات ، كما ساند مجلس الأمة الشعب التونسى بعد اعتداء القوات الجوية الفرنسية على قرية تونسية مسالمة عندما طالبت تونس بجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها ، فاستنكر مجلس الأمة الاعتداء الوحشى ودعا برلمانات العالم إلى أن تعلن استنكارها لهذا العدوان ، كما دعا أعضاء مجلس الأمة إلى أن تواصل الحكومة مساندتها لكل شعب عربى لتحقيق استقلاله ، وإلغاء المعاهدات غير المتكافأة ومد الدول العربية بالسلاح كنوع جديد من المساعدات المادية والعمل على تطوير الاقتصاد العربى وإقامة اقتصاد عربى موحد وسوق عربية مشتركة٠

الفصل التاسع

الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ :

فى عام ١٩٥٥ وافقت السعودية على الانضمام إلى مصر وسوريا فى قيادة عسكرية مشتركة كانت موجهة بشكل واضح ضد حلف بغداد ، وفى ١٩٥٧ وافق الملك سعود أيضا على ضرورة أن تقدم السعودية العون لمصر وسوريا لكى تقوما بتقديم المساعدات المالية للأردن بدلا من بريطانيا ، ونظرا لأن حزب البعث كان يواجه ضغوطا أمريكية قاسية ولكنه يواجه فى نفس الوقت احتمال اقتسام السلطة مع الشيوعيين أو احتمال قيام الشيوعيين بالاستيلاء على السلطة نهائيا فإنه رأى أن أفضل وسيلة هى إنشاء وحدة بين مصر وسوريا تضمن توفير الحماية لسوريا من خلال عبدالناصر. أما التقارب السورى من مصر فقد كان ذلك عندما وقع الهجوم العسكرى ضد مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ حينما بادرت سوريا إلى تدمير أنابيب البترول التى تمتد من العراق إلى لبنان ، عبر سوريا ، ولذلك كان طبيعيا أن يقرر عبدالناصر إرسال قوات مسلحة مصرية إلى سوريا فى أكتوبر ١٩٥٧ عندما حشدت تركيا جيشها على الحدود السورية وتهدد سلامتها ، وكانت تحركات الأسطول الأمريكى السادس تقترب من الشواطئ اللبنانية والسورية ، وعربد بعض الشيوعيين فى سوريا تهديداً للدولة من الداخل ، فانهارت الدولة فبحثت عن الوحدة وقد وجدت فى عبدالناصر المنقذ لهذه الدولة فى وحدتها مع مصر ، وفى نفس الشهر" أكتوبر" قرر مجلس نواب سوريا توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصرى لزيارة سوريا ، حيث أرسل مجلس النواب السورى برقية إلى مجلس الأمة المصرى ، أشاد فيها بموقف مجلس الأمة المصرى الخاص بتأييد سوريا فى سياستها القومية العربية ، واستنكار المؤامرات التى تهدف إلى القضاء على استقلالها ، كما أشاد بموقف الشعب المصرى وقادته فى مساندة سوريا ، وقد استجاب مجلس الأمة إلى هذه الدعوة وقام وفد برلمانى مصرى يضم أربعين عضوا من مجلس الأمة برئاسة أنور السادات وكيل المجلس فى ذلك الوقت بزيارة سوريا فى نوفمبر واستقبل هناك استقبالا وطنيا جارفا ، وفى اليوم التالى

لوصوله تناوب " أكرم الحورانى " رئيس مجلس النواب السورى ، والسادات وكيل مجلس الأمة المصرى – تناوبا رئاسة الجلسة الخاصة التى عقدها المجلس السورى ، وأعدا قرارا بالاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا فى جلسة سرية عقدتها لجنة الشئون الخارجية بالمجلس النيابى السورى ولجنة الشئون العربية بمجلس الأمة المصرى قبل عقد الجلسة العلنية للمجلس ، ولما عقدت الجلسة وافق النواب بالإجماع على القرار ، ودعا مجلس الأمة النائبين السوريين (معروف الدواليبى وعلى بوظو) إلى مشاركة نواب مجلس الأمة المصرى فى اجتماعهم التالى ، وألقى الدواليبى كلمة أشاد فيها بهذا الموقف التاريخى ودور مصر وسوريا فى التصدى للعدوان الذى يستهدف الأمة العربية وأشار فيها إلى أن سوريا تعلن وحدتها مع مصر حتى يعيد التاريخ سيرته الأولى أيام صلاح الدين الأيوبى ، كما وافق مجلس الأمة المصرى على القرار المشترك بجلسة ١٨ نوفمبر أيضا ، وحضر وفد مجلس نواب سوريا جلسة مجلس الأمة مساء ٣١ ديسمبر واشتركوا فى جلسة المجلس وطالبوا بالوحدة بين البلدين ٠

كان عبدالناصر قبل إتمام الوحدة مع سوريا حذرا من التورط فى شكل من الوحدة لم تنضج ظروفه الموضوعية فاعترض على الوحدة الفورية بين البلدين وفضل عليها قيام اتحاد فيدرالى لمدة خمس سنوات على أن يعاد النظر فى أمر تلك الوحدة المقترحة بعد انتهاء تلك المدة ، وكان أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين الذين عرض عليهم عبدالناصر الأمر ضد قيام الوحدة الاندماجية فورا ويفضلون عليها قيام اتحاد بين البلدين ، وقد وافق مجلس النواب السورى بالإجماع على الاتحاد الفيدرالى مع مصر ، وكان حزب البعث الاشتراكى السورى يرى أن يكون الاتحاد فيدراليا ، ولكن عبدالناصر تحول موقفه إلى الوحدة الشاملة وليس الاتحاد الفيدرالى حتى تتجمع كل خيوط الدولة الجديدة فى يده وتحت قيادته ، ويرجع هذا التحول إلى الأسباب الآتية :

١- التيار الشعبى الشديد المؤيد للوحدة مع سوريا ٠
٢- إجماع العسكريين السوريين على الوحدة وقبولهم قيادة عبدالناصر ٠
٣- الخوف من انتشار الشيوعية فى سوريا ومصر ٠
٤- الطموح إلى ظهور أول تحقيق عملى للقومية العربية ٠

وأكد ذلك عبداللطيف البغدادى فى قوله : " اضطررنا للاستجابة تفاديا لنفوذ الشيوعيين المتزايد فى سوريا " ، وقد اشترط عبدالناصر على السوريين لقبول الوحدة حل الأحزاب وابتعاد ضباط الجيش عن الاشتغال بالسياسة ٠

الجدير بالذكر أنه عندما قدم الضباط من سوريا إلى القاهرة يعرضون الوحدة، لم يجدوا الجمهورية المصرية بل وجدوا قاعدة النضال العربى، ولم يقابلوا رئيس الجمهورية المصرية بل قابلوا قائدا عربيا، ولم يدر الحديث حول كيفية إلغاء الدستورين الإقليميين، بل دار حول كيفية البناء الدستورى لدولة الوحدة، لقد تم كل شئ فى غيبة أى ولاء إقليمى وخارج نطاق النظام القانونى فى الإقليمين، لذا بهر السوريون بما رأوا وأصروا على الوحدة.عبر القطران السورى والمصرى عن إرادتهما فى الوحدة الكاملة فى شتى المناسبات ، ثم اتفقوا على الخطوط العريضة للدولة الموحدة كالتالى :

١ – دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام الشعوب العربية التى ستتحرر بعد ذلك ٠

٢ –رئيس واحد لدولة واحدة ٠

٣ – سلطة تشريعية واحدة ٠

١ – سلطة تنفيذية واحدة ٠

٢ – سلطة قضائية واحدة ٠

٣ – علم واحد وعاصمة واحدة للدول العربية الداخلة فى دولة الوحدة ٠

٤ – تشرع القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم فى الدولة الجديدة استنادا إلى هذا الدستور الواحد ٠

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فقد نصت المذكرة على أن تقوم هذه الوحدة على الأسس الآتية :

١– يكون رئيس الدولة قائدا عاما للقوات المسلحة ٠

٢– قيام مجلس دفاع أعلى ٠

٣– تكوين قيادة عامة للقوات المسلحة ٠

٤- تكون القوات المسلحة من برية وجوية وبحرية موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز وتوزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات فى أراضى الدولة الاتحادية ٠

٥- موازنة عامة للقيادة العامة للجيش ، من أجل ذلك فإن الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة ٠٠ إن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرة على الحركة السريعة فى إطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، كذلك فإن هذه القوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها إذا ما تحركت بالعدوان٠

فى ٢ فبراير ١٩٥٨ أعلن الرئيسان المصرى والسورى بيانا مشتركا عن الاندماج الكامل للدولتين تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، وفى ٨ مارس أرغم الملك سعود على التخلى عن سلطاته لصالح أخيه فيصل بعد أن كشف السوريون عن تفاصيل مؤامرة دبرها الملك سعود أو أحد مستشاريه لاغتيال عبدالناصر بهدف منع إقامة الوحدة بين مصر وسوريا ، وكان فيصل يعتبر أقل موالاة للغرب وأكثر موالاة للمصريين من أخيه سعود ٠

وقد أشار عبدالناصر فيما بعد إلى أنه عندما جاء الزعماء السوريون إلى القاهرة ليطلبوا الوحدة مع مصر فأنه شعر بأنه من الأفضل البدء باتحاد فيدرالى متمتع بحرية الحركة على مدى فترة انتقالية ، وعندما أصروا على الوحدة الكاملة فإنه أشار إلى أنه إذا كان سيتحمل المسئولية فإنه ينبغى أن تحكم الجمهورية العربية المتحدة من القاهرة ، ولم يكن عبدالناصر على استعداد للسماح لحزب البعث أن يحكم سوريا تحت مظلة نفوذ وهيبة عبدالناصر ، ولذلك فإنه سارع إلى إهمال الزعماء البعثيين وإزاحتهم ٠ بل أنه احتفظ لنفسه بمعظم السلطات التنفيذية والتشريعية ، كما أن الدستور البرلمانى لفترة ما بعد الاستقلال قد حل محله تنظيم سياسى وحيد وفقا للنموذج المصرى ٠

من الواضح أن الحكومة السورية وضعت فى مأزق حرج وخطير فكان عليهم أن يتخذوا قرارهم فى عجالة ، وانقسم السياسيون إلى قسمين :

الأول : منهم المنتظر فى مصر مع عبدالناصر والموافق على قيام الوحدة برغبته ٠

والآخر : فى سوريا والذى وافق استسلاما للأمر الواقع وعلى رأسهم شكرى القوتلى نفسه الذى دعا إلى اجتماع محدود ضم بعض المدنيين والعسكريين وناقشوا الأمر ، ثم قرروا إيفاد صلاح البيطار إلى القاهرة فى ١٦ يناير للتعرف على رأى عبدالناصر بعد إبلاغه أن حزب البعث يرى إقامة اتحاد فيدرالى بينما يرى القوتلى قيام وحدة اندماجية.

وأثناء اجتماع مجلس الأمة المصرى للاحتفال بذكرى إصدار دستور ٥٦ وصل صلاح البيطار وعند دخول عبدالناصر تحول المجلس إلى مظاهرة تطالب بإتمام الوحدة ، ثم تكلم البيطار قائلا : " لقد جئت ممثلا للحكومة السورية أحمل طلبا رسميا منها بإقامة دولة الوحدة ، وأمام هذا الإصرار السورى أوضح عبدالناصر رأيه وبين شروطه علانية ومن الواضح أنه وجد الطريق مهيأ لقبولها حيث ذكر أن له ثلاثة شروط ، هى :

١- أن يجرى استفتاء شعبى على الوحدة بين مصر وسوريا ٠

٢- أن يتوقف النشاط الحزبى فى سوريا وأن تقوم كل الأحزاب السورية بحل نفسها ٠

٣- أن يتوقف تدخل الجيش فى السياسة ، ثم قام عبدالناصر فى ٦ مارس بدمشق بأصدار قرارا جمهوريا بتعيين أربعة نواب لرئيس الجمهوري ، نائبين سوريين لرئيس الجمهورية العربية المتحدة هما : أكرم الحورانى وصبرى العسلى ونائبين مصريين هما : عبداللطيف البغدادى وعبدالحكيم عامر علاوة على تعيين ٣٤ وزيرا للجمهورية منهم ٢٠ وزيرا من الإقليم الجنوبى (مصر) و١٤ وزيرا من الإقليم الشمالى (سوريا) ٠

وفى هذا المجال ذكر عبدالناصر فى خطابه بمناسبة عيد الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣ : " الشعب كان على استعداد أن يقاتل ويناضل من أجل وضع الوحدة موضع التنفيذ ، ولكن التناقض الاجتماعى ٠٠ ديكتاتورية رأس المال ٠٠ ديكتاتورية الإقطاع ، التى كانت تتحكم فى هذه الأيام ٠٠ هناك فى سوريا ٠٠ والتى كانت لها قوى قبل

الوحدة استمرت بعد ١٩٥٨ " ، وقال : " واجهنا فى ١٩٥٨ ٠٠ واجهنا البحث من أجل الوحدة العربية ٠٠ أنا قلت سنة ١٩٥٨ أننا نحن فى حاجة إلى خمس سنوات ، حتى نرسى الوحدة على مراحل ٠٠ وعلى أساس سليم ٠٠ ولكن الشعب العربى فى مصر ، والشعب العربى فى سوريا ، فرض الوحدة فرضا فى هذا الوقت " ٠

الجدير بالذكر أن تعدد الأحزاب فى سوريا داخل المجلس النيابى لم يمنع من الموافقة شبه الاجماعية ، غير أن الحزب الشيوعى والذى كان يمثله " خالد بكداشى " امتنع عن حضور الجلسة وخرج من البلاد إلى الكتلة السوفيتية وعلى أثر ذلك أغلقت الحكومة جميع مكاتب الحزب الشيوعى السورى ٠

إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

أول فبراير ١٩٥٨

حضر عبدالناصر جلسة مجلس الأمة يوم ٥ فبراير ١٩٥٨ ، وألقى خطبة مستفيضة فى تاريخ الوحدة والكفاح ، قال فيها : " لقد انتهت محادثاتنا إلى إعلان الوحدة رسميا وتوقيع الإعلان فى يوم السبت الأول من فبراير ٥٨ ، وقد أودع هذا الإعلان التاريخى فى مكتب مجلسكم ، وكانت النتيجة الكبرى له هى توحيد مصر وسوريا فى دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة يكون نظام الحكم فيها ديمقراطيا رياسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ، ويكون لها علم واحد ، يُظِل شعبا واحدا ، فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق والواجبات ، ثم كان اتفاقنا بعد ذلك على المبادئ الدستورية لتقوم عليها الجمهورية فى فترة الانتقال ٠

وقد أجرى استفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢١ فبراير وتم انتخاب عبدالناصر ليكون أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة وكانت نتيجة الاستفتاء بما يشبه الإجماع ، وبناء عليه صدر هذا الدستور وعبدالناصر بدمشق ، وأدى صلاة الجمعة فى المسجد الأموى ، وزار قبر صلاح الدين الأيوبى ، وقد شعر العرب بعودة عزتهم إليهم ٠

انضمام اليمن للجمهورية العربية المتحدة :

بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا ، أرسل الإمام أحمد حميد الدين إمام اليمن إلى عبدالناصر ببرقية ، يطلب منه فيها انضمام اليمن للجمهورية العربية المتحدة ، ويخبره بأن ابنه محمد البدر فى طريقه إلى مصر ، لبحث الأمر مع عبدالناصر ، وكان القوتلى يرى ضرورة قبول عرض الإمام ، لأنها قد تخفف من الضغط على العناصر الوطنية فى اليمن ، وأنه يجب الموافقة على العرض لأن ذلك يعد خطوة وحدوية يجب عدم التردد فيها ، وحتى لا يلجأ الإمام إلى الانضمام إلى السعودية ٠

دارت مفاوضات بين البدر وعبدالناصر والمسئولين فى دولة الوحدة فى القاهرة ، انتهت بمشروع للاتحاد عرضه البدر على والده فى السابع عشر من فبراير ١٩٥٨ ، ثم عاد إلى القاهرة ومعه توكيل من والده بتوقيع الاتفاق ، الذى تم فى الثامن من مارس ، ومن ضمن ما نص عليه الاتفاق : (١- ينشأ اتحاد يسمى (الدول العربية المتحدة) ، يتكون من ج ٠ ع ٠ م ٠ والمملكة اليمنية والدول العربية التى تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد. ٢- تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص فيها. ٣- تتبع الدول الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التى يضمها الاتحاد. ٤- يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة . ٥- يلغى التمثيل السياسى بين الدول الأعضاء ٠

ولأن الشعب اليمنى لم تسبق له معرفة الاستفتاء أو الانتخاب ، فقد تم انضمام اليمن لدولة الوحدة دون استفتاء ، كما كان الإمام يهدف بهذا الانضمام إلى تقوية مركزه داخلياً ، لأنه انضمام إلى أكبر دولة عربية ذات نفوذ وشعبية فى العالم العربى. ولما تضاعفت حالات التأميم فى مصر عقب الانفصال عن سوريا دخل عبدالناصر فى مواجهة بعض الدول العربية فقطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن ، وندد بنظام الحكم السعودى ورفض الاعتراف بنظام الحكم السورى الجديد ، وحطم الاتحاد الكونفدرالى مع اليمن ، ففى شهر سبتمبر ١٩٦٢ تم إعلان قيام الجمهورية فى اليمن واعترف بها كل من الجمهورية العربية (مصر) والاتحاد السوفيتى غير أن الملكيين

عادوا إلى التجمع خلف الإمام البدر الذى تسانده السعودية ، وأرسل عبدالناصر قوات مصرية لنجدة الثورة اليمنية

الانفصال السورى عن الوحدة مع مصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ :

فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ قامت الثورة العراقية فساندها عبدالناصر ، ولكن القوى الاستعمارية والرجعية سعت إلى إحداث الانشقاق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة لإغراق المنطقة فى صراع داخلى تستطيع من خلاله أن تنتهز الفرصة للانقضاض على النظام نفسه والمكاسب الوطنية والاجتماعية التى تحققت ، وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ تمردت مجموعة من ضباط الجيش السورى ضد الحكم المصرى ، وقاموا بإلقاء القبض على المشير عبدالحكيم عامر وأرسلوه فى طائرة إلى القاهرة وأعلنوا انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، وابتهجت الحكومات الغربية ، ولكن زعماء العراق والأردن والسعودية لم يستطيعوا أيضا إخفاء شعورهم بالسعادة والبهجة ، وفى هذا يقول السادات فى مذكراته : " معظم البلاد العربية لم تستقبل الوحد بارتياح ٠٠ فالسعودية على وجه الخصوص كان يهمها أن تظل سوريا محايدة لا تنضم إلى أحد ، فبين البلدين حدود مشتركة ٠٠ ولذلك كانت السعودية تصرف رواتب منتظمة لبعض رؤساء الأحزاب والحكومات والوزراء فى سوريا حتى يظل الوضع قائم كما هو ٠٠ وبانضمام سوريا إلى مصر بدأ الخوف يتزايد فى البلاد العربية الأخرى خشية أن يفعل بها عبدالناصر ما فعل بسوريا ٠٠ وهكذا كان وضع الملك حسين فى الأردن والملك فيصل فى العراق وشمعون فى بيروت ٠٠ الكل يخشى القوة الجديدة التى ظهرت بالوحدة بين مصر وسوريا فقلبت الموازين فى المنطقة – ليس فقط بالنسبة للبلاد العربية بل بالنسبة لإسرائيل أيضا والإمبريالية الغربية ٠٠" ، ولم يدم دستور ١٩٥٦ أكثر من عشرين شهرا إذ حدث قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى شهر فبراير ١٩٥٨ فألغى دستور ١٩٥٦ وصدر دستور الوحدة٠

الجدير بالذكر أن من أسباب الانفصال كثير من الأخطاء التى وقع فيها عبدالناصر وقد اعترف ببعضها كما سبق بيان ذلك ، ناهيك عما أضافه السادات أيضا : عام ١٩٦١ أصبح الطريق الذى سلكته الوحدة مسدودا ، فالأحزاب كلها قد

بدأت تنشط والتذمر السياسى اتسعت رقعته ، فقد كان عبدالناصر يعتمد فى سوريا على شخص واحد هو عبدالحميد السراج ، وكان الشعب السورى قبل الوحدة يعانى من كبت للحريات وكان الشعب السورى بعد إتمام الوحدة يأمل فى تغيير الأحوال ولكن هذا لم يحدث للأسف ، فأرسل عبدالناصر إلى سوريا عبدالحكيم عامر باعتباره الرجل الثانى فى الدولة الجديدة وقائد عام قواتها المسلحة لحل مشكلات السوريين ، وكان هذا خطأ فاحشا لأن السراج كان يعتبر نفسه أحق من عامر بحكم سوريا ، وكانت لعامر أخطاؤه بطبيعة الحال لأنه كان يختار معاونيه بشكل فاضح كما أن روح القبلية عنده جعلته يساند من يعاونه على حق كان أم باطل ٠

ونتيجة لكل هذا نشب صراع خفى بين عامر والسراج ، بينما كان عبدالناصر كعادته يناصر عامر ظالما أو مظلوما ، أضف إلى هذا أن الملك سعود دفع سبعة ملايين جنيه أوصلها الملك حسين ملك الأردن للمتذمرين والمتآمرين فى سوريا ، ناهيك عن القوانين الاشتراكية التى أصدرها عبدالناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ وأثرها على المجتمع السورى ، يلاحظ أن هذا هو نفسه الذى حدث فى عهد محمد على عندما فرض التجنيد الإجبارى واحتكار الحرير ونزع السلاح من أيدى العامة بعد فرض الأمن والنظام فى بلاد الشام ، فلم يرض ذلك المجتمع السورى ووقف بجانب السلطان العثمانى عند أول تحريض ٠

أن الضرر المدمر هو أن تركن الجماهير إلى الاستفتاء طريقا سهلا إلى الوحدة العربية ، فتعلق مصيرها على أهواء بضعة آلاف أو بضعة ملايين محصورة فى أحد الأقاليم وتنتظر أن يهتدوا إلى الوحدة فيختارونها استفتاء ، الضرر كل الضرر ٠٠ أن تفتح طريقا للانفصال ، إذ لا يمكن الهرب من منطق الإقليمية : الوحدة التى يقررها الاستفتاء الإقليمى ، يمكن أن تنفصل باستفتاء إقليمى جديد ، ومنطق " الاستفتاء طريق الحدة " يقتضى أن يستفتى الناس فى كل إقليم على الوحدة دوريا أو كلما تغير نظام الحكم فى دولة الوحدة أو كلما طلبت نسبة معينة من " ممثلى الشعب " هذا الاستفتاء ، كل هذا لأن البعض يريدون أن يقال أن الوحدة قد تمت ديمقراطيا عن طريق الاستفتاء الشعبى ٠

فى ٢٦ سبتمبر حاصرت وحدات من الجيش السورى القيادة العسكرية هناك ، وتم إلقاء القبض على عامر – طبقا لأسلوب السادات – وشحنوه فى طائرة إلى مصر ٠٠ وبهذا تم الانفصال وذهبت الوحدة بين مصر وسوريا كأنها لم تكن ، وكان الانفصال على مستوى رجال الثورة شماتة كبيرة فى عبدالناصر وعامر ، أما على المستوى الشعبى فقد تساءل الناس : لماذا حدث هذا ؟ ومن المسئول ؟ صحيح أن الانفصال قد سبقته بفترة وجيزة القوانين الاشتراكية (صدرت فى ٢٣ يوليو ووقع الانفصال فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦١) ورغم أنها من مصلحة الجماهير إلا أن هذه الجماهير كانت تفتقد الحرية ، وهذا ما لم يدركه عبدالناصر ، كان الانفصال صدمة مؤلمة لعبدالناصر الذى عشق سوريا ، واستمتع بحب شعبها له ٠

مما لاشك فيه أن الانفصال أحدث الكثير من التغييرات فى مصر " وقد احتفظت باسم الجمهورية العربية المتحدة " ، وصدر فى ٤ نوفمبر ١٩٦١ بيان سياسى عن خطوات تنظيم العمل الشعبى نص على :

- تشكيل لجنة تسمى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ومهمتها دراسة الوسائل التى بها يتم تجميع ممثلى القوى الحقيقية الشعبية فى مؤتمر وطنى بطريق الانتخاب ٠
- يقدم الرئيس فى هذا المؤتمر تقريرا بمشروع ميثاق للعمل الوطنى ٠

وفى ٧ نوفمبر صدر قرار جمهورى بإنهاء مهمة مجلس الأمة ، وتجرى الانتخابات العامة فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان الثابتة للاتحاد القومى ويتولى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات وقواعدها وتكون اللجان التأسيسية هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة وضع الدستور الدائم للجمهورة العربية المتحدة ٠

وعن الملامح الرئيسية للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى فقد كانت كالتالى :

١- هى لجنة معينة جاء تشكيلها وفقا لما قررته المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية فى ١٨ نوفمبر ٠

٢- هى لجنة تمهيدية أى أن عملها موقوت بميعاد ومهمة محددة تنتهى من عملها خلال شهر كما حدد عملها فى دراسة تجميع الممثلين للقوى التى ستشترك فى المؤتمر الوطنى ٠

٣- هى بمثابة لجنة استشارية ليس لها أن تصدر القرارات ذات الصفة الإلزامية ٠

أما فيما يتعلق بخط سير العمل فى المؤتمر الوطنى فهو كالتالى :

- مناقشة عامة يعرض فيها كل من الأعضاء وجهة نظره فى الموضوعات الآتية :

- القوى الشعبية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وتحديد القوى المضادة التى يجب أن تعزل أو تستبعد سياسيا ٠

- كيفية تحقيق تمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر التى يجب أن تمثل عن طريق الانتخاب٠

- تشكيل لجنة فرعية من ٣١ عضوا تحال إليها جميع الآراء التى أثيرت فى المناقشة العامة لإعداد تقرير عام يرفع إلى اللجنة التحضيرية للمناقشة ووضع توصيات ترفع إلى رئيس الجمهورية ٠

وصدر قرار فى ٢٢ نوفمبر يتضمن تعيين أنور السادات أمينا عاما للجنة التحضيرية وبدأت اجتماعاتها يوم ٢٥ نوفمبر وافتتحها عبدالناصر ، وبدأت جلسة العمل الأولى يوم ٢٦ نوفمبر ، وفى ١٦ يناير ١٩٦٢ صدر قرار جمهورى بدعوة المواطنين إلى انتخاب المؤتمر الوطنى ، وفى اليوم التالى صدر قرار رئيس الجمهورية بتشكيل المؤتمر الوطنى وتضمن القرار أن يضم المؤتمر ١٥٠٠ عضو بجانب أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الصادر بهم القرار الجمهورى رقم ١٧٨٩ لسنة ١٩٦١ وبذلك بلغ عدد أعضاء المؤتمر ١٧٥٠ عضوا وأصبح للفلاحين ٢٥% من عدد أعضاء المؤتمر المكون من ١٥٠٠ والعمال ٢٠% والرأسمالية الوطنية ١٠% والنقابات المهنية ١٥% ولهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ٧% ولموظفى الحكومة ٩% والطلاب ٧% والقطاع النسائى ٧% توزع هذه النسبة بين القطاع المهنى وبين التنظيمات النسوية القائمة ٠

وتقرر أن يشترك فى الانتخابات كل من تزيد سنه على ١٨ سنة وشكلت لجنة للتظلمات من قرارات العزل بدأت اجتماعاتها فى ٢١ يناير ١٩٦٢ وأعلن فى ٣١ منه استثناء ٢٩٢ مواطنا من قرار العزل وبدأت انتخابات المؤتمر الوطنى فى ٥ فبراير حيث انتخب عمال الحكومة والمصانع والشركات وعمال الزراعة ممثلين فى المؤتمر وجرت انتخابات النقابات المهنية والنشاط النسائى فى ١٢ فبراير وانتخاب الفلاحين فى ١٤ منه والرأسمالية الوطنية فى ١٧ منه ثم انتخاب قطاعى الجامعات والموظفين وانتخاب الطلبة فى ١٤ منه ٠

وفى ١٦ مايو أعلن أن السادات وكمال الدين حسين سوف يتوليان الأمانة العامة للمؤتمر الوطنى ، وقد بدأت الجلسة الأولى للمؤتمر يوم ٢١ مايو بجلسة قدم فيها عبدالناصر للشعب مشروع الميثاق الوطنى ، وبهذا المشروع عرف الجميع ان التنظيم السياسى لن يكون هو الاتحاد القومى ، وإنما الاتحاد الاشتراكى العربى ، وقد صدر فى ٢٨ أكتوبر قرار تشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، وانتهى بذلك دور الاتحاد القومى ، دون إعلان رسمى بإلغائه ٠ لماذا نسبة الـ ٥٠% للعمال والفلاحين ؟

يقول عبدالناصر : " لأنهم العنصر الإنسانى أو القوى البشرية فى الانتاج كانوا يقاسون من الاستغلال وكانوا محرومين إلى أقصى حدود الحرمان كانوا محرومين من حرية الخبز ، " ولا يمكن المساواة بين واحد مش لاقى يتعشى وبين واحد عنده ألف جنيه ٠٠ علشان كده قلنا حرية الخبز وهى ضمان حرية تذكرة الانتخابات ٠٠ لأن اللى مش لاقى يتعشى حيبيع صوته بعشرة قروش أو خمسة قروش ٠٠ لكن إذا كان مطمئن على يومه وعلى غده وعلى مستقبله وأصبح حرا وسيد نفسه موش ممكن يبيع صوته " ٠

كان للثورة العربية قاعدتها وقياداتها يوم أن قامت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ولكنها اغتصبت بالانفصال المجرم عام ١٩٦١ وليس معنى هذا أن تبحث الثورة العربية عن قاعدة جديدة بل يجب أن تعود الجمهورية العربية المتحدة – قاعدة الثورة العربية – إلى وحدتها ، ولا وحدة إلا بعد عودة سوريا وإلغاء الانفصال ، إذن لا

مفر للثورة العربية من استرداد قاعدتها وإلغاء الانفصال ، وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا إلى الهدف الآخر أن أى وحدة وطنية فى العالم العربى ، تمثل إرادة شعبها ونضاله فى إطار من الاستقلال الوطنى هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة ، إن مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوى إلى الوحدة الشاملة ، هذا هو الخط الذى رسمه الميثاق الوطنى للوحدة العربية ، وخلاف ذلك وبمعنى آخر تدخل القوى الرجعية والاستعمارية أفشل هذه الوحدة ٠

الاتحاد الاشتراكى

كان من الطبيعى أن يتغير التنظيم السياسى تبعا لقيام عبدالناصر إلى نقل وسائل الانتاج إلى يد الدولة بقرارات التأميم فى يوليو ١٩٦١ وما بعدها ، وتولى بنفسه عملية التنمية والعمل على نقل البلاد من مرحلة الثورة البورجوازية الديمقراطية إلى مرحلة الثورة الاشتراكية ، وذلك بعد أن اصبحت الحاجة ماسة إلى فرز الطبقات ، واستبعاد الرأسمالية المضروبة من مركز التأثير السياسى ، وهذا هو أساس قيام تنظيم " الاتحاد الاشتراكى " على أنقاض " الاتحاد القومى " ، الذى كان يرأسه كمال الدين حسين ٠

فى البداية كان عبدالناصر يرفض فكرة الاشتراكية ، لكن معركة عبدالناصر مع المطالبين بالديمقراطية قادته باتجاه آخر نحو استرضاء العمال والفلاحين فمضى فى اتجاه الاشتراكية خطوة خطوة ٠

جاءت عملية بناء الاتحاد الاشتراكى بعد الانفصال عن سوريا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ بشهرين تقريبا ، رغبة من عبدالناصر فى تحويل اهتمام الشعب إلى العمل الداخلى ، وحماية مسيرة الثورة عن طريق استبعاد كل من مستهم القرارات الاشتراكية من التنظيم السياسى ، حيث رأى عبدالناصر أن يتم التغيير من خلال مؤتمر وطنى يعقد للقوى الشعبية ذات المصلحة فى المرحلة الجديدة ، وهى التى أسماها " قوى الشعب العاملة " وتتمثل فى العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية ، وكون لذلك " لجنة تحضيرية " لتحديد وتعريف هذه القوى الشعبية وكذلك القوى الرجعية

وكانت تتكون من مائة وخمسين عضوا ، وقد عقدت اللجنة التحضيرية أول اجتماعاتها فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، وعقدت ١٨ جلسة استمرت حتى ديسمبر من نفس السنة ، وكانت مناقشاتها علنية تذاع بكافة وسائل الإعلام ، وانتهت إلى تحديد عدد أعضاء المؤتمر الوطنى بـ ١٥٠٠ عضو ، كما وضعت قواعد العزل السياسى ٠

وفى ٢١ مايو ١٩٦٢ عقد المؤتمر بالفعل ، حيث قدم إليه عبدالناصر مشروع " الميثاق الوطنى " لمناقشته وبعد أن أقر المؤتمر" الميثاق" طرح عبدالناصر عليه فى جلسة ٢ يوليو ١٩٦٢ مشروع التنظيم السياسى المقترح للاتحاد الاشتراكى ، ثم أصدر عبدالناصر قرارا بتشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى من كل من أنور السادات وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وعلى صبرى والدكتور نورالدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصى وكمال الدين رفعت وعباس رضوان والدكتور محمد عبدالقادر حاتم ومحمد طلعت خيرى وأنور سلامة ، ولم يكن فيهم من يميل للمبادئ الاشتراكية غير كمال الدين رفعت ٠

ولأن الاتحاد الاشتراكى هو فكر وتكوين للسلطة الناصرية فقد انضم إليه الجماهير بالملايين ، فعندما فتح باب الدخول فى التنظيم فى أول يناير ١٩٦٣ بلغ عدد من قيدوا أنفسهم نحو خمسة ملايين من الأفراد ، وقد استبعد عبدالناصر منهم أفراد القوى السياسية القديمة والشيوعيين، وبذلك لم يتغير الاتحاد الاشتراكى كثيرا عن الاتحاد القومى ، من حيث أن كل منهما تكون بقرار من السلطة ، وسيطر عليه العسكريون (كانت الأمانة العامة تتكون من ٩ ضباط و٣ مدنيين) ، وفى هذا يقول أحمد حمروش : " وعندما فتحت الأبواب بلا قيود لدخول التنظيم فى أول يناير ١٩٦٣ بلغ عدد الذين قيدوا أنفسهم ٤,٨٨٥,٩٣٢ شخصا فى ٢٠ يوما ، وتكررت شعارات (كلنا هيئة التحرير) ، (جميعا فى الاتحاد القومى) ، وأصبح الاتحاد الاشتراكى تنظيما جماهيريا عريضا ، بعيدا عن القواعد والأصول الحزبية ، وصدرت كشوف الاستبعاد لمن سبق أن اعتقلوا أو حددت أقامتهم ، أو أممت لهم أموال تزيد على عشرة آلاف جنيه ، وهذا يعنى استبعاد كل أفراد القوى السياسية القديمة والشيوعيين ،

والاقتصار على الذين بدأت اهتماماتهم السياسية بعد وصول حركة الجيش إلى السلطة ، ومع ذلك فقد استثنت الأمانة العامة من المستبعدين سبع فئات :

١- الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى ثورة ٢٣ يوليو ٠

٢- أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا والمدرسين والنظار ٠

٣- الصحفيون ورجال الإعلام ٠

٤- أعضاء مجالس النقابات العمالية ٠

٥- أعضاء مجالس النقابات المهنية ٠

٦- أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وأعضاء المؤتمر ٠

٧- الذين طبقت فى شأنهم قرارات اشتراكية بما لا يزيد على ١٠,٠٠٠ جنيه ٠

هذا الاستفتاء قام على أساس فئوى ، ولم يقم على أساس سياسى ، وفتح الباب دون قيود أمام الذين تلاحقهم تهم سلوكية وخلقية ، والذين مازالت تعيش فى رؤوسهم الأفكار الرجعية المعادية للثورة ، وكان مفهوما أن يتم الاستثناء لأصحاب الماضى الاشتراكى ، الذين لحقهم الاعتقال أو تحديد الإقامة نتيجة لذلك ، ولكن استثناء المدرسين – على سبيل المثال – بلا قيود ، كان يعنى فتح أبواب الاتحاد الاشتراكى لبعض هؤلاء الذين تشربوا الثقافة الرأسمالية وحصلوا على درجاتهم العلمية من دول غربية استعمارية تعادى الاشتراكية ، ويعالج ذلك عبدالناصر بقوله : " التنظيم السياسى فى مصر هو الاتحاد الاشتراكى يمثل تحالفا لقوى الشعب العاملة يضم داخله أكثر من طبقة ولكنه يسعى بالكفاية والعدل نحو تذويب الفوارق بين الطبقات ٠٠ إن الاتحاد الاشتراكى العربى هو تنظيم سياسى يسعى إلى أن يحقق ويضمن وضع سلطة الدولة فى يد تحالف قوى الشعب العاملة وفى خدمتها ، وإذا كان الاتحاد الاشتراكى يعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، ويوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص ٠٠٠ فإن الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال ، إلى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله ، وهذا هو الطريق الذى رسمه الميثاق الوطنى للاتحاد الاشتراكى ٠

ولكن الطابع العام للاتحاد الاشتراكى أنه حل محل الاتحاد القومى وهو ليس سوى تغيير فى العنوان لنفس التنظيم بنفس الأشخاص وبنفس القيم والمبادئ والأهداف والوظائف التى هى فى جوهرها تستبطن كل مفاهيم التنظيم السياسى الواحد الذى ساد الكتلة الشرقية ومعظم دول العالم الثالث تحت تأثير انتشار الأفكار الاشتراكية والنفوذ السوفيتى ومن أهم واجبات الاتحاد الاشتراكى الأساسية انتقاء المرشحين إلى انتخابات المجالس الشعبية من الذين ترضى عن ترشيحهم الحكومة ، ويتولى المعينون من قبل الصفوة الحاكمة قيادة الاتحاد الاشتراكى ، وأصبح الاتحاد الاشتراكى يمثل الإطار السياسى للعمل الجماهيرى ، ويمثل تجسيد حى لسلطة الشعب ، وفيه تمثيل للعمال والفلاحين وتدعيم للتنظيمات النقابية والتعاونية ، خاصة بعد انهيار الإقطاع والرأسمالية المستغلة ، وقيام تحالف العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة بدلاً منه ، وأصبح الاتحاد الاشتراكى مدرسة تتدرب فيها قوى الشعب العاملة على قيادة منظماتها داخل نطاق أهداف ومبادئ الميثاق الوطنى ، وقيادة سياسية لجماهير الشعب ولقواها العاملة .

الفصل العاشر

حرب أكتوبر ١٩٧٣

هزيمة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف :

بعد هزيمة مصر فى حرب ١٩٦٧ كان على القيادة السياسية فى مصر هى استعادة الكفاءة القتالية للقوات المسلحة، وفى هذا الإطار تولت القيادة السياسية التنسيق مع الاتحاد السوفيتى لإعادة تسليح القوات المسلحة، وكان من الطبيعى أن التدريب المركز على هذه الأسلحة كلان متوقفاً على وصول الأسلحة أولاً حتى يمكن البدء فى التدريب الصحيح والمكثف عليها. ونظراً لأن المقارنة التسليحية بين مصر وإسرائيل كانت آنذاك غير قابلة للحساب، فقد كان من الطبيعى أن تصدر الأوامر بتفادى الاشتباك مع العدو والعمل على عدم إعطاء إسرائيل فرصة للحرب قبل أن تستكمل القوات المسلة كفاءتها القتالية، إلا أن الأحداث أثبتت أن تقدير الموقف يختلف عن مشاعر القوات، فمن المعروف أن ثلاثة أحداث وقعت خلال الفترة التى ما بين وقف إطلاق النار فى التاسع من يونيو ١٩٦٧ وحتى عودة القتال يوم ٨ سبتمبر ١٩٦٨ تمثلت فى معركة رأس العش فى الأول من يوليو ١٩٦٧ واشتعال الجبهة يومى ١٤ و ١٥ يوليو، وإغراق المدمرة إيلات قبالة سواحل بورسعيد يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ، وتفصيل الأمر أن معركة رأس العش التى جرت جنوب بورفؤاد على الضفة الشرقية للقناة بعد ثلاثة أسابيع فقط من وقف إطلاق النار، حينما حاولت قوة إسرائيلية مدرعة التقدم شمالاً للوصول إلى بورفؤاد ، ولكنها فشلت فى تحقيق هدفها ، ورغم أن المعركة كانت محدودة إلا أنها أعطت الثقة للقوات المسلحة المصرية .

وفى البحر كانت المعركة الشهيرة بضرب وإغراق المدمرة إيلات الإسرائيلية أمام سواحل بورسعيد فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ كان لهذا العمل أصداء واسعة لدى كل أطراف الصراع ، بل وعلى المستوى العالمى ، فقد قامت زوارق الصواريخ المصرية بإطلاق صاروخين على المدمرة الإسرائيلية فتحطمت وغرقت عندما حاولت انتهاك المياه الإقليمية المصرية ، وكانت هذه العملية البحرية المصرية الناجحة أولى معاركنا البحرية باستخدام الصواريخ ، وقد أدت إلى تغيير كبير فى العديد من النظريات

البحرية العالمية.وفى مارس ١٩٦٩ بدأت مصر فى تنفيذ أخطر مراحل حرب الاستنزاف ، واستمرت عاماً ونصف العام إلى أن توقفت فى ٧ أغسطس ١٩٧٠ بقبول الطرفين المصرى والإسرائيلى لمبادرة روجرز ٠

أفرزت حرب الاستنزاف خبرات واسعة فى مجالات التنظيم والتسليح ومتطلبات الدفاع خاصة الجوى ، الأمر الذى أدى إلى تيسير العملية عند نشوب حرب أكتوبر، حيث برزت الأهمية الأساسية للأسلحة الصاروخية التى حققت أروع النتائج. وعلى صعيد التسليح ، فقد أدى استمرار حرب الاستنزاف لفترة طويلة، وفشل المحاولات الإسرائيلية المستميتة لإيقافها إلى استخدام إسرائيل لكل أسلحتها ومعداتها الحربية، الأمر الذى أتاح للقيادة المصرية فرصة التعامل مع هذه الأسلحة الأمريكية المتطورة وفى مقدمتها الطائرة الفانتوم الأمريكية. ومن أعظم ما حققته مصر من إنجازات عسكرية كنتيجة مباشرة لحرب الاستنزاف هو نجاحها فى إقامة نظام متكامل للدفاع الجوى يحمى سماء مصر من خلال شبكة ضخمة من من الصواريخ المضادة للطائرات والتى عرفت بحائط الصواريخ ، وعند نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ نجح هذا الحائط بالتعاون مع مقاتلات القوات المصرية فى شل قدرات القوات الجوية الإسرائيلية.

الجدير بالذكر أن موقف الجبهة الداخلية المصرية أثناء حرب الاستنزاف كان موقفاً مشرفاً وكان أحد العوامل الأساسية التى شجعت الرئيس السادات على اتخاذ قرار الحرب ، هذا بجانب رد الفعل لدى الرأى العام العالمى (ماعدا الإدارة الأمريكية) كان إيجابياً مؤيداً للموقف العربى ومسانداً له ، وبالتالى فإن الموقف العالمى والموقف الداخلى كانا أحد إيجابيات حرب الاستنزاف وشكل أحد الأسس الهامة لخطة إعداد الشعب للحرب التالية ٠

حاول الرئيس السادات الذى تولى المسئولية بعد رحيل الزعيم جمال عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ – التوصل إلى تحرير سيناء بالوسائل العلمية ، ولكن إسرائيل استمرت فى استخفافها بالقدرات المصرية ، فرأى السادات أنه لاحل للمشكلة سوى باستخدام السلاح ، وبالتالى أعد السادات الدولة للحرب ولكن فى سرية تامة ، وفى هذا المجال يذكر كيسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى أثناء الحرب أن المخابرات

الأمريكية المركزية والمخابرات الإسرائيلية أكدتا أن الجيش المصرى لايستطيع القيام بمواجهة مع القوات الإسرائيلية وذلك قبل الحرب بأربع عشرة ساعة فقط. وفى ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الذى يوافق عيد " يوم كيبور " اليهودى اخترقت القوات الجوية المصرية على ارتفاع منخفض إلى عمق سيناء لتدمير الأهداف المخصصة لها فى إطار الضربة الجوية المركزة، ثم بدأت التمهيد النيرانى للمدفعية لتدمير وإسكات الأهداف المحددة لها فى نقاط العدو الحصينة ومناطق تمركز احتياطياته وقيادته بالإضافة إلى أية أهداف تظهر فجأة. ثم بدأت القوات المترجلة من المشاة والأسلحة المشتركة الأخرى فى إخراج القوارب المطاطية وتجهيزها وإنزالها إلى المياه فى قناة السويس واحتلت الدبابات والأسلحة المخصص لها مهام الضرب المباشر أو معاونة اقتحام القوات المترجلة للمياه لاقتحام النقاط الحصينة أو للهجوم شرقاً واحتلت هذه الدبابات والأسلحة مرابضها على المصاطب٠

وهكذا بدأت ملحمة العبور الخالدة ، وانطلقت القوات عابرة لقناة السويس غير عابئة بمواسير النابالم على الضفة الشرقية للقناة ولا بالمانع الترابى (خط بارليف) وكانت القوة تكمن فى هتاف الجميع " الله أكبر " وفى خلال ٢٤ ساعة كان المصريون قد نقلوا عبر القناة ٩٠,٠٠٠ مقاتل و ٨٥٠ دبابة واستولوا على خط بارليف الحصين وأنشأوا جسوراً على قناة السويس ، وهكذا تم الاستيلاء على كل النقاط الحصينة على طول الضفة الشرقية للقناة ، كما تمكنت القوات المصرية من حصار مدينة القنطرة ٠

وتمكنت ثلاث فرق سورية ولواء مدرع سورى من تحطيم دفاعات إسرائيل بمرتفعات الجولان واستعدوا للنزول إلى سهول منطقة الجليل، وكان أقوى سلاح العرب "مصر وسوريا" هو عنصر المفاجأة وساعد على ذلك أن إسرائيل كانت فى حالة استرخاء، وقد تعمدت مصر وسوريا استبعاد الأردن من الانضمام إلى الهجوم لأن الأردن لم يكن لديه أنظمة دفاع جوى ، ولكن عقب نشوب الحرب بادرت الأردن بإرسال لواءين مدرعين إلى سوريا ، كما ساهمت العراق بثلاث فرق وثلاثة أسراب مقاتلة تعرضت لخسائر فادحة على الجبهة الشمالية، بينما دخل ١٨٠٠ مقاتل مراكشى فى قتال شرس مع اليهود. وتوالت الانتصارات المصرية حيث ضيقت القوات المسلحة

المصرية الخناق على القوات الإسرائيلية التى فقدت ٤٠٠ دبابة و ٤٩ طائرة حربية فى الأيام الثلاثة الأولى من بدء القتال ، وطالبت إسرائيل من الولايات المتحدة عوناً ضخماً بالطائرات الحربية والمعدات الثقيلة وطلب السفير الإسرائيلى لقاء الرئيس الأمريكى نيكسون بصفة عاجلة ليعرض عليه تدهور الموقف العسكرى الإسرائيلى أمام انتصارات القوات المصرية، أما الاتحاد السوفيتى فقد واصل إمداده بالأسلحة لمصر وسوريا، وفتحت الولايات المتحدة خزائن قواعدها فى أوربا لإمداد إسرائيل بالأسلحة المتطورة ، ويقول السادات فى كتابه البحث عن الذات: استجاب السوفييت فقاموا بحشد قوات للإنزال فى البحر الأبيض أما الأمريكان فأعلنوا حالة التعبئة التعبئة الذرية وقد سببت لهم متاعب كثيرة لأنهم لم يستشيروا حلفاءهم فى حلف الأطلنطى وقد كان الرأى العام الأوربى فى عام ١٩٧٣ معنا وضد إسرائيل على عكس ما كان فى ١٩٦٧

وكانت المدافع هى الوسيلة التى ابتكرتها العقول المصرية والتى اعتمدت على تجريف المياه بواسطة مضخات مياه شديدة القوة لإمكان فتح ٨٥ ممراً فى الساتر الترابى على الضفة الشرقية ، ثم كانت سلالم الحبال التى تحمل بواسطة أحد الأفراد ليتسلق بها الساتر الترابى ثم يعدها ليتسلق عليها زملاؤه ، وكانت تلك السلالم هى الوسيلة التى تمكنت بها مجموعات الاقتحام بأسلحتهم وذخائرهم من التغلب على واحدة من أعقد العراقيل التى واجهها المخطط المصرى. ثم كان التخطيط لعبور مجموعات الصاعقة المصرية إلى الضفة الشرقية قبل الهجوم الرئيسى فى مهام انتحارية لقفل مواسير النابالم وتلافى قيام العدو بإشعال سطح القناة بنيران النابالم ، هذا بجانب بناء حائط الصواريخ المصرى الذى حرم المقاتلات الإسرائيلية من الاقتراب من قناة السويس لمسافة ١٥ كم ، ثم يأتى دور القوات البحرية المصرية التى أغلقت باب المندب فى وجه الملاحة الإسرائيلية لتضيف بعداً جديداً إلى عبقرية المخطط المصرى ثم إلى إعداد وتجهيز مسرح العمليات للقوات المسلحة المصرية فى ظل التدخل العسكرى الإسرائيلى ٠

الواقع أن المفاجأة الاستراتيجية والتكتيكية التى حققتها القوات المصرية يوم ٦ أكتوبر – والتى توقع لها المحللون الأمريكيون أن تؤدى إلى سقوط ما لايقل عن

٤٠,٠٠٠ قتيل مع تدمير ٤٠% من معدات القتال – قد تمت بنجاح تام ، وفقدت مصر ٦٤ شهيداً فقط فى ملحمة عبور قناة السويس و ٤٢٠ جريحاً مع إصابة ١٧ دبابة وتعطيل ٤٦ عربة مدرعة وإصابة ١١ طائرة حربية ، أما فى الجانب الإسرائيلى فقد قدرت الخسائر فى نهاية العمليات بنحو ٢٨٣٨ قتيلاً و ٢٨٠٠ جريح و ٥٠٨ أسرى ومفقودين و ٨٤٠ دبابة و ٤٠٠ عربة مدرعة و ١٠٩ طائرة حربية وسفينة حربية ٠

ويقدر بيتر مانسفيلد الخسائر بأن خسائر إسرائيل من الدبابات والطائرات كانت أكبر بكثير من جميع خسائرها فى كافة حروبها السابقة علاوة على قتل ٢٥٢١ إسرائيلياً وجرح ٧٠٥٦ إسرائيلياً نصفهم تقريباً مقعدين ومشوهين بصفة دائمة ، وكانت خسائر العرب أكبر بكثير من الإسرائيليين ولكنها مع ذلك تعتبر خسائر أقل بكثير من خسائر الإسرائيليين إذا وضعنا فى الاعتبار النسبة السكانية للعرب ، هذا بالإضافة إلى أن أداء الجيوش العربية كان كافياً لتحطيم أسطورة جيش إسرائيل الذى لا يقهر

الجدير بالذكر أنه رغم كل الصعاب استطاع المصرى أن يدير معركة ناجحة بكل المقاييس فى أكتوبر ١٩٧٣ ساندها ودعمها تضامن عربى فعال واستخدام البترول كسلاح فى المعركة مما مهد الطريق نحو مسيرة سلام سلكتها مصر لتحقيق أهدافها الرئيسية من حربها باستعادة باقى أراضيها المحتلة فى سيناء من خلال استراتيجية دبلوماسية وقانونية ، ساند فيها المفاوض المصرى نصراً عسكرياً ، مما أدى برئيسة وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت " جولد مائير " إلى الاستنجاد بالرئيس الأمريكى نيكسون الذى أعد جسراً جوياً أمريكياً لنقل الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل تم عن طريق نقل ٢٢٤٠٠ طن من المعدات العسكرية إلى إسرائيل إضافة إلى ٥٩ طائرة مقاتلة وذلك فى الفترة من ٩ إلى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣. ولما كانت الحرب مواتية لمصر بعد عبور خط بارليف ، فاجأ السادات العالم بخطاب أمام مجلس الشعب ، أعلن فيه أن مصر لم تحارب إلا لإقرار السلام القائم على العدل وأنه يتقدم بمبادرة كالتالى :

١- قبول الالتزام بقرارات الأمم المتحدة فى الجمعية العامة ومجلس الأمن ٠

٢- الاستعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة فوراً ، وتحت إشراف دولى ، إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ٠

٣- الاستعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الأراضى لحضور مؤتمر سلام دولى فى الأمم المتحدة يشترك فيه مثلو الشعب الفلسطينى ٠

٤- الاستعداد الفورى للبدء فى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية ٠

قابلت إسرائيل هذه المبادرة بطريقتها الخاصة ، ففى يوم ٢١ – ٢٢ أكتوبر أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٣٨ الذى يدعو جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار فى المناطق التى يحتلونها ، والبدء فوراً فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وقد قبلت مصر هذا القرار ، وأصدر القائد العام أمره للقوات المسلحة بإقاف إطلاق النار يوم ٢ أكتوبر١٩٧٣ ، وقبلت الحكومة السورية القرار أيضاً يوم ٢٤ أكتوبر ، ولكن إسرائيل بدلاً من ذلك استغلت وقف إطلاق النار فى دفع دباباتها فى منطقة الدفرسوار ٠

أما عن الثغرة فيقول السادات : انتهت المسألة بأن الإسرائيليين حينما يئسوا من السويس والإسماعيلية اكتفوا بالوقوف فى الثغرة ٠٠ وبدأت قواتنا فى الغرب تضغط عليهم باستمرار ٠٠ ولن أنسى هنا موقف الضابط قابيل لأنه وقف يناور بفرقة مدرعة واحدة فى مسافة بين السويس والإسماعيلية تحتاج لثلاث فرق من الشمال إلى الجنوب حتى يثبت الإسرائيليين فى الجيب ٠٠ وكان يمكن أن يتغير الموقف لو أننا كنا ننوى خرق إطلاق النار بدلاً من الإسرائيليين بحيث ينضم الجيشان اللذان كانا فى الشرق ويضغطان على الثغرة التى تسلل منها الإسرائيليونإلى الغرب وهى ٦,٥ كم فتنتهى فى الحال ٠٠ ولكننا كنا ولا نزال نلتزم بالقواعد الأخلاقية فى الحرب والسلام على السواء

ولكن إسرائيل منذ ١٩٤٨ أى منذ قيامها لا تلتزم بأى قانون أخلاقى أو دولى وحاولت إخافتنا فأرسلت ٤٠٠ دبابة داخل الثغرة فى رقعة أرض لا تتحمل أكثر من ٢٠٠ دبابة وقواتنا تحيط من كل جانب فهناك خمس فرق فى الشرق وأربع فرق فى الغرب هذا بخلاف حائط صواريخ كاملة والدبابات التى تحاصرهم فقد أمدتنا الجزائر بأول إمداد بـ ١٥٠ دبابة ثم ١٤٠ دبابة أرسلها الرئيس تيتو بالذخيرة والبنزين بحيث تنزل من السفينة على أرض المعركة مباشرة ، أما الاتحاد السوفيتى فلم بعد قد أرسل الدبابات التى طلبت منه ثانى يوم للمعركة ٠

وهنا اضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار آخر برقم ٣٣٩ يوم ٢٣ أكتوبر بوقف إطلاق النار ، وقد أوقفت مصر القتال على الجبهة المصرية ، ولكن القوات الإسرائيلية استمرت فى انتهاكاتها ، إذ تقدمت قواتها جنوب منطقة الدفرسوار ووصلت إلى مدينة السويس وحاولت اقتحامها دون جدوى ، واضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار ثالث برقم ٣٤٠ يوم ٢٥ أكتوبر بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات إلى مواقع يوم ٢٢ أكتوبر ، ولكن إسرائيل استمرت فى انتهاكاتها ، وفى يوم ٢٧ أكتوبر أصدر أصدر مجلس الأمن قراره الرابع ٣٤١ بإنشاء قوات الطوارئ الدولية التى بدأت فى تنفيذ قرار وقف إطلاق النار منذ يوم ٢٧ أكتوبر ٠

زار كيسنجر السادات فى أول زيارة له فى نوفمبر ١٩٧٣ وقال له ماذا تريد ، فقال السادات : أنا عاوز خط ٢٢ أكتوبر ٠٠ أنا الآن عندى ٨٠٠ دبابة وإسرائيل لها فى الثغرة ٤٠٠ دبابة وأنا عندى صاروخ ونصف لكل دبابة والإسرائيليون محصورون ومدخلهم ٦,٥ كم فى شرق القناة وإذا أغلقناه ٠٠ فهم مقضى عليهم ، وكان من نتيجة هذا الحوار أن تبدأ المحادثات على الكيلو ١٠١ على طريق مصر السويس تحت علم الأمم المتحدة ، ولكن عند إجراء مباحثات الكيلو ١٠١ يوم ١١ نوفمبر أبدت إسرائيل تفسيراً مختلفاً للتفسيرات المصرية ، فبينما رأت مصر أن تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، أعلنت إسرائيل أن البحث سوف يتناول الفصل بين القوات المتحاربة بينما هى فى مواقعها التى تشغلها وقتذاك ، وتم تأجيل المباحثات إلى يوم ١٥ يناير ١٩٧٤ ، وقام كيسنجر برحلات المكوك المشهورة من ١١ – ١٨ يناير بين أسوان وتل أبيب وأسفرت هذه المباحثات عن فك الاشتباك والفصل بين القوات على الجبهة المصرية وهر التى تعد ميلاداً لما عرف باسم سياسة " الخطوة خطوة " وقد وقعت عند الكيلو ١٠١ يوم ١٨ يناير ١٩٧٤ ، ولما كانت القوات الإسرائيلية يوم ٢٢ أكتوبر فى الضفة الغربية لقناة السويس ، فكأن الاتفاقية مضت خطوة إلى الأمام ، إذ انسحبت بمقتضاها إسرائيل من أراض كانت تحتلها بالفعل يوم ٢٢ أكتوبر. ومن خلال الوساطة المكوكية التى قام بها كيسنجر تمكن السادات من إبرام اتفاقيتين عسكريتين لفض الاشتباك مع إسرائيل – اتفاقية سيناء رقم ١ التى تم

التوقيع عليها فى يناير ١٩٧٤ والتى انسحبت القوات الإسرائيلية بمقتضاها من الضفة الشرقية لقناة السويس وقامت قوات مصرية خفيفة باحتلال شريط من الأراضى بعرض ٦ ميل على طول شاطئ قناة السويس ، ثم اتفاقية سيناء ٢ التى تم التوقيع عليها فى سبتمبر ١٩٧٥ والتى تقضى بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خلف ممرات متلة والجدى بسيناء ، وقد تمكنت مصر من خلال فك الاشتباك من تطهير القناة وإعادة فتحها فى يونيو ١٩٧٥ والبدء فى تعمير وإعادة بناء مدن القناة واستعادة آبار البترول بسيناء ٠

مبادرة السلام بين مصر وإسرائيل :

فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ فاجأ السادات العالم بإعلان عزمه على زيارة إسرائيل لافتتاح مرحلة جديدة من محاولات السلام ، وكانت الأسس التى طرحها السادات على الجانب الإسرائيلى أساساً للسلام فى خطابه فى الكنيست الإسرائيلى وهى تتمثل فى خمسة مبادئ (انهاء الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية بعد يونية ١٩٦٧، الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولته، حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودها الآمنة، إنهاء حالة الحرب فى المنطقة، التزام جميع دول المنطقة بإدارة علاقاتها فيما بينها بما يتمشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة)

وكان رد الفعل الإسرائيلى من خلال التصريحات والخطب التى أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلى خلال الزيارة مع باقى المسئولين الإسرائيليين كالتالى :

١- التأكيد على الحق الدينى والتاريخى والقانونى لليهود فى أرض فلسطين ٠

٢- التأكيد على مفهوم إسرائيل للسلام الذى يتضمن كافة مظاهر العلاقات الطبيعية من اعتراف دبلوماسى وتعاون اقتصادى وحدود مفتوحة ٠

٣- التأكيد عى أن يتم السلام بواسطة معاهدات سلام بمفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة مع أطراف النزاع " سوريا والأردن وممثلين حقيقيين للشعب الفلسطينى " ٠

وفى ١٤ ديسمبر عقد فى فندق مينا هاوس مؤتمر القاهرة الذى وصفه وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية بأنه مؤتمر غير رسمى ، وإنما تمهيداً لعقد مؤتمر

يعمل على الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة ، وإنهاء حالة الحرب ، وتوقيع اتفاقية سلام تنفذ ما تضمنه قرار ٢٤٢ ، على أن إسرائيل رفضت وتمسكت بمواقفها السابقة ، وأعد بيجن مشروعه لما أسماه " بالسلام " على النحو التالى :

أولاً : بالنسبة لمستقبل الضفة والقطاع والقدس ، اقترح المشروع " تشكيل حكم ذاتى إدارى لسكان (يهودا والسامرة) وهو التعبير الذى تصر إسرائيل على اطلاقه على الضفة الغربية – بالإضافة إلى قطاع غزة. ثانياً : تمسك إسرائيل بسيادتها على يهودا والسامرة. ثالثاً : بالنسبة للقدس ، ضمان حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة لهم. رابعاً : بالنسبة للتسوية مع مصر ، تضمن المشوع ما يلى(تجريد مناطق معينة من سيناء من السلاح، وعدم اجتياز الجيش المصرى الممرات، بقاء المستوطنات الإسرائيلية فى أماكنها فى سيناء وتكون مرتبطة بالإدارة والقضاء الإسرائيلى، تحديد فترة انتقالية لعدد من السنين يرابط خلالها الجيش الإسرائيلى وسط سيناء، مع إبقاء مطارات وأجهزة إنذار إسرائيلية لحين انتهاء الفترة الانتقالية والانسحاب للحدود الدولية، ضمان حرية الملاحة فى مضايق تيران ٠

وقد أبرم السادات اتفاقيتى كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وبسبب الخلاف بين مصر والدول العربية ، أقدم السادات على الحل المنفرد مع إسرائيل معتبراً أن المعاهدة المصرية – الإسرائيلية ، التى أبرمت فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ خطوة على طريق السلام الشامل ،مما أدى إلى انتهاء حالة الحرب التى استمرت ٣١ عاماً بين مصر وإسرائيل التى رحلت نهائياً عن سيناء ووفقاً لبرنامج محدد المواعيد فى مارس ١٩٨٠ وفتحت الحدود ، على أن إسرائيل نظرت إلى هذه المعاهدة على اعتبار أنها بديل عن السلام الشامل وقد بنت هذه النظرة على أساس(أن انسلاخ مصر عن البلاد العربية بعد المعاهدة يجعل من الصعب عليها خوض معركة تحرير ضد إسرائيل، الخلافات بين الفصائل الفلسطينية حول أسس حل القضية الفلسطينية، الخلاف بين الدول العربية فى الفترة الأخيرة، استخدام الميدان اللبنانى فى تصفية حركة المقاومة الفلسطينية، تجريد سيناء من الطابع العسكرى، ونخرج من حرب أكتوبر بالنتائج التالية: (أن جانب كبير من نجاح حرب أكتوبر يرجع إلى أنها كانت حرب تحرير

وطنى، أن حرب أكتوبر كانت حرب الشعب المصرى بكل طوائفه وطليعته المقاتلة من رجال القوات المسلحة، أن حرب أكتوبر فى عقيدتها العسكرية وتخطيطها الاستراتيجى وتوقيتها وتطوير أسلحتها ووسائل المواجهة فيها كانت حرباً مصرية سورية خالصة فى كل شئ ، مع عدم إنكار فضل الأصدقاء من الدول العربية الذين ساندوا بقدر المستطاع عسكرياً ومادياً وبترولياً، لقد جاء النصر نتيجة طبيعية لتوظيف العلم وإجراء حسابات دقيقة فى جميع المجالات بحيث توافرت للحرب كل شروط النجاح، إن حرب أكتوبر تمت من خلال مفاجأة استراتيجية أذهلت العالم كله ، وأفقدت العدو توازنه وتماسكه حيث سعت مصر طوال السنوات التى سبقت الحرب كى توفر للحرب الأرضية المناسبة فى المجتمع الدولى ، ولكى تضمن التأييد الدولى بعد أن انقضت عدة سنوات على صدور القرار رقم ٢٤٢ من مجلس الأمن دون اكتراث إسرائيل بالتنفيذ والانسحاب من سيناء، إن انتصار حرب أكتوبر كان الشرط الذى لا غنى عنه لتحقيق السلام، إن انتصار أكتوبر ساهم فى تحييد عنصر التفوق الذى كانت تتمتع به إسرائيل فى بعض نوعيات السلاح والعتاد، إن حرب أكتوبر أتاحت لمصر والعرب لأول مرة فى تاريخ الصراع مع إسرائيل أن يتحولوا إلى موقع المبادأة والفعل سواء فى المجال العسكرى أو السياسى أو الإعلامى. أسهم نصر أكتوبر فى انطلاق مصر نحو السلام فتم عقد مفاوضات عسكرية عقب إيقاف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ثم تم عقد اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨ ، ثم عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ وهى سارية حتى الآن. كما أن أول حرب ألكترونية وصاروخية وقعت فى معركة أكتوبر ١٩٧٣ وثبت أن المصريين والعرب يفخرون بأنهم خاضوا هذه الحرب وانتصروا فيها ولولا تدخل الولايات المتحدة بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل لتغير الوضع ، مع أن ما كان لدى إسرائيل فى هذه الحرب من تكنولوجيا حديثة حصلت عليها من الولايات المتحدة كان سابقاً لما لدى العرب من روسيا بأشواط طويلة ٠

(الفصل الحادي عشر)

مصر وشخصيات تاريخية من محافظة قنا[٣]

وهذا الفصل رغم صغره إلا أنه من أهم الفصول في مقررنا لأنه يعطي لأبنائنا الطلاب فكرة مبسطة عن أهم الشخصيات التاريخية التي خرجت من محافظتنا الفتية، وهذه المعلومات كان الباحث قد قام الباحث- محمد سيد- بتجمعيها من عدة مصادر ومراجع ودوريات ومواقع إلكترونية مثبتة في نهاية الفصل، وقد تم تقديمها منذ عام إلى جامعتنا الموقرة ضمن أعمال موسوعة عامة عن محافظة قنا حول الأعلام والآثار، والتي تسعى الجامعة من خلالها الحفاظ علي هويتنا التاريخية المصرية من خلال فهم الشباب لتاريخ أمتهم .

١- أحمد محمد فراج طايع (السفير)

ابن قرية أصفون المطاعنة، بعد حصوله على درجة الليسانس عام ١٩٢٦، التحق

بوزارة الخارجية وترقى حتى أصبح سفيرا لمصر في دولة اليابان ثم ألمانيا، ثم قنصلًا عامًا للمملكة المصرية في فلسطين، ومن سوء الطالع أنه كان آخر قنصل حيث بدأت الحرب ضد الصهيونية. ليرسل إلى وزارة الخارجية المصرية في يناير من سنة ١٩٤٨، حيث خطط لقطع المياه عن الأماكن التي تواجد بها اليهود، مستفيدًا من كون الأماكن التي يملكها العرب في القدس مليئة بالآبار، بينما لا توجد أي أبار في الأحياء اليهودية والتي كانت تسع مائة ألف يهودي، إلا إن تدخل مجلس الأمن عدة مرات أنقذ يهود القدس من الكارثة التي خطط لها. وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو كان أول وزير للخارجية لمصر .

[٣] **محافظة قنا كانت تشمل على مراكز وقرى ومدن محافظة قنا بالإضافة إلى الأقصر حتى انفصلت عنها عام ٢٠٠٩م.**

٢- أنور عبد الفتاح أبو سحلي

وُلِد في فرشوط ١١ يناير ١٩١٩م، قانوني مصري ووزير للعدل. وعمل كوكيل النائب العام في ١٩٤٦، ورئيس محكمتي شمال وجنوب القاهرة عام ١٩٧٧م والنائب العام لجمهورية مصر العربية ١٩٧٨م ، ثم وزير العدل ١٩٧٩م،وعضو الأكاديمية الدولية للمحامين المترافعين بالولايات المتحدة. توفي في ١١ يناير ٢٠٠٠.

٣- الحفني (الشيخ)

نقيب مسجد السيدة زينب، تُوفي في ليلة ثورة ١٩٥٢م، فسر للشيخ المراغي حلمه "رأيت كأني سقطت في بئر، وخرجت منه ثم وقعت في نفس البئر، ولم أخرج منه" بأنه سيتولي مشيخة الأزهر مرتين، وهو أيضاً صاحب المقولة "المناصب تفتح الأبواب، لكن المودة تفتحها أكثر"

٤- عبد الخالق حسن الميال (الدكتور)

ابن البراهمة، أحد شيوخ وفقهاء القانون في مصر، كما وضع القوانين والتشريعات في العديد من الدول العربية، كما استعانت به دوله الامارات العربية المتحدة في تأسيس كليه الشرطة هناك وترأسها لفتره طويلة.

٥- الطيب (الشيخ المنتقل)

هو الشيخ محمد أحمد الطيب الحساني، ولد في المراشدة بمحافظة قنا، والد الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، تعلم حتى دخل الأزهر، وأخذ عن علماء التصوف، ليحوي علوم الحقيقة بجوار علوم الشريعة، فأذن له شيخه بتلقين أوراد الطريقة الخلوتية للمريدين. توفي رضي الله عنه عام ١٩٨٨م. والشيخ الطيب والداً لكل من فضيلة أ.د. أحمد الطيب (شيخ الأزهر)، الشيخ (محمد الطيب) شيخ الطريقة الحالي بالقرنة.

٦- الطيب (الإمام الأكبر شيخ الأزهر)

ولد في القرنة، والتحق الطيب بجامعة الأزهر حتى حصل على شهادة الليسانس في العقيدة والفلسفة عام ١٩٦٩م، ثم شهادة الماجستير من جامعة الأزهر عام ١٩٧١، ودرجة الدكتوراه عام ١٩٧٧م، في نفس التخصص من جامعة الأزهر. تدرج سيادته في التسلسل العلمي والوظيفي حتى وصل إلى أستاذاً للعقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر. عين عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بمحافظة قنا. ثم عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بأسوان. ثم عميداً لكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية العالمية بباكستان. وفي الفترة ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣- مارس ٢٠١٠م عين فضيلته رئيساً جامعة الأزهر، وأخيراً؛ شيخاً للإزهر الشريف منذ ١٩ مارس ٢٠١٠ حتى الآن.

٧- عبد الباسط عبد الصمد

ولد ١٩٢٧م بأرمنت، لُقب بـ"الحنجرة الذهبية" و"صوت مكة". دخل الإذاعة المصرية سنة ١٩٥١م. عين قارئًا لمسجد الشافعي عام ١٩٥٢م، ثم لمسجد الإمام الحسين ١٩٥٨ ترك للإذاعة ثروة من التسجيلات إلى جانب المصحفين المرتل والمجود ومصاحف مرتلة لبلدان عربية وإسلامية، وكان أول نقيب لقراء مصر سنة ١٩٨٤م. كرمته سوريا بمنحه وسام الاستحقاق ووسام الأرز من لبنان والوسام الذهبي من ماليزيا ووسام من السنغال وآخر من المغرب وآخر الأوسمة التي حصل عليها كان قبل رحيله من الرئيس محمد حسنى مبارك في الاحتفال بليلة القدر عام ١٩٨٧. توفي يوم الأربعاء ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨ م

٨- عبدالرحمن الأبنودي (الخال)

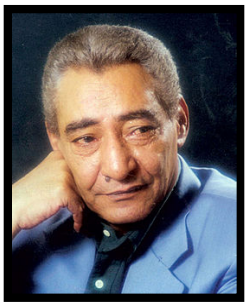

شاعر مصري يعدّ من أشهر شعراء العامية في مصر. ولد في ١١ أبريل ١٩٣٨م في قرية أبنود لأب كان يعمل مأذوناً شرعياً وهو الشيخ محمود الأبنودي، وانتقل إلى مدينة قنا وتحديداً في شارع بني على حيث استمع إلى أغاني السيرة الهلالية التي تأثّر بها. الشاعر عبد الرحمن الأبنودي متزوج من المذيعة المصرية نهال كمال وله منها ابنتان آية ونور. من أشهر أعماله السيرة الهلالية التي جمعها من شعراء الصعيد ولم يؤلفها. ومن أشهر كتبه كتاب) أيامي الحلوة (والذي نشره في حلقات منفصلة في ملحق أيامنا الحلوة بجريدة الأهرام تم جمعها في هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة، وفيه يحكي الأبنودي قصصاً وأحداثاً مختلفة من حياته في صعيد مصر. توفي في أبريل ٢٠١٥م.

٩- علي الدشناوي

علي الدشناوي؛ الذي ألف كتاب سمط الدهر "أعجوبة العصر"، وهي رسالة ليس فيها حرف منقوط، وقد تم إهداؤه للزعيم جمال عبدالناصر.

١٠- عمر محمود سليمان (اللواء)

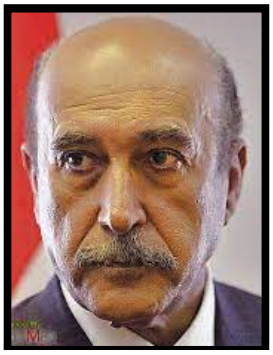

هو رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية السابق، ولد ١٩٣٦. تلقى تعليمه في الكلية الحربية بالقاهرة، ومن بعد ذلك تلقى تدريبا عسكريا إضافيا في الاتحاد السوفييتي السابق ودرس أيضا العلوم السياسية في جامعة القاهرة وجامعة عين شمس. قبل توليه إدارة المخابرات العامة عام ١٩٩٣ عمل رئيساً لفرع التخطيط العام في هيئة عمليات القوات المسلحة، ثم مديراً في المخابرات العسكرية. أهم المؤهلات العلمية والعسكرية التي حصل عليها (بكالوريوس في العلوم العسكرية. ماجستير في العلوم العسكرية. ماجستير في العلوم السياسية، من جامعة القاهرة. زمالة كلية الحرب

العليا. دورة متقدمة، من الإتحاد السوفيتي.). أما عن الأوسمة والأنواط والميداليات (وسام الجمهورية، من الطبقة الثانية. نوط الواجب، من الطبقة الثانية. ميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة. نوط الواجب، من الطبقة الأولى. نوط الخدمة الممتازة.)

١١- فكري عبيد

ولد في ١٩١٦، وكان شقيقه الزعيم مكرم عبيد – أكبر منه ب٢٦ عام– بمثابة الأب والمعلم، تخرج من كلية الحقوق ١٩٣٧، عمل مع أخيه في مكتبه بالمحاماة وشاركه في الحياة السياسية. تعلم من خلال تواجده في حزب الوفد المواطنة، إذ أن الحزب كان له دور تاريخي مشرف في وحدة المسلمين وإخوتهم من المسيحيين. كما نجح السادات بذكائه ودهائه في الاستفادة منه، فعندما اشتد التيار الإسلامي في أسيوط وصارت مصر كلها علي حافة الهاوية أرسل السادات فكري مكرم عبيد الذي استطاع برصيده الوطني الضخم أن يحتوي الأزمة ويعيد الهدوء إلي أسيوط بمسلميها وأقباطها.

تزوج فكري من وداد إسكندر مينا وهي ابنة عائلة برجوازية من أسيوط. وقد لعبت دورا خفيا في نجاحه وشعبيته، فقد اتسمت بذكاء خارق وخفة دم فاكتسبت الزوجة تقدير كل أصدقائه ومريديه، وجعلت من البيت وجهة لكل معارفه وقاصديه تستقبلهم بترحاب.

١٢- فهمى عمر (الإذاعي)

وُلِد فى ١٩٢٨، حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٤٩. عُين مذيعاً في ١٩٥٠، وبسبب لهجته الصعيدية اشتهر بلقب المذيع الصعيدى. فى صباح ٢٣ من يوليه سنة ١٩٥٢ فتح الاذاعى فهمى عمر الميكروفون لأنور السادات ليلقى أول بيان للثورة المصرية المجيدة. قدم ثلاث حفلات لنجمة الغناء العربى ام كلثوم. قدم برنامج ساعه لقلبك وبرنامج مجلة الهواء. هو صاحب اول تعليق وتحليل لمباريات دورى كرة القدم

فى مصر قبل ظهور التليفزيون فكان يقدم نتائج المباريات. وهو المؤسس الحقيقى لاذاعة الشباب والرياضة. قام بتغطية ست دورات أولمبية. تم تعيينه رئيساً للاذاعة المصريه في ١٩٨٢.

١٣- محمد صفاء عامر (الكاتب)

ولد الكاتب في ١٩٤١م ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٦٣، وعمل في السلك القضائي حتى أصبح مستشارًا بمحكمة الإسكندرية، ثم استقال وتفرغ للكتابة . كان صعيد مصر مصدرًا لموضوعات وقضايا ناقشتها أعماله التلفزيونية والسينمائية ومنها فيلم (صعيدي رايح جاي)، واشتهر عامر بكتابة المسلسلات التلفزيونية التي عالجت قضية الثأر والعادات القبلية في الصعيد ومنها (الفرار من الحب) و(أفراح إبليس) و(ذئاب الجبل) و(الضوء الشارد) و(حدائق الشيطان). توفي في ١٣ أغسطس ٢٠١٣م.

١٤- محمد عبد الوهاب (الصحفي)

الأستاذ محمد عبد الوهاب البعيري بن محافظه قنا (القلعه) والذي يعمل في بلاط صاحبه الجلالة كونه نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية.

١٥- مكرم عبيد باشا

وُلد مكرم عبيد في ٢٥ أكتوبر عام ١٨٨٩ لعائلة من أشهر العائلات القبطية وأثراها، درس القانون في أكسفورد، وحصل على ما يعادل الدكتوراه في عام ١٩١٢ . في عام ١٩١٣ عمل سكرتيراً للوقائع المصرية، ثم سكرتيراً خاصا للمستشار الانجليزي طوال مدة الحرب العالمية الأولى، ولكن بسبب كتابته رسالة في معارضة المستشار الانجليزي "برونيات" شارحاً فيها مطالب الأمة المصرية وحقوقها إزاء الانجليز، استغنوا عنه.

فعُين أستاذاً في كلية الحقوق وظل بها عامين كاملين. في عام ١٩١٩ انضم إلى حزب الوفد وعمل في مجال الترجمة والدعاية في انجلترا وفرنسا وألمانيا ضد الحكم والاحتلال الانجليزي، ثار لما تمذُقي سعد زغلول وقام بإلقاء الخطب والمقالات مما تسبب في القبض عليه ونفيه. في عام ١٩٢٨ عندما شكل النحاس وزارته عين مكرم وزيراً للمواصلات، وفي عام ١٩٣٥ أصبح سكرتير عام الوفد وبعد معاهدة ١٩٣٦ عُين مكرم عبيد وزيراً للمالية، وشارك في الوزارات الثلاثة التي تشكلت برئاسة كل من أحمد ماهر والنقراشي في عام ١٩٤٦. كان أحد مفكري الأقباط في حقبة الخمسينات، يُعد أشهر خطيب في التاريخ السياسي المصري الحديث. ولما لا وهو صاحب المقولة الشهير "نحن مسلمون وطناً ونصارى ديناً، اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن انصارا.. اللهم اجعلنا نحن نصارى لك، وللوطن مسلمين". بالوحدة الوطنية انتصرت ثورة يوليو وحققنا الجلاء لتردد سماوات مصر 'الله أكبر' وتدق أجراس الكنائس في ايقاع متجانس ويعم البلاد، من ساحل البحر الي اقصي الجنوب، شعار 'الدين للديان والوطن للجميع. توفى في ٥ يونيه ١٩٥٩.

١٦- منصور عيسوي (اللواء)

ولد ١٩٣٧م في مدينة إسنا، والتحق بكلية الشرطة وتخرج فيها عام1959 م. بدأ حياته الشرطية في مديرية أمن القاهرة، وتدرج في المناصب، حتى وصل إلى مفتش أمن القاهرة، ثم وكيلاً لإدارة مباحث القاهرة، ثم مديراً لأمن الجيزة ١٩٨٨، واستمر بها ٣ سنوات. وعين مساعد وزير الداخلية بشمال الصعيد ١٩٩١، ثم مساعداً لوزير الداخلية لوسط الصعيد ١٩٩٢، ثم مساعداً أول للوزير ومديراً لأمن القاهرة ١٩٩٣، ثم مساعداً أول لوزير الداخلية للأمن العام ١٩٩٥، ثم عين محافظاً للمنيا ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧. آخر منصب شغله اللواء عيسوي قبل تعيينه وزيرا للداخلية كان منصب محافظ المنيا. تم تعيين اللواء عيسوي وزيراً للداخلية في الساعات الأولى من يوم الأحد ٦ مارس ٢٠١١ في وزارة عصام شرف.

(أهم المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في الفصل الثامن)

- وزارة المعارف العمومية: الأيام الملكية في صعيد مصر سنة ١٩٣٠م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١م.
- ذاكرة مصر: مئوية فاروق الأول "فص الختام في تاريخ الأسرة العلوية". العدد الأربعون– إبريل ٢٠٢٠م.
- أحمد الجارد: أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٧م.
- أنس عبدالقادر (الفنان التشكيلي): شخصيات من دشنا" ، ٢٠١٤م.
- المواقع الإلكترونية:

البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا

البوابة نيوز

الجمهورية أون لاين

بوابة الأهرام الإلكترونية.

بوابة المصري اليوم الإلكتروني.

بوابة صدى البلد الإلكترونية.

موقع مصراوي الإلكتروني.

رموز تاريخية من محافظة قنا ومصر على الفيسبوك

ويكيبيديا

مصرنا الغالية في عيون أبنائها

المقولة	صاحب المقولة
مصر أم الدنيا وهتبقي أد الدنيا	الرئيس عبد الفتاح السيسي .
الشعب المصري هو المعلم هو الخالد أبداً	الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
مصر كنانة الله في أرض الله	فضيلة الشيخ الشعراوي

مصر ليست وطناً نعيش فيه بل وطن يعيش فينا	 قداسة البابا شنودة
وطن بلا كنائس أفضل من كنائس بلا وطن	 قداسة البابا تواضروس
المصري الحق هو من يخلص في العمل	 سعد باشا زغلول

اللهم يارب المسلمين والنصارى اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن انصارا واجعلنا نحن نصارى لك وللوطن مسلمين	 مكرم عبيد باشا
مصر هبة النيل والمصريين	 المؤرخ العظيم شفيق غربال
من كان أبوه التاريخ، وأمه الجغرافيا فهو ملك	 الراهب جمال حمدان

قسم .....

الفرقة ..... (.....)

اسم الطالب : .....

رقم الجلوس :.....

كيف استفدت من دراسة المقرر لخدمة مصرنا الغالية ومجتمعنا الصعيدى؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قسم .....

الفرقة ..... (.....)

م الطالب : .....

رقم الجلوس :.....

أحب في هذا المقرر:

.....

.....

.....

لا أحب في هذا المقرر:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الطالب : .....

رقم الجلوس :.....

التوصيات لتحسين وتطوير المقرر:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قائمة المصادر والمراجع

أولاً :الوثائق (غير المنشورة)

أ – العربية : دار الوثائق القومية؛ محافظ عابدين، مجلس الوزراء.

ب – الأجنبية : F.O.

ثانياً :الوثائق (غير المنشورة)

١– الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، ١٩٢٤ ، محضر الجلسة الأولى فى ١٩٢٢/٤/١٩ .

٢– الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ١٩٢٣، المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

٣– مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٢٥ .

ثانياً :الرسائل العلمية :

- ألفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية في مصر ١٩٤٢ : ١٩٦١ ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٨٥
- حنين عبدالله صالح الحديدي : الحركة النقابية والعمالية فى مصر ١٩٥٢ : ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦
- ولاء وجيه محمد : فاعلية الانفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ : ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٣

ثالثاً :المراجع العربية :

- ابراهيم محرم وآخرون : الجمعيات الأهلية وازمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، دار الامين ، القاهرة ، ١٩٩٨
- أحمد فارس عبدالمنعم : السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية١٨٠٥ : ١٩٨٧م . الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧

- أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من ١٩١١ إلى ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ ، غير منشورة ٠
- بيتر مانسفيلد؛ ترجمة، عبدالحميد فهمي الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الاوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥
- جلال السيد ، سامي مهران : البرلمان المصري ،االهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤
- جلال امين : قصة الاقتصاد المصري " من عهد محمد علي الي عهد مبارك " ،دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠
- د٠ على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٢ – ١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٧٧ ٠
- د٠ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج١ ، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة ، ١٩٥١ ٠
- د٠ محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى ١٩٨٢ – ١٩٥٢ ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٦٧ ٠
- د٠ محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ – دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، ١٩٨٠ ٠
- سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية – مركز التدريب البرلمانى العربى ١٩٩٥ ٠
- شحاتة صيام : التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٣٠ : ١٩٨٠) ، دار المعارف ،١٩٩٠
- طعيمة الجرف : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ١٩٦٥ ٠
- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة ١٩١٩ ، ج١ ، كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ ٠
- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧) ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١ ، ١٩٤٧ ٠

- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تحليلية تاريخية (١٩١٤ – ١٩١٩) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٦٦ .
- عبدالعظيم رمضان : الصراع الإجتماعي والسياسي في مصر " منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ " ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٨٩
- عبدالعظيم رمضان : تاريخ مصر والمزورون ، مطبعة الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣
- عبدالنعيم ضيفي عثمان : تاريخ الثورات المصرية " من عصر الفراعنة حتي العصر الحديث " دار الرشاد ، القاهرة ، ٢٠١٣
- ماسيمون كامبانيني : تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر الي عصر مبارك ، ترجمة ؛ عماد البغدادي ، مراجعة ؛ عماد ابوغازي ، المطابع الاميرية ، القاهرة ، ٢٠٠٦
- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٩ .
- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس ١٩٥٥ .
- مذكرات إبراهيم الهلباوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .
- منى مالك : يوسف صديق ودورة في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٩
- الوقائع المصرية ، عدد ٤٢ فى ١٩٢٣/٤/٢٠ .
- وزارة المعارف العمومية: الأيام الملكية في صعيد مصر سنة ١٩٣٠م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١م.
- أحمد الجارد: أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٧م.
- أنس عبدالقادر (الفنان التشكيلي): شخصيات من دشنا" ، ٢٠١٤م.

رابعاً :المراجع الاجنبية :

- A report by thesolidarity center ; The struggle for worker rights , printed in US.
- Joel Gordon : Nasser’s blessed movement , new york , oxford

خامساً :الدوريات :

- جريدة الاهرام
- جريدة الجمهورية
- الجريدة الرسمية
- مجلة الدراسات التاريخية
- مجلة العربي
- مجلة الهلال

سادساً:المواقع الإلكترونية:

- البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا
- البوابة نيوز
- الجمهورية أون لاين
- بوابة الأهرام الإلكترونية.
- بوابة المصري اليوم الإلكتروني.
- بوابة صدى البلد الإلكترونية.
- موقع مصراوي الإلكتروني.
- رموز تاريخية من محافظة قنا ومصر على الفيسبوك
- ويكيبيديا